الاسرائيلي
المنتهد
مدار
http://almash-had.madarcenter.org
الثلاثاء ٢٠/٧/٢٠١٠م الموافق ٨ شعبان ١٤٣١هـ العدد ٢٣٩ السنة الثامنة

المنتهد الاسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

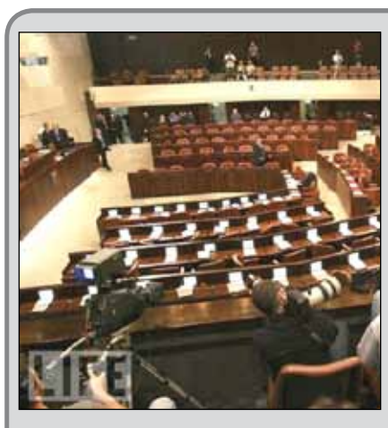

العنصرية الاسرائيلية الرسمية تنزلق نحو حضيض أعمق

صفحة (٧) ـة

وثائق

قصة أولى المستوطنات بعد حرب ١٩٥٦ مباشرة

صفحة (٨) ـة

أكد أنه لن يتنازل عن مطالبه

ليبرمان: لا توجد أزمة ولا نية للانسحاب من حكومة نتنياهو!

***نتنياهو: «إسرائيل بيتنا» شريك مركزي ومهم في الحكومة ***

«المنتهد»: حاول رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ووزير الخارجية الإسرائيلية، أفيغدور ليبرمان، تهدئة الحلبة السياسية في إسرائيل وتبديد أجواء التوتر بينه وبين رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وقال إنه لا توجد أزمة ائتلافية، لكنه شدد على أنه لن يتنازل عن مطالبه.

وقال ليبرمان لدى افتتاحه اجتماع كتلة حزب «إسرائيل بيتنا» في الكنيست، أمس الاثنين: «أريد أن أهدئ. لا توجد أزمة ولا توجد نية للانسحاب من الحكومة». لكنه أضاف أنه «يوجد خلاف شديد حول موضوعي الموازنة وسن قوانين. وهذا لا يتعلق بقانون التهويد فقط».

واحتج ليبرمان قائلا إنه «ليس معقولا أن يأخذوا ميزانيات من وزاراتنا وينقلوها إلى وزارات أخرى. لن ننسحب لكننا لن نتنازل أيضا. وسوف أتحدث مع رئيس الحكومة وأنا أعتقد أنني لا أفهم إصرار وزارة المالية». (ويتوقع أن يكون ليبرمان قد التقى مع نتنياهو، مساء أمس، في محاولة لتسوية الخلافات بينهما وبلورة حل للمطالب المالية من جانب وزراء «إسرائيل بيتنا» كي يدعموا قانون الموازنة للعامين ٢٠١١ و٢٠١٢ لدى طرحه على الهيئة العامة للكنيست للمصادقة عليه).

من جانبه أعلن نتنياهو أمس أن «إسرائيل بيتنا هو شريك مركزي ومهم في الحكومة». ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مصادر في ديوان رئيس الحكومة قولها إن نتنياهو أكد أمام مقربين منه أنه مقتنع بإمكانية التوصل إلى حل لمعظم الخلافات بالحوار والتفاهم وأنه سيعقد اجتماعا «شخصيا» مع ليبرمان لبحث الخلافات.

ويشار إلى أن الخلافات بين ليبرمان ونتنياهو تتمحور حول عدد من المواضيع، وكان قد بدأ التوتر بينهما يبرز ويتصاعد في أعقاب إخفاء اللقاء بين الوزير الإسرائيلي العمالي بنيامين بن اليعازر ووزير الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو في بروكسل قبل عدة أسابيع. ووصل التوتر بينهما ذروته خلال اجتماع الحكومة، يوم الجمعة الماضي، للمصادقة على مشروع الموازنة حيث صوت وزراء «إسرائيل بيتنا» ضد الموازنة بأمر من ليبرمان، الذي تواجد حينها في كازاخستان.

كذلك يدور خلاف حول «قانون التهويد» الذي طرحه عضو الكنيست دافيد روتيم من «إسرائيل بيتنا»، ويهدف إلى تسهيل عملية تهويد المهاجرين الروس، لكنه يجعل حاخامي اليهودية الأرثوذكسية يحتكرون عملية التهويد، الأمر الذي أثار غضب يهود الولايات المتحدة الذين ينتمي نحو ٨٥٪ منهم إلى التيارين اليهوديين الإصلاحي والمحافظ. ودفع غضب يهود الولايات المتحدة رئيس الحكومة إلى الإعلان عن معارضته لـ «قانون التهويد» الذي يطرحه روتيم، خصوصا وأن نتنياهو يتلقى دعما وتبرعات بمبالغ كبيرة من يهود الولايات المتحدة.

كذلك يسود غضب كبير في ديوان نتنياهو في أعقاب إقدام ليبرمان على تعيين سفير مؤقت في الأمم المتحدة، هو ميرون رؤوفين، من دون استشارة نتنياهو. وقالت صحف إسرائيلية إن الأخير علم بأمر التعيين من النشر حول الموضوع في صحيفة يديعوت أحرونوت يوم الجمعة الماضي.

وهناك خلاف آخر بين الاثنين يتعلق بعدم موافقة ليبرمان على إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين وترويجه لخطته القاضية بانفصال إسرائيل نهائيا عن قطاع غزة وإغلاق الحدود بشكل كامل ومحاولة فصل القطاع عن الضفة الغربية ما أثار غضبا لدى كل من مصر والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة والدول الأوروبية. وجاء النشر مجددا حول خطة ليبرمان قبيل لقاء نتنياهو مع الرئيس المصري، حسني مبارك، أول من أمس، وفي وقت يطالب فيه نتنياهو بإجراء مفاوضات مباشرة مع السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس.

من جهة ثانية يرى محللون إسرائيليون أن عدم استجابة نتنياهو لمطالب حزب «إسرائيل بيتنا» خصوصا فيما يتعلق بالموازنة هو محاولة من جانب نتنياهو لدفع ليبرمان إلى الانسحاب من الحكومة وتشكيل حكومة بتركيبة جديدة يتم ضم حزب كاديما برئاسة تسيبي ليفني إليها.

وتطرق ليبرمان إلى خطته للانفصال عن قطاع غزة وزعم أنها حظيت بتأييد عندما التقى مع وزراء خارجية بضع دول في العالم الأسبوع الماضي في كازاخستان. وشدد ليبرمان على معارضته تمديد تعليق أعمال بناء جديدة في مستوطنات الضفة الغربية لمدة عشرة شهور، الذي أقرته حكومة إسرائيل وينتهي في نهاية شهر أيلول المقبل. وقال ليبرمان في هذا السياق إن «تجميد البناء في المستوطنات لن يمدد». وفيما يتعلق بتعيين رؤوفين سفيرا مؤقتا في الأمم المتحدة قال ليبرمان إنه أطلع نتنياهو على هذا الموضوع.

ونقلت الإذاعة العامة الإسرائيلية عن وزراء رفيعي المستوى من حزب الليكود، الذي يتزعمه نتنياهو، قولهم إن الأزمة بين ليبرمان ونتنياهو «هي سياسية وليست اقتصادية». وأضافوا أن «لدى ليبرمان ادعاءات شديدة تجاه رئيس الحكومة، وبعضها صحيح». وأشار هؤلاء الوزراء إلى أن «نتنياهو حوّل (رئيس حزب العمل ووزير الدفاع) ايهود باراك إلى شبه وزير خارجية، كما أنه أرسل وزراء آخرين بينهم دان مريدور وبنيامين بن اليعازر، في مهمات دبلوماسية، من وراء ظهر وزير الخارجية». وقال وزراء الليكود إن «غضب ليبرمان مفهوم ومبرر». وعلى ما يبدو فإن هؤلاء الوزراء ينتمون إلى الجناح اليميني المتطرف في الليكود ويخشون من احتمال تغيير تركيبة الحكومة وضم حزب كاديما إليها مقابل انسحاب «إسرائيل بيتنا» منها.

هذا، وأنشأت صحيفة هآرتس، أمس الاثنين، مقالا افتتاحيا دعت فيه نتنياهو إلى فك الشراكة مع حزب «إسرائيل بيتنا» وضم حزب كاديما إلى الحكومة.

وقالت الصحيفة: إن الإشارات الدالة على وجود أزمة في علاقات العمل بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان آخذة في الازدياد. وقد بلغ التوتر بينهما ذروته لدى قيام وزراء «إسرائيل بيتنا» بالتصويت ضد إقرار الميزانية الإسرائيلية العامة خلال جلسة الحكومة، التي تغيب ليبرمان عنها. وقبل التصويت على الميزانية العامة، تعرّض ليبرمان إلى إهانة بسبب إيفاد الوزير بنيامين بن إليعازر إلى لقاء مع وزير الخارجية التركية. وردًا على ذلك قام وزير الخارجية الإسرائيلية بتعيين دبلوماسي متوسط المستوى سفيرًا مؤقتًا لدى الأمم المتحدة، وكشف النقاب، عشية قيام نتنياهو بزيارة للقاهرة، عن «خطة سياسية للانفصال عن غزة» لعلمه أن ذلك يمكن أن يغضب المصريين.

وأضافت: إن ليبرمان وحزبه قد ألحقا أضرارًا كبيرة بإسرائيل جراء تسببهما بتفاقم التوتر بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية، كما أن تعيين ليبرمان في منصب وزير الخارجية كان خطوة فاشلة، في حين أن مشروع القانون الذي تقدّم به مؤخرًا ويتعلق بإجراءات اعتناق الديانة اليهودية يهدّد بتقويض العلاقات الحميمة مع الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة. غير أن الأزمة بين نتنياهو وليبرمان هي فرصة لرئيس الحكومة كي يطيح بحزب «إسرائيل بيتنا» من الائتلاف الحكومي ويضم حزب كاديما إليه. وهذا الأخير يؤيد حل الدولتين، وسيكون انضمامه إلى الائتلاف الحكومي بمثابة إشارة إلى الأسرة الدولية فحواها أن نتنياهو جاد في كل ما يتعلق بخطواته السياسية.

ليبرمان: شراكة محفوفة بالشروط.

السفيرة الإسرائيلية في الأمم المتحدة: مكانة إسرائيل الدولية تدهورت إلى حضيض خطر!

«المنتهد»: أكدت سفيرة إسرائيل لدى الأمم المتحدة، غابريئيلا شاليف، أن مكانة إسرائيل في المنظمة الدولية تدهورت بشكل كبير ووصلت في هذه الفترة إلى حضيض خطر. وقالت شاليف في مقابلة أجرتها معها صحيفة هآرتس ونشرتها أمس، الاثنين، إنه «عندما توليت المنصب (قبل سنتين) كنت أتطلع إلى الحفاظ على صورة إسرائيل في الأمم المتحدة ورعايتها. لكن مع عودتي إلى إسرائيل وإلى عالم الأكاديميا الذي جئت منه، فإن مكانة إسرائيل تدهورت إلى حضيض خطر».

وأضافت شاليف أن «وضع إسرائيل في الأمم المتحدة كان دائما معقدا ومركبا وحتى صعبا. والسبب الأساسي لذلك هو وجود الأغلبية الأوتوماتيكية (للدول العربية) والتي تنضم إليها دول جديدة وغير ديمقراطية». واعتبرت أن «الصعوبة نابعة من النفاق والكلام المزدوج الذي يسيطر على الأمم المتحدة، فالأمور التي تقال لنا وراء الكواليس تختلف تماما عما يقال في العلن. ومثال على ذلك هو الخوف من إيران نووية المشترك ليس بين الدول الغربية فقط وإنما بين الدول العربية أيضا. والأمر نفسه ينطبق على إرهاب حماس». وقالت شاليف إن «مندوبي دول تهاجمنا على العمليات العسكرية ضد حماس يقولون أمورا مغايرة خلال المحادثات الشخصية».

وتابعت أنه «بعد المداولات في الأمم المتحدة حول عملية الرصاص المصبوب، حضر إليّ سفراء دول معينة من الذين ألقوا خطابات نددوا فيها بإسرائيل وقالوا لي: 'ليت إسرائيل توجه ضربة قاصمة إلى حماس'».

وأشارت إلى أن «الحكومة والتحالف الحاليين في إسرائيل يعتبران في الأمم المتحدة على أنهما نظام صدامي وأن علاقات جيدة مع الأمم المتحدة ليست على رأس سلم أولوياته». وأضافت أن تبدل الإدارة الأميركية وقيام الرئيس باراك أوباما بإرسال سوزان رايس سفيرة في الأمم المتحدة كان يهدف إلى «تحويل الأمم المتحدة إلى حلبة مركزية لتطبيق سياسة المصالحة والتقارب التي يؤيدها أوباما حتى تجاه دول ممانعة».

واعتبرت شاليف أن «ما أدى إلى تعاظم الصعوبات في تمثيل إسرائيل في الأمم المتحدة هو الرفض المتواصل للفلسطينيين استئناف المفاوضات والجمود المستمر في علاقات إسرائيل مع السلطة الفلسطينية». وادعت أن «جزءا من العداء في الأمم المتحدة (لإسرائيل) هو تعبير عن عداء للسامية، وإمكانية التنديد بإسرائيل قائمة دائما».

لكنها أشارت إلى أن «عملية الرصاص المصبوب وتقرير غولدستون الذي جاء في أعقابها، فضلاً عن الوضع الإنساني في غزة وأحداث الأسطول التركي- أمور أسفرت عن تفاقم هذا الوضع، وكل ما نسمعه في العالم في أعقاب هذه الأحداث يتضاعف في الأمم المتحدة وحتى من جانب دول صديقة لنا أيضا».

وتحدثت شاليف عن صداقاتها في مقر الأمم المتحدة وقالت إن «أحد أصدقائي هو سفير مصر مجيد عبد العزيز، وذلك على الرغم من أن زوجي الأول قتل في الجبهة المصرية في حرب يوم الغفران (١٩٧٣). ولدي صداقة مع سفير عمان، فؤاد الهنائي، الذي تشغل زوجته منصب سفيرة عمان في واشنطن. وكنت على علاقة جيدة مع سفير السعودية، خالد النفيس، وسفير تركيا، أفكان. وسفير قطر عبر مؤخرا عن أسفه لمغادرتي. وأنا فخورة بالصداقة المتميزة مع السفيرة الأميركية رايس».

إسرائيل تسعى للسيطرة على "أملاك الغائبين" في القدس وإلى هدم بيوت في الضفة!

«المنتهد»: اعترفت السلطات الإسرائيلية، من خلال ردودها على التماسات تم تقديمها إلى المحكمة العليا، بأنها تسعى للاستيلاء على أملاك فلسطينية في القدس الشرقية يعتبرها القانون «أملاك غائبين»، كما تسعى إلى تصعيد وتيرة هدم بيوت فلسطينية في الضفة الغربية بحجة البناء غير المرخص. وأبلغ النائب العام المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلي يهودا فاينشطاين المحكمة العليا مؤخرا بأن إسرائيل تصر على سريان قانون «أملاك الغائبين»، الذي يسمح للسلطات الإسرائيلية بالسيطرة على عقارات بعد أن غادر مالكوها الفلسطينيون البلاد خلال حرب العام ١٩٤٨، على عقارات في القدس الشرقية أيضا. وذكرت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، أن هذه السياسة ستمكن إسرائيل من الاستيلاء «بصورة قانونية» على آلاف الدونمات والمباني بقيمة مئات ملايين الشواكل، وأنه إذا وافقت المحكمة العليا على موقف السلطات فإنه يتوقع أن يثير هذا الأمر احتجاجات شديدة من جانب الفلسطينيين وانتقادات دولية.

وأضافت الصحيفة أنه من الجهة الأخرى فإنه في حال وافقت المحكمة العليا على التماس قدمه أربعة فلسطينيين من سكان الضفة يملكون عقارات بقيمة ١٠ ملايين دولار، فستضطر السلطات الإسرائيلية إلى مغادرة أراض ومبان واسعة أو دفع تعويضات لأصحابها الفلسطينيين. وتشمل هذه الأراضي تلك التي أقيمت فيها مستوطنة «هار حوماه» (جبل أبو غنيم) في جنوب القدس الشرقية. والجدير بالذكر أنه تم سن قانون «أملاك الغائبين» في العام ١٩٥٠ وقبل ١٧ عاما من احتلال إسرائيل للقدس الشرقية في حرب العام ١٩٦٧. وقدم المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٦٨ مائير شمغار وجهة نظر قانونية نصت على عدم سريان مفعول «قانون الغائبين» على أملاك الفلسطينيين في القدس الشرقية، كما حذر المستشار القانوني السابق مناحيم مزوز في العام ٢٠٠٥ وزير المالية الإسرائيلية وقتئذ بنيامين نتنياهو من أن سريان مفعول القانون على القدس الشرقية سيؤدي إلى رد فعل دولي شديد ضد إسرائيل.

ووصلت القضية مؤخرا إلى المحكمة العليا بعد تقديم أربعة التماسات تم من خلالها الاستئناف على قرارات المحكمة المركزية في القدس. وطلبت هيئة المحكمة العليا المؤلفة من سبعة قضاة الحصول على موقف فاينشطاين بشأن سريان مفعول «قانون الغائبين» على القدس الشرقية، وأشار القضاة إلى أن تصرف السلطات لا يتناسب مع قرارات المستشارين القانونيين السابقين. وجاء في رد فاينشطاين أنه يطلب من أصحاب العقارات الفلسطينيين الذين قدموا الالتماسات تقديم طلبات لتحرير العقارات للجنة الخاصة لشؤون «الغائبين». لكن فاينشطاين كتب في رده أيضا أن «البحث سيجري بالاستناد إلى موقف الدولة وحارس أملاك الغائبين والذي بموجبه تعتبر هذه العقارات أملاك غائبين».

وأشارت «هآرتس» إلى أن أحد هذه الأملاك هو فندق «كليف» في قرية أبو ديس الذي يستخدمه الجيش الإسرائيلي ووحدة حرس الحدود بعد أن تسلمه من حارس أملاك الغائبين.

ونقلت الصحيفة عن المحامي شلومو ليكر الذي يمثل الملتمسين الفلسطينيين قوله إن «رد فاينشطاين يعبر عن تراجع واضح عن موقف مزوز الذي أقرّ بأنه لا ينبغي الاستيلاء على أملاك فلسطينية في القدس الشرقية». لكن ليكر لفت أيضا إلى أن وجهات نظر المستشارين القانونيين السابقين لم تطبقها السلطات طوال السنوات الماضية وأن هذه السلطات استولت استولت على عدد كبير جدا من أملاك الفلسطينيين في القدس الشرقية وتم تسليمها للمستوطنين.

من جهة ثانية أفادت «هآرتس» بأن الحكومة الإسرائيلية أصدرت مؤخرا تعليمات إلى «الإدارة المدنية» التابعة للجيش الإسرائيلي بتصعيد «تطبيق القانون» وهدم مباني فلسطينية في الضفة الغربية تقع في مناطق «سي» الخاضعة للسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية بموجب اتفاقيات أوسلو. وتم الكشف عن تعليمات الحكومة من خلال تصريح قدمه رئيس دائرة البنية التحتية في «الإدارة المدنية» الرقيب تسفيكا كوهين إلى المحكمة العليا خلال نظرها في التماس قدمته حركة «ريغافيم» الاستيطانية التي طالبت بهدم مبان فلسطينية بادعاء البناء غير المرخص وأنها تشكل «خطرا أمنيا». وأشارت الصحيفة إلى أن غالبية هذه المباني المعدة للهدم تقع في غور الأردن ومنطقة جبل الخليل في جنوب الضفة.

كبير المعلقين الاقتصاديين في «هآرتس»:

الحديث عن تقليص ميزانية المؤسسة الأمنية الإسرائيلية مجرّد خدعة!

«المنتهد»: سخر كبير المعلقين الاقتصاديين في صحيفة «هآرتس»، نحميا شترسلر، من التصريحات الرسمية والتقارير الصحافية التي تحدثت عن تقليص ميزانية المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في إطار الميزانية العامة لعامي ٢٠١١ و٢٠٢١ والتي أقرتها حكومة بنيامين نتنياهو يوم الجمعة الفائت، مؤكدًا أنها تنطوي على خدعة مفضوحة.

وقال شترسلر لا بُدّ من توضيح أن الحديث لا يدور على تقليص الميزانية الأمنية وإنما يدور على مجرّد خفض بسيط لمطالب المؤسسة الأمنية. فبينما طلبت هذه الأخيرة زيادة ميزانيتها خلال العامين المقبلين بمبلغ ٦٫٨ مليار شيكل، فإن ما ستحصل عليه، وفقًا للميزانية العامة المقرّة، هو مبلغ ٤٫١ مليار شيكل، أي أنه تم تخفيض ما طلبته بـ ٢٫٧ مليار شيكل. وبطبيعة الحال فإن ما حدث لا يعتبر تقليصًا في أي شكل من الأشكال.

ومع ذلك، أضاف هذا المعلق، فإن هذا الخفض الذي لا يعتبر كبيرًا لن يخرج إلى حيّز التنفيذ، ذلك بأنه تم التوصل إلى اتفاق داخلي بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك على إلغائه لاحقًا، ويبقى مثل هذا الأمر مسألة وقت لا أكثر. وهكذا فإن كليهما يبدوان كما لو أنهما حققا إنجازًا كبيرًا، إذ يظهر نتنياهو بمظهر الزعيم الحازم الذي يعرف اتخاذ القرارات الحاسمة، في حين يظهر باراك بمظهر الحريص على القضايا الاجتماعية ورفاهية السكان.

وفي واقع الأمر، ليست هذه هي أول مرة تجري فيها مناورة من هذا القبيل برأي شترسلر، فهذا هو ما حدث تمامًا فيما يتعلق بميزانية العام ٢٠٠٩. وفي حينه جرى الإعلان، في ظل ذروة الأزمة الاقتصادية العالمية، عن خفض الميزانية الأمنية الإسرائيلية بـ ١٫٥ مليار شيكل، ووعد نتنياهو باراك بإعادة هذا المبلغ كله في العام ٢٠١١، إلا إنه أعاده في العام ٢٠١٠.

وفضلاً عن ذلك كله، جرت العادة، خلال الأعوام القليلة الفائتة، على أن تزداد الميزانية الأمنية الإسرائيلية في مجرى العام بمبلغ يتراوح بين مليارين- ثلاثة مليارات شيكل، مقارنة بما اشتملت عليه خطط الميزانية الأصلية. ويجري ذلك في ضوء قيام وزير الدفاع باقتراح مشاريع جديدة تتعلق بعمليات عسكرية وبمتطلبات الجهوزية الحربية على رئيس الحكومة، وهذا الأخير (الذي يكون دائمًا بحاجة إلى وزير الدفاع من ناحية سياسية) يقوم بدوره بزيادة بضعة مليارات من الشواكل إلى الميزانية الأمنية.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه العملية (تضخيم الميزانية الأمنية) تتم برمتها في داخل الغرف المغلقة، ذلك بأن المؤسسة الأمنية في إسرائيل لا تخضع لأي عمليات مراقبة فاعلة لا من جانب الحكومة نفسها، ولا حتى من جانب الكنيست أو وزارة المالية.

وأكد شترسلر أن المحاسب العام لوزارة المالية الإسرائيلية، شوكي أورن، يقرّ من ناحيته بهذه الحقيقة، وينوه أنه على الرغم من أن الجيش الإسرائيلي يبذّر أموالاً طائلة إلا إنه من الصعوبة بمكان مراقبة الميزانية الأمنية. ووفقًا لأورن فإن المؤسسة المدنية في إسرائيل المسؤولة عن رصد الميزانية للمؤسسة الأمنية لا تقوم بمراقبتها مطلقًا.

وختم شترسلر قائلاً: لو كان لدى إسرائيل وزير مالية يتحلى بالجدية والمسؤولية لكان عمل على خفض ميزانية المؤسسة الأمنية بصورة حقيقية فعلاً، أي كان عمل لا على عدم زيادة ميزانيتها بشيكل واحد فحسب، بل أيضًا على تقليص بضعة مليارات من مصروفات وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي. وللعلم فإن الحديث يدور على ميزانية أمنية تبلغ ٥٥ مليار شيكل، وقد ازدادت خلال الأعوام الخمسة الفائتة فقط بنسبة ٢٤ بالمئة.

طالع قراءة مفصلة في ميزانية إسرائيل العامة على ص ٤

تكملة لقراءة إسرائيل تداعيات الانسحاب الأحادي الجانب من جنوب لبنان بعد عقده الأول

المقاربة الأمنية ما بين الهجوم والدفاع!

دبابات اسرائيلية في الجنوب اللبناني.

بقلم: أنطوان شلحت

(×) شكلت ذكرى مرور عشرة أعوام على الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من لبنان (والذي تمّ في أيار ٢٠٠٠) مناسبة لجدل حادّ آخر يتعلق بالمقاربة الأمنية التي يتعين على إسرائيل إتباعها، ولا سيما في الجبهة الشمالية، وهل يجب أن تكون مقاربة هجومية أو دفاعية (وأساسًا في ضوء تفاقم خطر الصواريخ على العمق الإسرائيلي، لكن ليس فقط).

ولعل أكثر ما أجّج هذا الجدل هو اعتقاد البعض أن الانسحاب المذكور كان علامة دالة على وجود تغيير مفاهيمي فحواه الانتقال من المقاربة الهجومية إلى المقاربة الدفاعية. ومن أبرز هؤلاء المنظّر العسكري الإسرائيلي الدكتور غابريئيل سيبوني، رئيس برنامج أبحاث «الجيش والإستراتيجيا» في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، والذي أشار إلى أن دافيد بن غوريون سبق أن حدّد الإستراتيجيا الأمنية للدولة الإسرائيلية كـ «إستراتيجيا دفاعية تتيح القيام بالهجوم كعنصر منظوماتي. تكتيكي»، وذلك في ضوء أنه فضلاً عن «التهديد الذي شكلته دول عربية على حدود تلك الدولة»، بالتزامن مع إقامتها في العام ١٩٤٨، فإن «التهديدات الإرهابية قد رافقتها أيضًا منذ أن أقيمت». وبناء عليه، أضاف سيبوني، فقد طورت إسرائيل «مفهومًا هجوميًا إزاء المنظمات الإرهابية. ونفذ الجيش الإسرائيلي سياسة عسكرية هجومية متواصلة لم تتح لتهديد الإرهاب أن يتطور». كما أن هذه المقاربة الهجومية جعلت، برأيه، التهديد المذكور يبقى على «نار هادئة». وكانت أعوام القتال ضد الإرهاب مليئة بالأمثلة على حصول عمليات هجومية كثيرة ضد المنظمات الإرهابية في كل من مصر والأردن ولبنان. وهذه العمليات ساعدت، وفق قراءته، في قمع قدرات الإرهاب وفي جعلها تقف عند مستويات متدنية ومحددة نسبيًا، مع إيجاد واقع أمني معقد على تخوم المستوطنات الحدودية. لكن مع تزايد أعوام مكوث الجيش الإسرائيلي في لبنان، بدأت عملية تدريجية كان فحواها التخلي عن المفهوم الهجومي هذا، في مقابل تبن للمقاربة الدفاعية بصورة جلية. وفي هذا المجال، تراجع عدد العمليات الهجومية، كما تقلصت بصورة جوهرية الحرية العملانية للقادة الميدانيين من الجيش الإسرائيلي، بحيث أن كل عملية عسكرية جديدة كانت تسفر عن إنتاج قيود على العمليات التالية. ونتيجة لذلك نشأ واقع عملاني أوجد صعوبات أمام استمرار تبني المقاربة الهجومية. وكل هذا جرى على خلفية البيئة الاجتماعية التي طرحت في مركز النقاش مسألة الخسائر الناجمة عن المكوث في لبنان باعتبارها عنصرًا رئيسًا. وبالتالي فإن الانسحاب الأحادي من لبنان شكل ذروة هذه العملية، ذلك بأن إسرائيل انسحبت إلى خط دفاعي، وتوقفت كلياً عن المبادرة إلى نشاطات هجومية وانتقلت إلى سياسة «الاحتواء» والتي سعت من خلالها إلى حصر كل حادث يقع في مستوى محلي من دون محاولة المس بالدوائر الأوسع للتهديد، ومن دون محاولة التأثير على تطوره على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد. هذه المقاربة الدفاعية كانت مقاربة ضيقة، وكانت مخالفة كلياً للمفهوم الأساس الذي حمله الجيش الإسرائيلي منذ إقامة إسرائيل. وبعد نحو نصف عام من ذلك الانسحاب، سنحت لإسرائيل فرصة لخلق معادلة هجومية مرتدة في ضوء عملية أسر الجنود الإسرائيليين التي وقعت في «هار دوف» (مزارع شبعا)، لكن تم تفويت هذه الفرصة السانحة عندما امتنعت إسرائيل من فعل أي شيء باستثناء إطلاق الكلمات الحماسية والقيام بعمليات تقدير للوضع. وكانت النتيجة أن الجيش الإسرائيلي واصل تعميق سياسة «الاحتواء».

وأُعطيت أسباب كثيرة تبريراً لهذه السياسة، في مقدمها: القتال مع الفلسطينيين (في إثر الانتفاضة الثانية)؛ عدم الرغبة في توسيع دوائر المواجهة. لكن هذه السياسة أتاحت المجال أمام المنظمات الإرهابية، ضمن عملية متواصلة، كي تتطور بصورة منفلتة العقال. فحزب الله بدأ التزود بوسائل كثيرة لإطلاق الصواريخ. وانتهت سياسة «الاحتواء» بحرب لبنان الثانية في صيف ٢٠٠٦ عندما أدركت حكومة إسرائيل أن القدرة على مواصلة التمسك بهذه السياسة قد انتهت، وأن الضرر منها يفوق الجدوى. وهكذا كان الأمر أيضاً في عملية «الرصاص المصبوب» على غزة، عندما قررت الحكومة الإسرائيلية، بعد أعوام عديدة من عمليات إطلاق الصواريخ، الخروج إلى حملة عسكرية هجومية. وأكد سيبوني أن «من الواجب أن نستوضح الآن إلى أي مستوى نشهد تغيراً جوهرياً في المفهوم، وتحديد ما إذا كان الأمر هو مجرد تعديل موضعي لا أكثر»، معربًا عن أمله في «العودة إلى سياسة أكثر هجومية للحفاظ على المصلحة الأمنية لدولة إسرائيل».

من الواضح أن الأمل الذي يداعب سيبوني بشأن العودة إلى المقاربة الأكثر هجومية يأتي على خلفية عنصر آخر في تفكير الجيش الإسرائيلي يتعلق بالسؤال: كيف يتوجب على إسرائيل الاستعداد للدفاع عن الجبهة الداخلية في حرب مستقبلية؟ وبرأي المحلل العسكري رون بن يشاي، من الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت، فإن ما يقف وراء حسم الإجابة عن هذا السؤال هو أساسًا اعتبارات مالية، تقدر بمليارات عديدة من الدولارات. ويضيف أن الخيار هو بين ما يلي: «تحصين سلبي» (أمكنة محصنة في الشقق السكنية، ملاجئ، تحصين المدارس والمؤسسات العامة)؛ «دفاع فعال» (الإسراع في نشر منظومات اعتراض الصواريخ ونشر بطاريات «القبة الحديدية» و«حيتس» والسرعة في تطوير منظومة الاعتراض ضد الصواريخ الثقيلة «الصولجان السحري»)؛ استثمار في منظومات استخباراتية وفي طائرات وصواريخ تتيح للجيش الإسرائيلي المهاجمة السريعة وبدقة كبيرة لعدد كبير من منصات إطلاق الصواريخ والقذائف الصاروخية والصواريخ في «أرض العدو». في المقابل، تبلور رأي حاسم لدى الجيش الإسرائيلي مفاده أن السبيل الأسرع والأقل كلفة للتغلب على تهديد الأسلحة المنحنية المسار هو عبر مهاجمتها. وللمزيد من الدقة- في الجيش الإسرائيلي يفضلون «مزيجا» من حماية سلبية للمجتمع المدني، مع تسلح فعال بذخيرة ووسائل هجومية. والدفاع الفعال، من وجهة نظر قيادة الجيش الإسرائيلي، هو الخيار الثالث في سلم الأولويات. ولذا فإن الجيش الإسرائيلي يرغب في نشر البطاريات الأولى من «القبة الحديدية» حول قواعد سلاح الجو والمنشآت العسكرية الحيوية لا حول التجمعات السكنية.

ومن وجهة النظر المعلنة لقيادة الجيش الإسرائيلي نفسه، فإن التحدي المركزي الذي يواجهه هذا الجيش، وفقًا لما قاله الجنرال غادي آيزنكوت، قائد الجبهة العسكرية الشمالية، خلال مشاركته في يوم دراسي عقد في تل أبيب في حزيران الفائت وتمحور حول دروس الانسحاب الإسرائيلي من لبنان بعد مرور عشرة أعوام عليه، هو «مواصلة توفير الأمن لسنوات طويلة لسكان إسرائيل مع تحقيق الردع وعبر جهوزية وأهلية للدفاع والهجوم، وأداء كل المهمات التي حددت للجيش». وفي رأيه فإن الدرس المطلوب الآن ولأعوام طويلة هو الحاجة إلى «محاربة الإرهاب والعصابات بشتى أنواعها بالحد الأدنى من الموارد الممكنة ومواصلة إعداد الجيش لحرب تقليدية. ومثل هذا الإعداد هو نموذج أشد تعقيدا وإشكالية رغم أن حربا كهذه لا تبدو حاليا كنمط العمل المفضل لدى الأعداء». وكشف آيزنكوت في السياق نفسه أن خطر الجيش السوري يقف في صلب سيناريوهات العمل لدى الجيش الإسرائيلي، وفي صلب تدريباته. «فهذا جيش تقليدي تختلف قدراته العسكرية جوهريا عن قدرات حزب الله وحماس. ويقول حكام سورية جهارا إن استعادة الجولان إلى سيادتهم هي مصلحة سورية عليا. وهم يتحدثون عن استعادة الجولان بطرق سلمية، وأيضا بإمكانية المقاومة، وإذا اقتضى الأمر بعملية حربية ترمي لاستعادة الجولان. وهذا الحديث مستوعب جيدا في الطريقة التي يبني فيها الجيش الإسرائيلي قدراته الدفاعية والاستخباراتية، فضلا عن قدراته الهجومية».

لكن على النقيض مما قيل أعلاه ثمة من يعتقد أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ما زالت أسيرة المفاهيم الهجومية، وبحسب رؤية المعلق العسكري عوفر شيلح (من صحيفة معاريف) فإنه يصعب العثور على ضابط إسرائيلي واحد لا يعرف أن جوهر الحرب في الشرق الأوسط قد تغيّر كثيرًا في الآونة الأخيرة، وأن أعداء إسرائيل، سواء أكانوا إيران أو سورية أو حتى منظمات عسكرية على غرار حزب الله و«حماس»، باتوا يدركون منذ فترة طويلة أنه لا يمكن إلحاق هزيمة بإسرائيل في ساحة المعركة، ذلك بأنها لا تزال متفوّقة عليهم لا سيما في كل ما يتعلق بالتكنولوجيا وسلاح الجو والاستخبارات، وهذه كلها تعتبر عناصر حاسمة في أي حرب. كما أن أي ضابط إسرائيلي يعرف أنه منذ العام ١٩٨٢ أكد الرئيس السوري السابق، حافظ الأسد، أن العرب ليسوا بحاجة إلى سلاح جو مثل الذي تملكه إسرائيل من أجل تحقيق التوازن معها، وإنما بحاجة إلى صواريخ كثيرة وثقيلة وضارة يمكن إطلاقها على الجبهة المدنية في إسرائيل، الأمر الذي سيردع هذه الأخيرة عن شنّ حرب.

لكن يبدو، كما يؤكد شيلح، أن إسرائيل من جهتها كانت بحاجة إلى أكثر من عقدين وإلى حرب فاشلة واحدة (هي حرب لبنان الثانية في صيف ٢٠٠٦) كي تستوعب هذا الأمر، وثمة من يؤكد أن تلك الحرب أسفرت عن معرفة الأضرار التي لحقت بالجيش الإسرائيلي جراء تركيزه، على مدار أعوام طويلة، على أعمال مكافحة «الإرهاب» في المناطق (المحتلة).

إن ما يجب تأكيده، في المقام الأول، برأي شيلح، هو أن محصلة ما حدث في صيف ٢٠٠٦ لم تكن ناجمة عن انعدام التنظيم وعن عجز الحكومة فحسب، بل كانت ناجمة أيضًا عن سيطرة طريقة تفكير معينة على قادة إسرائيل السياسيين والعسكريين. وبسبب طريقة التفكير هذه فإن الجيش الإسرائيلي لم يعتبر أن الدفاع (عن الجبهة الإسرائيلية الداخلية) يندرج في عداد مهماته. لكن هذا الجيش اكتشف، بعد أن وضعت حرب لبنان الثانية أوزارها، أن المواطنين الإسرائيليين، في معظمهم، يعتبرون أنه مُني بالفشل الذريع في هذه الحرب لأنه لم يدافع عن السكان المدنيين كما يجب، لا لأنه واجه صعوبات كبيرة في أثناء الحرب البرية فقط.

وعلى الرغم من ذلك فإن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ما زالت أسيرة المفاهيم الهجومية، ولعل أفضل دليل على هذا كامن في أن هذه المؤسسة لم تخصص حتى الآن ميزانيات كافية لزيادة إجراءات تحصين الجبهة الداخلية، وفي أن وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، يبذل جلّ جهوده في الإعداد للعمليات الهجومية، في حين أن موضوع الدفاع عن الجبهة الداخلية خاضع لمسؤولية نائبه متان فلنائي. ولا بُد من الإشارة إلى أن فلنائي يقوم بأعمال كثيرة ومتشعبة في هذا الشأن، ومع ذلك فمن الصعب القول إن طريقة التفكير، التي حالت دون إعلان حالة الطوارئ في الجبهة الداخلية إبان حرب لبنان الثانية، قد ولّت بالتزامن مع انتهاء عهد (رئيس الحكومة السابق) إيهود أولمرت و(وزير الدفاع السابق) عمير بيرتس. كما أن من الصعب تأكيد أن إسرائيل أصبحت تملك مفهومًا وطنيًا شاملاً للدفاع (عن الجبهة المدنية)، والذي سبق لـ «لجنة مريدور» أن اقترحت إضافته إلى ركائز المفهوم الأمني الإسرائيلي العام. ولو كانت إسرائيل تملك مثل هذا المفهوم الدفاعي لكان قباطنتها قد فكروا في إقامة مشروعات بُنى تحتية خاصة لهذا الغرض، مثل إقامة خط للسكة الحديدية تحت الأرض، ومن المعروف أن سكان لندن وموسكو اختبأوا في قطارات تحت الأرض لدى تعرّض المدينتين لقصف قوات ألمانيا النازية في أثناء الحرب العالمية الثانية.

أخيرًا قال شيلح إن مناورات الجبهة الإسرائيلية الداخلية (التي جرت مؤخرًا وأُسميت «نقطة تحوّل ٤») تعتبر خطوة إلى الأمام، إلا إنها لا تعني أن وزراء الحكومة الإسرائيلية سيتخذون القرار الصحيح عندما تحين ساعة الحسم. «وما نأمل به هو أن يكون الجيش الإسرائيلي على استعداد لتنفيذ ما يتعيّن عليه القيام به».

قيود على المقاربة الهجومية!

سواء تم اعتماد أقوال شيلح بشأن كون المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أسيرة المفاهيم الهجومية، أو اعتماد ما يقوله آيزنكوت فيما يتعلق بـ «العقيدة القتالية» التي تدمج ما بين الدفاع والاستخبارات والهجوم، فإن أي حرب أو عملية هجومية إسرائيلية مقبلة ستكون، برأي بن يشاي وغيره، مضطرة إلى أخذ هدف آخر هو الوصول إلى وضع في نهايتها، لا تُدان فيه إسرائيل أو تُعزل في الحلبة العالمية، ولا يجد أصدقاؤها (خصوصًا الولايات المتحدة) صعوبات في الدفاع عنها في المؤسسات الدولية، وأن لا تكون هناك ذخيرة لـ «معركة نزع الشرعية عن إسرائيل التي تستخدمها ضدها منظمات إسلامية ومنظمات يسارية راديكالية».

ويشير هذا المحلل العسكري إلى أنه في حرب لبنان الثانية، على سبيل المثال، اضطر الجيش الإسرائيلي إلى إيقاف الحرب مدة ثماني وأربعين ساعة بسبب قنبلة أصابت قبو منزل وقتلت مدنيين كانوا يختبئون فيه. وبذا فإن حزب الله كسب وقتاً ثميناً.

وفي عملية «الرصاص المصبوب» طُبّقت العبر، لكن ذلك لم يحل دون صدور تقرير غولدستون، وما أثاره من تداعيات دولية. وحالياً يبدو أن المسؤولين في الجيش الإسرائيلي قد بلوروا تصورًا جديدًا، يديرون وفقا له حربا إعلامية ودعاية مسبقة حتى قبل اندلاع الحروب، وذلك بغية إبطال تأثير الاتهامات ضد إسرائيل التي تصدر خلال الحرب وبعدها.

وقد لمح إلى هذا الأمر الجنرال آيزنكوت أيضًا في محاضرته المذكورة، وذلك بقوله: «في منصبي كقائد للجبهة الشمالية أجريت مقابلة صحافية واحدة قبل أكثر من عام تحدثت فيها عن إمكانية أنه في حال اندلاع الحرب فإننا سوف نهاجم حزب الله بشكل غير متناسب. وتم إدخال تلك العبارة في تقرير غولدستون مع كتابة مرفقة تفيد بأن إسرائيل فكرت مع سبق الإصرار بهجمات غير متناسبة على السكان المدنيين بقصد معاقبتهم، وذلك رغم أن الفكرة التي قصدتها كانت الهجوم لضرب حزب الله بشدة وليس المدنيين».

رأيان إسرائيليان حول قانون "الولاء" والمواطنة"!

لا يمكنني أن أقسم يمين الولاء!

بقلم: شولاميت ألوني (*)

إن التعديل الجديد لـ «قانون المواطنة»، والذي سيكرس قانونيا حظر جمع شمل العائلات بين مواطنين عرب في إسرائيل وفلسطينيين من المناطق المحتلة، ويطالب (المواطنين العرب) بأن يقسموا يمين الولاء لـ «دولة يهودية وديمقراطية»، لا يعني سوى التمييز بحق هؤلاء المواطنين. إذ لا يمكن لهم أن يؤدوا قسم الولاء وفق هذه الصيغة، بل ولا يمكنني أنا شخصيا من ناحية عملية أن أفعل ذلك، وهذا من منطلق أن دولة يهودية لا يمكن أن تكون ديمقراطية.

في ٨ حزيران ٢٠١٠ أعلن رئيس حكومتنا بنيامين نتنياهو بأنه ليس هناك «شعب إسرائيل» وإنما «الشعب اليهودي»، ولذا يتعين على الفلسطينيين والمواطنين الإسرائيليين اليهود والعرب الاعتراف بأن دولة إسرائيل هي دولة «الشعب اليهودي». الآن أضيف إلى ذلك مطلب مثير أكثر وهو: حلفان يمين الولاء للدولة.

بداية من المهم تذكير رئيس حكومتنا وزملائه أنه وإلى جانب المطلب المذكور، والذي لا يمكن التغاضي عن مقاصده العنصرية، هناك أيضا جهل، فلو تمعنوا في نصوص الصلوات اليهودية لاكتشفوا أنه لا وجود فيها لإله اليهود أو الشعب اليهودي، وأن هناك فقط إله إسرائيل وشعب إسرائيل وأرض إسرائيل، وتضرع إلى الله بأن «يعيد شعب إسرائيل إلى أرضه». كذلك فإن الدولة السيادية التي نصت عليها الوثيقتان المؤسستان لدولة إسرائيل- إعلان الاستقلال والخطوط العريضة للحكومة المنتخبة الأولى- هي «دولة إسرائيل». كما أن «الشعب اليهودي» ولد ونشأ وتطور واضطهد في المنفى بينما كان في مكانة «مجموعة إثنية دينية».

في العالم الديمقراطي لا غرابة في أن يهود بريطانيا هم بريطانيون يتمتعون بكامل الحقوق، وكذلك الحال في الدانمارك وفرنسا وسائر الدول الديمقراطية كما أن لهم الحق والحرية في أن يكونوا يهودا وأن يقرروا أي نوع من اليهود يريدون أن يكونوا، ذلك لأن المجتمع الديمقراطي يكفل حرية الدين والضمير.

ولا بد من التذكير في هذا السياق أيضا أن الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية الأولى نصت بوضوح: «سوف يكفل القانون، الذي سيكرس النظام الديمقراطي والجمهوري في دولة إسرائيل، المساواة التامة في الحقوق والواجبات لجميع مواطنيها دون فرق أو تمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس، وكذلك حرية الدين والضمير واللغة والتعليم والثقافة.. ستسود مساواة تامة وكاملة للمرأة، في الحقوق والواجبات وفي حياة الدولة والمجتمع.. (كما ستسود) حرية التنظيم والتعبير وسط المحافظة على أمن الدولة وحريتها واستقلالها..».

وقد صادق الكنيست على هذه الخطوط العريضة بالإجماع، وهي تتسق، كما أسلفنا، مع إعلان الاستقلال. إن تغيير التسمية من «إسرائيل» إلى «دولة يهودية وديمقراطية» يمثل مساسا بالديمقراطية، إذ لا يمكن الجمع في أن واحد بين «يهودية» و «ديمقراطية».

غير أن رئيس حكومتنا (نتنياهو) يصر على «الدولة اليهودية» رافضا وجود شعب إسرائيل ودولة إسرائيل، وكل ذلك كي يعترف العرب والفلسطينيون به وبزملائه كيهود حسب الأصول، كارهين للعرب الأصليين في هذه البلاد، وإلى درجة تبيح طردهم وتشتيتهم وتحقيرهم.

(*) وزيرة ورئيسة سابقة لحزب «ميرتس».

خطوة حكومية مباركة!

بقلم: شاؤول روزنفيلد (*)

عندما طلب من عضو الكنيست أحمد طيبي التعقيب على قرار اللجنة الوزارية لشؤون التشريع دفع تعديل القانون الذي ينص بأنه يجب «على الذين يطلبون الحصول على مواطنة (جنسية إسرائيلية) أن يصرحوا عن ولائهم لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية» لم يغفل التذكير بالرمزية التي تشف عنها مسألة أن هذا «القرار العنصري» اتخذ بعد ستين عاما من إقرار «قانون العودة». حقا إن التعديل الجديد، تماما مثل هذا القانون الذي مضى عليه ستون عاما، لا يمكن أن يكونا سوى شوكة في عيون من يعتبر نفسه فلسطينيا مثل طيبي، والذي يتطلع أكثر من أي شيء آخر إلى القضاء على إسرائيل كدولة يهودية، والذي لم ينظر إليه قط كمؤيد لموقف دولته في أي مواجهة مع أعدائها.

غير أن طيبي، ومثله حنين زعبي، وعزمي بشارة سابقا، ليسوا سوى برلمانيين فلسطينيين مبعوثين، ولن يقيض لهم تحقيق مرادهم في القضاء على الدولة اليهودية بدون مساعدة «قوى التقدم» الإسرائيلية. فقبل أربع سنوات رفضت المحكمة العليا الالتماسات ضد تعديل قانون المواطنة، الذي استهدف من ضمن أشياء أخرى سحب المكانة القانونية (المواطنة) من فلسطينيين متزوجين من عرب إسرائيل. أحد قضاة الأكثرية انضم إلى قضاة الأقلية أهارون باراك ودوريت بينيش وقال إن «القانون يمس بالحقوق الأساسية أكثر من اللزوم». وقد كتم كل طرف نواياه الحقيقية، حيث لم تفصح الدولة عن نواياها واضعة كل بيضاتها في سلة المبررات الأمنية، فيما ظل الملتمسون العرب متكتمين على رغبتهم القديمة في القضاء على دولة اليهود.

ينبغي النظر إلى القرار المهم الذي اتخذته اللجنة الوزارية لشؤون التشريع على أنه مدماك إضافي في مسعى الحكومة لإعطاء جواب، حتى وإن كان جزئيا وغير كاف، على مسألة قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل، والتي ما زالت مطروحة للبحث في المحكمة الإسرائيلية العليا، إثر التماس تقدمت به منظمة «عدالة» وزهافا غالئون (من حزب «ميرتس») وهذا في وقت بات فيه العون للدولة (ولكل من هو قلق على طابعها اليهودي) في ظل رئاسة بينيش لهيئة قضاة المحكمة أبعد من أن يكون مضمونا. في هذه المرة ستواجه الدولة صعوبة في اللجوء مجدداً إلى المبرر الأمني الذي أسعفها بصعوبة في العام ٢٠٠٦، إذ يمكن لهذا المبرر، في ظل توقف الهجمات و«الهدوء الأمني»، أن يظهر كركيزة واهنة لا يعول عليها. وقد لاحت إشارة إلى ذلك قبل نحو شهرين، حين قررت القاضية إيلاه بروكاتشه، إحدى قضاة الأقلية في ٢٠٠٦، بأن «شخصا من سكان منطقة يطلب الدخول والمكوث في إسرائيل في إطار جمع شمل العائلات غير ملزم بواجب الولاء لدولة إسرائيل».. وعلى ما يبدو فإنه لا تزعج هذه القاضية حقيقة أنه يطلب في دول كثيرة، ومن ضمنها الولايات المتحدة وأستراليا والنمسا وهولندا وإيرلندا والدانمارك، التوقيع على إعلان (تصريح) ولاء للدولة، كذلك ليس هناك ما يدعوها إلى إعارة الانتباه إلى صغائر مثل حقيقة أنه تم في ألمانيا والدانمارك واليونان وإسبانيا وإيطاليا وبريطانيا، خلال السنوات الأخيرة، سن قوانين تقيد الهجرة و/ أو إقرار أنظمة وشروط صارمة للحصول على المواطنة (الجنسية)، وسط إعطاء أولوية واضحة لأبناء القومية أو المتحدرين منها.

إن في وسع الحكومة والكنيست فقط منع تحقيق مطلب العودة الفلسطيني (تحت التسمية الساذجة «جمع شمل العائلات»). ولقد باشرت الحكومة بذلك، والآن على الكنيست أن تكمل المهمة، وذلك قبل أن تقلب المحكمة العليا أوراق وطابع الدولة اليهودية.

(*) أستاذ جامعي.

واجب البرهنة على وجود شريك للسلام يقع على عاتق نتنياهو وباراك

بقلم: آرييه أرنون (*)

قبل أحد عشر عاما انتخب إيهود باراك بأغلبية ساحقة رئيسا جديداً لحكومة إسرائيل، وقد تعهد بالخروج من لبنان والتوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين. ولكن بعد مرور ١٨ شهرا أقصي باراك عن سدة الحكم، ودخلت إسرائيل في مواجهة ونزاع مع العالم المحيط بها: مواجهة بقوة منخفضة مع الفلسطينيين، ومعركتان عسكريتان بقوة متوسطة في لبنان وقطاع غزة، فيما تلوح في الأفق حرب (مواجهة بقوة مرتفعة) يتحدثون عنها كما لو أنها قدر محتوم.

بعد عشرة أعوام على الفشل الذريع (في كامب ديفيد) ورغم عشرات الكتب التي كتبت عن المفاوضات التي فشلت، يبدو أن الرأي العام الإسرائيلي ما زال في غالبيته الساحقة يعيش في العام ٢٠٠٠، إذ ما زالت هناك حتى الآن أغلبية إسرائيلية كبيرة تقبل إدعاء باراك القائل «لا يوجد شريك!»، وأن النزاع هو صراع على وجود إسرائيل، هذا الاختبار المستمر منذ العام ١٩٤٨. لقد عاد باراك من كامب ديفيد ليقنع الأغلبية الإسرائيلية بأنه لا بديل سوى استمرار الصراع. ولكن السؤال الأصح والأصعب بالطبع هو: ما هو الاتفاق الذي يمكن للفلسطينيين أن يكونوا «شركاء» فيه؟! والسؤال الأهم: هل نحن مستعدون للقبول بهكذا اتفاق؟ بعبارة أخرى، هل تجري بيننا وبين جيراننا مساومة على شروط الاتفاق أم صراع لا هوادة فيه؟

الكتب، التي من المستحسن قراءتها قبل الحرب المقبلة، تسرد رواية أخرى مختلفة تماما عن الرواية التي يؤمن بها معظم الإسرائيليين.

فالإسرائيليون الذين شاركوا في المحادثات (مثل الوزير السابق شلومو بن عامي) والفلسطينيون (مثل أحمد قريع) وآخرون (مارتن انديك) يتفقون على أن الطرفين تفاوضا على شروط إنهاء النزاع، لكنهما لم يتوصلا لاتفاق أو تفاهم حول مسائل الحدود والقدس، وتحادثا قليلا من دون أن يتفقا على المسألة الأصعب والأعوص، وهي قضية اللاجئين من العام ١٩٤٨.

في تموز ٢٠٠٠ اقترح باراك البحث في موضوع تقسيم القدس، وحسنا فعل في نظري. فلغاية ذلك الوقت فرض «الإجماع الإسرائيلي» حظرا صارما على طرح المسألة للنقاش، غير أن باراك سرعان ما تراجع، وهذه عادته حين يدور الحديث على خطوات وقرارات سياسية حاسمة. فهو لم يقبل بما كان وما زال وسيبقى شرطا أساسيا للسلام: أن تكون القدس عاصمة مشتركة للدولتين في التسوية العادلة. في كانون الثاني ٢٠٠٠، وبعد مرور حوالي ستة أشهر على فشل محادثات كامب ديفيد، اقترح الرئيس كلينتون إطارا لحل شامل، يتضمن الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة وأن يكون في القدس «كل ما هو يهودي لإسرائيل وكل ما هو عربي للفلسطينيين»، وهو اقتراح كان باراك قد رفضه في تموز ٢٠٠٠، مقترحا ضم حوالي ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية إلى إسرائيل من دون تبادل أراض، والتوصل إلى تسوية غير مقبولة أو منصفة في القدس.

إذا كنا قد تعلمنا شيئا في هذا العقد الضائع (اسألوا إيهود أولمرت) فهو أن نقطة البداية والنهاية في التسوية الإقليمية موجودة في مكان قريب جداً من حدود «الخط الأخضر»، لذا فإن الأقنعة التي سقطت في ذلك الوقت كشفت عن أن من يريد السلام، ومن يريد «دولتين لشعبين»، لا بد من أن يقبل بالانسحاب إلى تلك الحدود، أي ٧٧٪ للإسرائيليين، و٢٣٪ للفلسطينيين وتسوية أو حل وسط في القدس.

وعوضا عن السؤال إذا كان هناك «شريك»، يجب أن يكون السؤال: هل توافق إسرائيل على خطة كلينتون؟!

حكومة بنيامين نتنياهو لا توافق على الشروط التي تتضمنها الخطة. فالائتلاف، الذي تقوده الهيئة الوزارية السباعية، يقول علنا إن مثل هذه التسوية غير مقبولة لديه. ربما كانوا يريدون اتفاقا بشروط أخرى، لكنهم لا يفصحون عنها. المتحدثون الإسرائيليون الرسميون يواصلون تكرار الادعاء بأن إسرائيل اقترحت تسوية سخية في العام ٢٠٠٠ أثبتت أن الطرف الآخر هو الرافض للسلام. ولكن حكومة نتنياهو كما هو معروف لا تقبل بالتسوية التي عرضها الرئيس كلينتون؛ وهذا ما يدركه العالم، ولذلك فقد منيت الدعاية الإسرائيلية بالفشل وبالتالي لا يمكن تفسير استمرار الوضع القائم.

والسؤال: هل نحن مستعدون للمجازفة بحرب أخرى ونحن ندرك أننا «لم نقلب كل حجر» بحثا عن السلام؟!

هل نحن مستعدون لاستمرار العزلة الدولية، بينما الجميع يعلم أن خطة كلينتون ما زالت مرفوضة من جانبنا؟ على باراك ونتنياهو، قبل أن يبرهنا فعليا على أنهما شريكان للحرب، أن يثبتا أنهما - تصريحا على الأقل- شريكان للسلام، وهذا لا يتأتى إلا بالقول نعم لخطة كلينتون.

(*) رئيس «برنامج المجتمع والاقتصاد» في «معهد فان لير» في القدس ومحاضر في قسم الاقتصاد في جامعة بن غوريون في بئر السبع. ترجمة خاصة.

بين المطرقة والسندان

ما الذي يتطلع نتنياهو إليه من وراء السعي إلى استئناف المفاوضات المباشرة؟

بقلم: زكي شالوم (*)

لا يمكن للتصريحات التي أدلى بها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في الأشهر الأخيرة حول عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، إلا أن تثير الدهشة والاستغراب. فقد بدا من تصريحاته وكأنه يبذل المستحيل من أجل الشروع في مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين في أسرع وقت، وأن الحديث يدور، حسب قوله، على مفاوضات مارائونية تمهيدا للتوصل إلى تسوية شاملة (موضحا أن طريقة «التسوية على مراحل» فشلت ولن يتم العودة لها). والحجة التي يسوقها نتنياهو هي أن الوضع في الشرق الأوسط «متقلب جداً»، وأن هذه اللحظة، كما قال مؤكداً، هي اللحظة المناسبة للتوصل إلى تسوية. وشدد على أنه يتعين على الفلسطينيين الكف عن الاعتقاد الواهم بأن طرفا خارجيا، أي الولايات المتحدة، سيقدم لهم تسوية جاهزة، وقال إنه لا بديل من إجراء مفاوضات إسرائيلية- فلسطينية مباشرة.

هذا التوجه قد يشف في الظاهر عن استنتاج مؤداه أن نتنياهو يعتقد أولا أن التسوية الإسرائيلية- الفلسطينية في متناول اليد، وثانيا أن الجانب الفلسطيني قادر على الوفاء بشروط التسوية، وثالثا أن حكومته، وهو شخصيا، يمتلكان القدرة على الوفاء بشروط التسوية بثمن سياسي محتمل ومعقول.

فهل تشكل هذه فعلا المحاور التي يستند إليها تقدير نتنياهو للوضع؟ ثمة شك كبير في ذلك. فزعيم مجرب مثل نتنياهو يدرك بلا ريب الفجوات الهائلة بين موقف الجانبين، والتي من المشكوك فيه إذا ما كانت قابلة للجسر في المستقبل المنظور. علاوة على كل ذلك، فإن نتنياهو يعي بالتأكيد الضغوطات الصعبة والمخاطر المتربصة بحكومته وبمستقبله السياسي إذا ما سعى لتحقيق تسوية كهذه، ذلك لأن مثل هذه التسوية تتطلب تلقائيا إخلاء عشرات آلاف الإسرائيليين (المستوطنين) من الضفة الغربية.. وهناك احتمالية كبيرة، شبه مؤكدة، لأن تكون مثل هذه العملية مرتبطة بوقوع أعمال عنف (من جانب المستوطنين واليمين المتطرف) لا يمكن التكهن بوتيرتها وخطورتها. كما أن مثل هذه التسوية ستؤدي بالضرورة إلى حل الائتلاف (الحكومي) الحالي وإلى شرخ وانقسام داخل حزب نتنياهو (الليكود) وبالتالي إلى إجراء انتخابات جديدة، وربما أيضا إلى انتهاء الحياة السياسية للسيد نتنياهو نفسه.

هذه الصورة تؤجج أكثر السؤال: إلى أين يريد نتنياهو الوصول من وراء سعيه إلى استئناف المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين؟

لعل في الخطاب المطول الذي ألقاه نتنياهو في الثامن من هذا الشهر (تموز) أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، ما يقدم إجابة، ولو بصورة جزئية، على التساؤلات الواردة آنفا.

فقد اختار نتنياهو في خطابه توجيه رسالة إيجابية في كل ما يتعلق بمنظومة العلاقات القائمة بين إسرائيل والولايات المتحدة في هذه الفترة. وأكد في هذا السياق أن العلاقات بين البلدين غير قابلة للكسر (مستخدما بذلك تعبيرا سبق أن استخدمه الرئيس باراك أوباما في وصف العلاقات بين واشنطن وتل أبيب)، وأنها تسمو على الخلافات التي تظهر أحيانا بين الدولتين. وعلى رأيه فإن هذه الخلافات هي خلافات تكتيكية حول السبل الأمثل لمواصلة عملية السلام، وليس حول الحاجة إلى مفاوضات مباشرة ومكثفة. وكما يبدو، فإن نتنياهو، الذي يعي جيداً حقيقة أن صورة العلاقات مع إدارة أوباما أقل «وردية» من الصورة التي يحاول رسمها أمام مستمعيه، يعتقد أن الحديث المكرور عن رغبته في إجراء مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين، سيخلق أجواء مريحة في علاقاته مع الإدارة الأميركية.

نتنياهو

غير أن نتنياهو طرح في الوقت ذاته سلسلة من المطالب من الفلسطينيين وقدم إيضاحات، تتسم كلها بسمتين بارزتين:

أولا- أن الحديث يدور على مطالب تبدو معقولة ومقبولة في المفاوضات على تسوية سلمية، وينطلق نتنياهو من تقدير مؤداه أن إدارة أوباما لا يمكن أن ترفض نهائيا مثل هذه المطالب، أو على الأقل معظمها، وأن أوساطا في الإدارة والكونغرس خاصة ستبدي تفهما وتعاطفا مع مطالبه، فضلا عن تقديره أن مواقفه هذه ستحظى بتأييد واسع من جانب أوساط سياسية مختلفة في إسرائيل، ومن ضمن ذلك ما يسمى بـ «محافل اليسار».

ثانيا- في المقابل، من الصعب الافتراض أن السلطة الفلسطينية ستكون قادرة أو مستعدة لقبول هذه المطالب، وبالقطع ليس بالصيغة التي يطرحها نتنياهو.

في مستهل حديثه أوضح نتنياهو أن إسرائيل ترفض المطلب الفلسطيني بشأن الشروط المسبقة لإجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين، والحديث يدور هنا على مطلب من شقين: أ- أن تبدأ المفاوضات من النقطة التي توقفت فيها المفاوضات السابقة مع حكومة ايهود أولمرت؛ ب- أن تلتزم إسرائيل باستمرار تجميد أنشطة البناء في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

في هذا السياق أكد نتنياهو أن المفاوضات يجب أن تبدأ من دون شروط مسبقة، وأن ماهية التسوية تكمن في مبدأ دولتين لشعبين، وفي إطاره تعترف إسرائيل بدولة فلسطينية كدولة قومية للشعب الفلسطيني، وتعترف الدولة الفلسطينية المنزوعة من السلاح بدولة إسرائيل كدولة يهودية، ومثل هذا الاعتراف يعني الإقرار بانتهاء النزاع كليا وأنه لن تكون هناك أية مطالب إضافية من إسرائيل لا من جانب السلطة الفلسطينية ولا من جانب المواطنين العرب في إسرائيل. ولم يبين نتنياهو كيف يمكن للسلطة الفلسطينية أن تلزم «عرب إسرائيل» بهذا الشرط. وتتبع ذلك الحاجة إلى الحفاظ على أمن إسرائيل القومي في أعقاب الانسحاب الذي سيترتب على أية تسوية إسرائيلية - فلسطينية. وأوضح نتنياهو أن لإسرائيل تجربة قاسية في موضوع الانسحابات على خلفية الانسحاب من لبنان (٢٠٠٠) ومن قطاع غزة (٢٠٠٥)، وبالتالي عليها أن تضمن عدم تكرار ظواهر وتهديدات كالتي نشأت في أعقاب الانسحابين المذكورين، مشدداً على أن ذلك يقتضي أن تكون أية دولة فلسطينية قادمة منزوعة من السلاح. ويستشف من حديث نتنياهو الحازم في هذا الصدد أن مراقبة نزع سلاح الدولة الفلسطينية يجب أن تكون في يد دولة إسرائيل وقواتها الأمنية، والتي لا يمكن لها أن تعتمد في هذا الخصوص على قوات أجنبية. وأوضح نتنياهو أن هذه المسألة نوقشت بتوسع شديد في لقائه مع الرئيس أوباما.

إن «رؤية» نتنياهو هذه لطابع التسوية الإسرائيلية- الفلسطينية تضع علامة شك واستفهام حول الجوهر المستشف، ظاهريا، من مبدأ «دولتين لشعبين». وفقا للرؤية التي طرحها نتنياهو، فإن «الدولة الفلسطينية» التي يتحدث عنها هي دولة تخضع حدودها ومطاراتها لرقابة إسرائيلية لأجل بعيد، وأنها لن تكون «دولة سيادية» كما يطالب الفلسطينيون، وكما يستشف أيضا من تصريحات الرئيس أوباما. من هنا، من الصعب الافتراض أن السلطة الفلسطينية تستطيع قبول هذا الواقع، أو قبول الشروط الأخرى التي طرحها نتنياهو، ولا سيما شرط الاعتراف بإسرائيل كـ «دولة يهودية».

هذه المواقف لدى الطرفين تقود على الأرجح للاستنتاج بأن فرص التوصل إلى تسوية في المستقبل القريب ضئيلة للغاية، ومرتبطة بمخاطر شديدة بالنسبة للجانبين. لذا، يبدو أن التقدير هو أن المعركة الحقيقية الآن، وفي المستقبل المنظور، ستدور على موقف الإدارة الأميركية والرأي العام في الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه السؤال: من الذي يتحمل مسؤولية عدم التوصل إلى تسوية؟

من جهته، يقدر نتنياهو على الأرجح، ولعله محق في ذلك، أن الإدارة الأميركية ستجد صعوبة في رفض مطالبه كليا فيما يتعلق بطابع التسوية، وبالتالي ستتجنب تحميل إسرائيل أية مسؤولية عن الفشل.

مع ذلك يتعين على نتنياهو ان يأخذ في الحسبان إمكانية أن تطالب إدارة أوباما بشكل حازم بترك «وديعة» في يدها، على غرار «الوديعة» (التي تركها إسحاق رابين) فيما يتعلق بهضبة الجولان، بمعنى تقديم تعهد واضح وصريح (أمام الإدارة الأميركية فقط) بشأن عمق الانسحاب الذي سيكون مستعداً للموافقة عليه إذا ما قبل الفلسطينيون بشروطه، كليا أو جزئيا. إذا تحقق هذا التقدير، سيواجه نتنياهو مأزقا، من الصعب معرفة كيف سيتمكن من الخروج منه بدون أن يمسه سوء أو ضرر!

(*) أستاذ في جامعة بن غوريون في بئر السبع وباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. ترجمة خاصة.

مقابلة خاصة مع المراسل السياسي لصحيفة هآرتس

باراك رافيد لـ "المشهد الإسرائيلي": إستراتيجية ليبرمان هي الانسحاب من الحكومة على خلفية معارضة العملية السياسية!

الأميركيون ربما يفضلون تحالفا حكوميًا مختلفا يساعدهم على التقدم في عملية السلام

كتب ب. ضاهر:

أفادت تقارير صحافية في اليومين الماضيين بأن التوتر في العلاقات بين رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير خارجيته، أفيغدور ليبرمان، قد تصاعد بشكل كبير، الأسبوع الماضي. وذكرت هذه التقارير أن الخلاف بينهما بلغ ذروته، يوم الجمعة الماضي، عندما صوت وزراء حزب «إسرائيل بيتنا»، الذي يتزعمه ليبرمان، في اجتماع الحكومة ضد مشروع الموازنة للعامين ٢٠١١ - ٢٠١٢، ولدى إعلان وزارة الخارجية عن تعيين السفير في كولومبيا، ميرون رؤوفين، سفيرا مؤقتًا لإسرائيل في الأمم المتحدة بدون علم نتنياهو بذلك.

والشعور السائد، منذ عدة أسابيع، في ديوان نتنياهو، بحسب الصحف الإسرائيلية، هو أن ليبرمان بات «صداميا»، وخصوصا في أعقاب غضبه على إخفاء اللقاء بين الوزير الإسرائيلي العمالي بنيامين بن اليعازر ووزير الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو، عنه. وقال تقرير إن «نتنياهو وجد نفسه متفاجئا أكثر فأكثر من خطوات وزير خارجيته».

ووصف المقربون من نتنياهو إعلان ليبرمان عن سياسة جديدة إزاء قطاع غزة تتمثل في الانفصال نهائيا عنه وتسليم مسؤولية تزويده بالبضائع لدول أوروبية، بمثابة «وضع الإصبع في عين مصر». وقال هؤلاء المقربون إن نتنياهو أوضح للرئيس المصري، حسني مبارك، خلال لقائهما، أول من أمس الأحد، معارضته لهذه الخطة. وقال نتنياهو لأحد المقربين منه إن «تحديد السياسة في هذه المواضيع يتم من قبل رئيس الحكومة والحكومة. هكذا كان ذلك دائما وهكذا سيكون الآن أيضا».

ووصل التوتر بين نتنياهو وبين ليبرمان ووزراء حزبه إلى ذروته خلال التصويت على مشروع الموازنة. وذكرت التقارير الصحافية أن نتنياهو ذُهل من سلوك وزراء «إسرائيل بيتنا». ورأى مقربون منه أن سلوك هؤلاء الوزراء جاء بموجب تعليمات من ليبرمان. وقال مسؤول حضر اجتماع الحكومة إن وزير السياحة، ستاس ماسجنيكوف، من «إسرائيل بيتنا»، تحدث مع نتنياهو بصورة مهينة «وبعد ذلك انضم إليه بقية وزراء إسرائيل بيتنا، الذين شكلوا جوقة منظمة بصورة جيدة».

وفي السياق ذاته قالت صحيفة يديعوت أحرونوت إن وزراء «إسرائيل بيتنا» يهددون بالتصويت ضد الموازنة لدى طرحها على الهيئة العامة للكنيست، ما يعني خرق الطاعة الائتلافية واحتمال خروج هذا الحزب من التحالف الحكومي.

من جهة ثانية، التقى وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، مع رئيسة حزب كاديما والمعارضة، تسيبي ليفني، في مقر وزارة الدفاع في تل أبيب، الأحد الماضي، وذلك في ظل التوتر بين نتنياهو وليبرمان وفيما كان الأول في مصر. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن بيان صادر في ختام الاجتماع بين باراك وليفني أن «وزير الدفاع أطلع ليفني على مواضيع سياسية وأمنية، وسيواصل الاثنان عقد لقاءات في هذا الإطار».

رغم ذلك فإن التقديرات في الحلبة السياسية الإسرائيلية تفيد بأن باراك وليفني خصصا قسما من اللقاء للتباحث في الموضوع السياسي الداخلي والوضع في الحكومة خصوصا وأن باراك يتحدث منذ شهور حول تغيير تركيبة الحكومة بضم حزب كاديما إليها ودفع حزب «إسرائيل بيتنا» إلى الانسحاب منها.

وقال مقربون من ليفني بعد لقائها مع باراك إن انضمام كاديما إلى الحكومة ليس مطروحا الآن. وأضافوا أن شروط كاديما للانضمام إلى الحكومة تستدعي تغيير سياسة الحكومة وتركيبتها، مشددين على أنه «لا يوجد أي تغيير بذلك حتى الآن، كما أن بيبي (أي نتنياهو) وباراك يعرفان ذلك».

وتشير التقديرات في إسرائيل إلى أن شيئا لن يحدث في الفترة القريبة، لكن سياسيين إسرائيليين قالوا لموقع يديعوت أحرونوت الالكتروني إنه «لا شك في أن هذا اللقاء يرمز إلى بداية خطوات، ويجدر الالتفات إليه».

حول هذا التوتر وتداعياته، أجرى «المشهد الإسرائيلي» اللقاء التالي مع المراسل السياسي لصحيفة هآرتس، باراك رافيد.

(*) المشهد الإسرائيلي: هل توجد أجواء أزمة في الحكومة الإسرائيلية؟

رافيد: «الأجواء توحي أن هناك أزمة آخذة في التشكل وهناك توتر بين ليبرمان ونتنياهو. ويوجد بين هذين الرجلين أربعة أو خمسة مواضيع ما زالت مفتوحة، والخلافات بينهما حول هذه المواضيع شديدة للغاية. الموضوع الأول يتعلق بالموازنة العامة. ويشعر ليبرمان أن نتنياهو كذب عليه، لأنه وعده أن تتم الاستجابة لمطالب حزب 'إسرائيل بيتنا' أكثر من بقية الأحزاب المشاركة في التحالف الحكومي، لكنه لم يفعل ذلك. والموضوع الثاني يتعلق بـ 'قانون التهويد'. وهذا موضوع هام بالنسبة لليبرمان لأنه خاص لجمهور ناخبيه، الذين هم بغالبيتهم من المهاجرين الجدد وبحاجة إلى عملية التهويد ولأن تكون هذه العملية سهلة. لكن نتنياهو يعارض هذا القانون لأنه يثير غضبا بالغا في صفوف اليهود في الولايات المتحدة (الذين ينتمون إلى تياري اليهودية الإصلاحية واليهودية المحافظة)، بينما يمنح 'قانون التهويد' اليهودية الأرثوذكسية (أي اليهودية الربانية التقليدية) احتكارا لتنفيذ عملية التهويد. ويذكر أن يهود الولايات المتحدة يتبرعون بأموال طائلة لنتنياهو ولذلك فإنه يريد إرجاءه وعدم طرحه للتصويت في الكنيست. والموضوع الثالث يتعلق بتعيين سفير لإسرائيل في الأمم المتحدة. وفي الواقع تناقش نتنياهو وليبرمان حول هذا الموضوع فترة طويلة، لكن الأخير قرر القيام بخطوة من جانب واحد وعيّن أحد الدبلوماسيين في وزارة الخارجية (السفير في كولومبيا ميرون رؤوفين) سفيرا مؤقتا في الأمم المتحدة. والأنظمة المتبعة هي أنه عندما يتم تعيين سفير مؤقت فإنه لا حاجة لمصادقة رئيس الحكومة على ذلك. وعمليا فإن السفير المؤقت قد يتولى المنصب لمدة عام كامل. وهذه الخطوة أغضبت نتنياهو كثيرا. والموضوع الرابع يتعلق بالعملية السياسية. وهنا توجد خلافات كبيرة جدا، لأن ليبرمان لا يؤمن بالمفاوضات مع الفلسطينيين. وهو يعتقد أنه لن ينتج عنها أي شيء. كذلك فيما يتعلق بموضوع قطاع غزة، ليبرمان يرى أنه يجب الانفصال نهائيا عن القطاع. وفي المقابل فإن نتنياهو يحاول الدفع في اتجاه مفاوضات مباشرة، ويحاول أيضا التوصل إلى تفاهمات مع السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي ومصر بشأن موضوع غزة. وهكذا فإن هناك انعدام توافق مطلق بين الرجلين حول أربعة مواضيع كبيرة وهامة».

(*) لكن لماذا تفجرت كل هذه المواضيع مرة واحدة الآن؟

رافيد: «هذا سؤال جيد ومستشارو نتنياهو يطرحون هذا السؤال طوال الوقت، وعمليا هناك ثلاثة روايات حول سبب تفجر كل هذه المواضيع الآن. الرواية الأولى تقول إن هذا حدث مصادفة وأن هذه المواضيع تجمعت مرة واحدة الآن بسبب ظروف عفوية. الرواية الثانية تقول إن ليبرمان يشعر بأن نتنياهو على وشك التوجه إلى عملية سياسية هامة جدا، وهو يريد بث أجواء رعب في الحكومة ويفتعل حالة فوضى وإثارة مشاكل لنتنياهو وبعد ذلك يتراجع هذا الأخير، وليفني لا تنضم للحكومة. والرواية الثالثة، التي يفكر فيها مستشارو نتنياهو، هي أنه ربما أن كل شيء مرتبط بأمور يعلم بها ليبرمان وحده، وتتعلق بالتحقيقات التي تجريها الشرطة ضده (في شبهات فساد سلطوي). وهذا يعني أنه ربما هناك تطورات في التحقيق لا علم لنا بها حتى الآن، بينما ليبرمان يعرفها».

(*) هل توجد أهمية للقاء الذي عقده باراك وليفني، يوم الأحد الماضي؟

رافيد: «لم تكن هناك أية نتائج من هذا اللقاء. وأعتقد أن هذا اللقاء خدم باراك وليفني. فقد أراد باراك أن يظهر لليبرمان ولنتنياهو أنه يعرف ماذا يفعل وأنه لا يجلس هادئا وإنما يجري اتصالات ومحادثات مع تسيبي ليفني. وبالنسبة لهذه فإنها تعرف أن هذا اللقاء سيثير قلق نتنياهو وبذلك تمرر له رسالة مفادها أنها لا تكترث بإثارة قلقه».

(*) هل التوتر الحاصل بين نتنياهو وليبرمان من شأنه أن يؤدي إلى انسحاب حزب «إسرائيل بيتنا» من الحكومة؟

رافيد: «أعتقد أنه، في المدى المتوسط - البعيد، ليبرمان يريد الانسحاب من الحكومة. ولست واثقا من أن هذا الأمر سيحدث في المرحلة الحالية».

(*) لماذا يريد الانسحاب؟

رافيد: «لأن ليبرمان يعتقد أن نتنياهو ملزم بالتوجه نحو عملية سياسية ما. وهو يعتقد أن بإمكانه تفكيك الحكومة وأن يأخذ من نتنياهو ما بين ١٠ إلى ١٥ نائبا في الكنيست ويتحول إلى أكبر حزب في اليمين. هذا، على الأقل، ما يعتقد ليبرمان أنه أمر ممكن. لكن ليس واضحا متى سيحدث هذا الأمر. لكن على المستوى الإستراتيجي، أعتقد أن إستراتيجيا ليبرمان هي: الانسحاب من الحكومة على خلفية معارضة العملية السياسية وعرض نفسه على أنه الممثل الحقيقي لليمين الإسرائيلي».

(*) ما تقوله يعني أنه يصعب على نتنياهو إدارة سياسة مستقلة لحكومته؟

رافيد: «هناك ظروف اضطرارية. لكني ما زلت أعتقد أن نتنياهو ما زال في وضع أسهل مما تبدو الأمور. فهو لا يزال زعيم أكبر حزب في التحالف. وهو يعرف أيضا أنه عندما يقرر الذهاب نحو عملية سياسية فإن بإمكانه دائما أن يضم كاديما للحكومة. ولكاديما ٢٨ عضو كنيست (بينما لـ «إسرائيل بيتنا» ١٥ عضو كنيست)، ولهذا فإن وضعه ليس سيئا كثيرا. والسؤال دائما هو إلى أي مدى هو يعتمد على ليبرمان وعلى ليفني، والأصح هو على أي منهما يعتمد أقل».

(*) بالنسبة للعملية السياسية، نتنياهو يطالب بالانتقال إلى مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين. ما الذي بإمكانه أن يطرحه على الفلسطينيين، خصوصا وأن مواقف الجانبين معروفة فيما يتعلق بقضايا الحل الدائم مثل الحدود والقدس واللاجئين؟

رافيد: «ما يقوله نتنياهو: 'استغلوني. سوف أفاجئكم. سوف أريكم ما الذي سأفعله وسأتوصل إلى اتفاق'. لكن لا أحد يعرف ما الذي يريده نتنياهو، وما هي أفكاره الحقيقية. ولا أحد يعرف ما الذي قاله لمبارك (الرئيس مصري حسني مبارك الذي التقى نتنياهو على انفراد أول من أمس، الأحد). والمصريون حثوا أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) على المشاركة في القمة الثلاثية (مع نتنياهو والرئيس الأميركي باراك أوباما) وعلى المشاركة في المحادثات غير المباشرة، بينما لم يصدر عن ذلك نتائج. وأعتقد أن السؤال مختلف، وهو لماذا يرفض أبو مازن الانتقال إلى محادثات مباشرة؟ ففي نهاية المطاف ستلزم المحادثات المباشرة نتنياهو، للمرة الأولى، بأن يقول ما هي مواقفه. وحتى اليوم هو لم يكن ملزما بالإفصاح عن مواقفه. لكن في المحادثات المباشرة لا يمكنه التهرب من ذلك. وأنا أعتقد أن على أبو مازن الذهاب إلى المحادثات المباشرة، وهناك سيكتشف ما إذا كان نتنياهو أرنبا، أو أنه جاد. وإذا تبين أنه كاذب فإن المجتمع الدولي سيمارس ضغوطا عليه وسيعزله، وإذا كان صادقا فإن هذا أمر جيد. لكني لا أفهم لماذا أبو مازن ما زال يصر على عدم الانتقال إلى المحادثات المباشرة».

(*) هل توجد أغلبية داخل الحكومة الإسرائيلية والتحالف الحكومي في الكنيست تؤيد التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، أو على الأقل التقدم في العملية السياسية؟

رافيد: «أعتقد أنه واضح لجميع الموجودين في الحكومة والكنيست أن الوضع الحالي القائم لا يمكن أن يستمر. والنقاش هو ما الذي ينبغي وبالإمكان عمله».

(*) هل تتوقع أن ينضم حزب كاديما إلى الحكومة؟

رافيد: «لا أرى أن هذا سيحدث في هذه المرحلة. ومن أجل انضمام كاديما إلى الحكومة سيتعين على نتنياهو إجراء تغيير راديكالي في تركيبة الحكومة وفي سياستها. وهذا عمليا ما قالته ليفني لباراك خلال لقائهما. وعمليا هي تقصد إخراج إسرائيل بيتنا وحزب شاس من الحكومة».

(*) عندما لم يستجب نتنياهو لمطالب «إسرائيل بيتنا» فيما يتعلق بالموازنة، وعندما يرفض طرح «قانون التهويد»، هل هو يفعل ذلك كي يدفع «إسرائيل بيتنا» إلى الصدام معه وإخراجه من الحكومة؟

رافيد: «أنا شخصيا لا أعتقد أن هذه عملية مقصودة وأن نتنياهو سيدفع ليبرمان إلى خارج الحكومة».

(*) ألا تعتقد أن الإدارة الأميركية مارست ضغوطا على نتنياهو كي يغير تركيبة الحكومة؟ هناك محللون في إسرائيل يقولون إن الإدارة الأميركية تحاول تغيير تركيبة الحكومة.

رافيد: «لا أعتقد أن الإدارة الأميركية مارست ضغوطا، وإنما أعتقد أن نتنياهو يدرك أن الأميركيين يفضلون رؤية تسيبي ليفني وزيرة للخارجية على ليبرمان. هل هذا يعني أنهم مارسوا ضغوطا لإخراج ليبرمان من الحكومة؟ لا أعرف».

(*) هل أوضح الأميركيون هذا الأمر لنتنياهو؟

رافيد: «أعتقد أن بالإمكان تقدير أن الأميركيين يفضلون تحالفا مختلفا يساعدهم على التقدم في عملية السلام».

حكومة نتنياهو تقر ميزانيتي ٢٠١١ و٢٠١٢ وفي صلبها ضربات أخرى للشرائح الفقيرة!

***ميزانية ٢٠١١ حوالي ٨٩ مليار دولار وميزانية ٢٠١٢ حوالي ٩١ ملياراً * الجدل الموسمي حول ميزانية وزارة الدفاع انتهى بتخفيض قيمة الزيادة السنوية الثابتة وليس بتقليص الميزانية**

حصة وزارة الدفاع ١٣ر٢ مليار دولار تضاف لها ثلاثة مليارات من الولايات المتحدة *٣٥٪ من الموازنة العامة لتسديد الديون وفوائدها *حصة الأمن والاحتلال والاستيطان تفوق ٣٠٪

الميزانية الإسرائيلية الجديدة تشمل مزيدًا من التقليصات الحادة في المخصصات الاجتماعية خاصة للمسنين...

أقرت حكومة بنيامين نتنياهو في نهاية الأسبوع الماضي، وبعد جلسة ماراثونية دامت ٢٤ ساعة اختتمت عمليا مشاورات داخلية دامت أسابيع، الموازنة العامة للعامين المقبلين ٢٠١١ و٢٠١٢، وبلغت ميزانية ٢٠١١ حوالي ٨٩ مليار دولار، فيما بلغت ميزانية ٢٠١٢ حوالي ٩١ مليار دولار، ولكن العنوان الأبرز لهذه الميزانية هو زيادة ميزانية وزارة الدفاع، وتوجيه ضربة جدية للمخصصات الاجتماعية التي تتلقاها الشرائح الفقيرة والضعيفة، من خلال تجميد هذه المخصصات لعامين إضافيين.

وبحسب المقرر، فإن ميزانيتي العامين المقبلين زادتا عن ميزانيتي العامين السابقين بنسبة ٢ر٧٪، وفق حساب جديد تجريه وزارة المالية، يعتمد معدل التكاثر السكاني السنوي، ومعدل النمو الاقتصادي في السنوات العشر التي تسبق سنة الميزانية، إلا أنه بعد هذه الزيادة، فإن الحكومة تعتزم إجراء تقليص في مصروفاتها المباشرة بنسبة ٣٪، لكن هذا التقليص لا يسري على وزارة الدفاع، ولا على وزارة الصحة، وكانت نسبة التقليص المقترحة ٢٪، وارتفعت إلى ٣٪ بعد تخفيض قيمة التقليصات في الزيادة السنوية لوزارة الدفاع.

ولا تختلف بنية الميزانية بين ٢٠١١ و٢٠١٢، وتزداد كل البنود وفق النسبة المقررة، والعناوين الأساسية لصرف ميزانية ٢٠١١ التي تبلغ ٨٩ مليار دولار هي كالتالي: ٣١ مليار دولار ستصرف على تسديد الديون (٨ر٢١ مليار) والفوائد والعمولات (٢ر٩ مليار)، والبند الثاني من حيث الصرف هو وزارة الدفاع التي ستكون حصتها ١٣ مليار دولار، وهي تشمل ميزانية الجيش، وفي المرتبة الثالثة الصرف على المخصصات الاجتماعية بما في ذلك رواتب تقاعد القطاع العام بقيمة ٤ر١١ مليار دولار، ثم وزارة التربية والتعليم ٧ر٨ مليار دولار ويضاف لها ٩ر١ مليار دولار للتعليم العالي، ووزارة الصحة ٤ر٨٣ مليار دولار، ووزارة الرفاه ١ر١٣ مليار دولار، كما ستكون ميزانية الحكم المحلي قرابة مليار دولار.

ونقرأ من بين بنود الميزانية: ١٢٨ مليون دولار للكنيست، وأكثر من ٣٢ مليون دولار لتمويل الأحزاب.

الجدل حول وزارة الدفاع

وكان جدل، بات موسميا في كل عام، قد نشب حول ميزانية وزارة الدفاع، إذ بموجب تقرير لجنة تحقيق رسمية تم وضعه في العام ٢٠٠٦، فإن على الحكومة أن تزيد ميزانية وزارة الدفاع بقيمة ٤٦ مليار شيكل، وكانت في حينه تعادل ١٠ر٧٥ مليار دولار، على مدى عشر سنوات، بمعنى ٤ر٦ مليار شيكل سنويا، إلا أن وزارة المالية طلبت تقليص هذه الزيادة بثلاثة مليارات شيكل، وهو ما اعترض عليه بداية وزير الدفاع إيهود باراك، ومعه الجيش، وبعد تدخلات من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تم الاتفاق على تخفيض الزيادة بقيمة ١ر٣٥ مليار شيكل، في كل واحد من العامين المقبلين، بمعنى أن ميزانية وزارة الدفاع ستزداد عمليا بحوالي ٣ر٢ مليار شيكل في كل واحد من العامين المقبلين.

إلا أن ميزانية وزارة الدفاع التي تصل في العام المقبل إلى ١٣ مليار دولار، وفي العام ٢٠١٢ إلى ١٣ر٤٦ مليار دولار، تضاف لها سنويا ثلاثة مليارات دولار، وهي قيمة الدعم العسكري السنوي الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل، بناء على الاتفاق الذي تم توقيعه في العام ٢٠٠٨ ويستمر ١٠ سنوات، ليكون استمرارا للدعم الخاص الذي تلقته إسرائيل في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد مع مصر في العام ١٩٧٨، وبموجب الاتفاق الجديد، فإن وزارة الدفاع تحصل على ٧٥٠ مليون دولار سيولة نقدية، فيما يذهب الباقي لتمويل أسلحة ومعدات وذخيرة تشتريها إسرائيل من الولايات المتحدة، أو لتمويل مشاريع تطويرية تسلحية.

وحينما تتحدث وزارة المالية وأطراف أخرى في المؤسسات الاقتصادية عن ضرورة تقليص وزارة الدفاع فإن القصد يكون مرتبطا بجانب الشروط الاجتماعية للجيش من مستوى رواتب ورواتب التقاعد، إضافة إلى امتيازات أخرى، وإعادة تنظيم جوانب إدارية مختلفة في عمل الجيش، وفي هذا الإطار فإن الميزانية الجديدة ستشتمل على بند يقضي برفع جيل التقاعد من ٤٢ عاما اليوم، إلى ٤٨ عاما للمقاتلين، و٥٧ عاما لغير المقاتلين، كما جرى حديث عن تقصير الخدمة الإلزامية بثلاثة أشهر، على الشبان الذين يخدمون ثلاث سنوات والشابات اللاتي يخدمن عامين، ولكن هذا الأمر سقط من البحث.

لكن في المجمل فإن بند الأمن والاحتلال والاستيطان لا يتوقف بطبيعة الحال عند وزارة الدفاع فقط، بل هناك فروع أخرى في الميزانية موظفة للأمن، مثل وزارة الأمن الداخلي التي تبلغ ميزانيتها حوالي ٥ر٢ مليار دولار، وهي وزارة تقع تحت سيطرتها قوات ما يسمى «حرس الحدود» التي غالبيتها تنشط في الضفة الغربية والقدس المحتلة، كذلك فإنه في ميزانيات جميع الوزارات هناك بند يتعلق بالأمن، أضف إلى هذا الصرف على الاستيطان الذي يخترق كافة الوزارات، واعتمادا على سلسلة من الأبحاث التي تصدر تباعا، فإن مجمل الصرف الإسرائيلي على الأمن والاحتلال والاستيطان يقتطع حوالي ٣٢٪ من الموازنة العامة ككل، وحوالي ٥٠٪ من الميزانية المتبقية بعد تسديد الديون.

وفقط من أجل المقارنة، فقد ظهرت في الأيام الأخيرة معطيات رسمية في إسرائيل تقول إن ما تصرفه إسرائيل على الأمن يعادل ٨٪ من مجمل الناتج القومي الخام في إسرائيل، في حين أن المعدل العالمي لهذه النسبة هو ٥ر٢٪، فمثلا هذه النسبة في الولايات المتحدة تبلغ ٨ر٢٪ وفي بريطانيا ٣ر٢٪، ولكن هذه النسبة في إسرائيل هي بطبيعة الحال أعلى، رغم أنها تأخذ بالحسبان ميزانية وزارة الدفاع فقط، وليس مجمل الصرف الأمني من خلال وزارات أخرى وأجهزة الأمن وصولا إلى الاستيطان الذي يشكل أحد ركائز الاحتلال.

ضربات أخرى إلى الشرائح الفقيرة

خلال بحث الحكومة للميزانية غضب وزير الرفاه إسحاق هيرتسوغ من حزب «العمل» الذي يتزعمه إيهود باراك، وغادر الجلسة احتجاجا على التقليصات الحادة في المخصصات الاجتماعية خاصة للمسنين، ومخصصات الأولاد، التي تتقاضاها كل عائلة عن كل ولد دون سن الثامنة عشرة، إلا أن هيرتسوغ بقي وحيدا في احتجاجه، إذ لم يحصل على دعم من زملائه الوزراء من حزبه.

ولكن ما يثير الشبهات أكثر، هو صمت وزراء حزب «شاس» الأصولي المتشدد، الذي كان قبل عام وراء رفع مخصصات الأولاد، واكتفى وزراء الحزب بالامتناع عن التصويت، وهذا ما أثار الشكوك، بأن الحزب حصل على مقابل.

وتقضي الضربات الجديدة بتقليص رفع مخصصات الشيخوخة من نسبة تعادل نسبة التضخم المالي السنوي إلى ١ر٥٪ فقط، كذلك فإن مشروع الميزانية يطلب تأجيل زيادة مخصصات الأولاد التي كان من المفروض أن تكون في العام ٢٠١١ إلى العام ٢٠١٢، والتي كانت في العام التالي إلى ٢٠١٣، وهذا على الرغم من أن كل هذه الزيادات جاءت لتقلص دائرة الفقر في إسرائيل.

الغريب في الأمر أن وزارة المالية ذاتها «تشكو» من أن مداخيل مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية تراجعت في السنوات الأخيرة وبشكل خاص ابتداء من العام ٢٠٠٥، أما السبب فهو التخفيض الحاد جدا في النسبة التي كان على أصحاب العمل أن يدفعوها للمؤسسة، والغرابة تكمن في أن الذي يقف وراء التخفيف عن أصحاب العمل كان وزير المالية في حينه، وهو الذي يتولى اليوم رئاسة الوزراء، بنيامين نتنياهو.

وتدعو الوزارة من خلال الموازنة الجديدة إلى رفع بسيط للنسبة المطلوبة من أصحاب العمل، كي يتم سد جزء من العجز في مؤسسة الضمان، ولكن هذه الزيادة التي قد تصل إلى ٧٧ مليون دولار، تبقى أقل مما سيتم خصمه من الشرائح الفقيرة والضعيفة بقيمة ٩٠ مليون دولار من الأولاد، و١٤٢ مليون دولار من المسنين.

ويشتمل المشروع العام للميزانية على الكثير من البنود التي بالإمكان وضعها تحت خانة ضربات، ومن بينها تراجع الحكومة عن تخفيض ضريبة المشتريات من ١٦٪ إلى ١٥ر٥٪ لإبقائها عند مستوى ١٦٪ حتى مطلع العام ٢٠١٣.

كما تدعو الوزارة إلى اتخاذ إجراءات في سوق العمل، ومن بينها إعادة طرح «مشروع فيسكونسين» الاستبدادي، الذي يخصخص معالجة قضايا العاطلين عن العمل المزمنين، وهو الذي أثار ضجة منذ تطبيقه في العام ٢٠٠٥، إلى أن رفض الكنيست تمديده في ربيع العام الجاري- ٢٠١٠.

كذلك فإن الحكومة قررت تقليص الزيادة المقررة سلفا لسلة الأدوية المدعومة من ٤١٥ مليون شيكل إلى ٣٠٠ شيكل، في كل واحدة من السنوات الثلاث المقبلة، إلا أن نائب وزير الصحة، برتبة وزير، يعقوب ليتسمان، عبر عن رضا جزئي، كون أن الحكومة وافقت على رصد ١٥٠ مليون شيكل، لتمويل توسيع تأمين علاج الأسنان للأطفال.

المعركة البرلمانية

حسب التقليد القائم منذ سنوات طوال، فإن الحكومة الحالية أقرت ميزانيتين لعامين في وقت مبكر جدا مقارنة مع السنوات السابقة، فعادة هذا يتم حتى نهاية آب من كل عام، إلا أن الحكومة معنية بالظهور بثبات واستقرار أكبر.

وبعد هذا الإقرار سيتم طرح الميزانية على جدول أعمال الكنيست، مع بدء الدورة الشتوية في ١١ تشرين الأول المقبل، لتبدأ عملية التشريع النهائي، التي ستستمر حتى نهاية العام الجاري.

إلا أن السهولة التي وجدتها الحكومة لدى إقرار الميزانية في مجلس الوزراء بأغلبية ٢٠ وزيرا واعتراض خمسة وامتناع أربعة ومغادرة واحد، لن تجدها بسرعة في الكنيست، على الرغم من أنه في نهاية المطاف سيتم إقرار الميزانية بأغلبية كبيرة.

فقد اعترض على الميزانية الوزراء الخمسة لحزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، إذ يشكو ليبرمان، كما سنقرأ، من أن طلبات الحزب لم يستجاب لها، وبشكل خاص تقليص ميزانية الهجرة إلى إسرائيل، في حين أن وزراء حزب «شاس» امتنعوا عن التصويت بسبب تجميد مخصصات الشيخوخة والأولاد.

والبنود الاجتماعية تعتبر المحرك الأكبر لأعضاء الكنيست في المداولات حول الميزانية، ولكن ما يتم في نهاية المطاف هو أن نواب الائتلاف وبعد الكثير من المناورات ينصاعون لقرار الحكومة، ويتراجعون عن مواقفهم، وهذا أمر لا يدخل في إطار التكهنات، بل هذا ما بات تقليدا على مر السنوات الماضية.

ردود الفعل

رد الفعل الأول صدر عن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي اعتبر أن سياسته الاقتصادية كانت وراء عدم غرق إسرائيل في الأزمة الاقتصادية العالمية، بالمستوى الذي غرقت به دول أوروبا وغيرها من الدول المتطورة، وقال، «في العقد الأخير ضربت أزمات قاسية عديدة الاقتصاد الإسرائيلي، فكانت هناك أزمة محلية وأخرى عالمية وغيرهما، وخرجنا منها لأنه كانت لدينا سياسة اقتصادية ذات رؤية، والميزانية التي نعرضها هي ميزانية مسؤولة ومتوازنة، وتبني مدماكا آخر في استقرار الاقتصاد الإسرائيلي في العامين المقبلين».

أما وزير المالية يوفال شتاينيتس فقد أكد أن ميزانية وزارة الدفاع ستواصل ارتفاعها في السنوات القريبة بشكل منضبط ووفق تقرير لجنة التحقيق السابق ذكرها هنا، وهذا إلى جانب تنجيع جهاز الأمن من ناحية إدارية، وقال إن لجم الزيادة جاء بعد سنوات من الزيادات الكبيرة التي حصلت عليها وزارة الدفاع في السنوات الأخيرة.

وأضاف شتاينيتس قائلا: إن هدفي في هذه الميزانية هو أن يعمل النمو الاقتصادي على تقليص الفجوات الاجتماعية، وتعزيز الشرائح الفقيرة والضعيفة، من خلال توسيع دائرة الضريبة السلبية، بمعنى أن سلطة الضريبة تدفع مبالغ محدودة لشرائح ضعيفة، وإعادة تشغيل مشروع فيسكونسين.

في المقابل فإن وزير الدفاع إيهود باراك اعتبر أن قرار تقليص الزيادة في ميزانية وزارته هو قرار قاس، إلا أنه تم اتخاذه بعد الأخذ بالحسبان جوانب أخرى في الاقتصاد والمجتمع في إسرائيل، وأوضح رئيس الحكومة نتنياهو ردا على باراك أن تقليص الزيادة جرى بعد الأخذ بالحسان الاحتياجات الأمنية لإسرائيل.

أما على صعيد الكتل البرلمانية، فقد أعلن حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة ليبرمان أنه لن يسمح بتمرير الميزانية في الكنيست، نظرا لأن الحكومة لم تتجاوب مع مطالب الحزب. وادعى ليبرمان أن اعتراضه نابع من أنه طالب برصد ميزانيات لمحركات النمو، في حين أن الحكومة قبلت مطالب حزبي «العمل» و«شاس» بقيمة تفوق ٥٠٠ مليون دولار، فيما قالت وزيرة الهجرة والاستيعاب من نفس الحزب، سوفا لاندفر، إن اعتراض الحزب نابع أيضا من تقليص في ميزانية وزارتها، علما أن الهجرة إلى إسرائيل تواصل تراجعها.

واعتبر حزب المعارضة الأكبر كاديما الميزانية على أنها ميزانية من دون رؤية، وكل ما فيها مسايرة أحزاب الائتلاف من أجل البقاء في الحكومة، فيما قال النائب حاييم أورون، رئيس حزب «ميرتس»، إن الميزانية لا تحمل أية بشائر للشرائح الفقيرة والضعيفة، ولا تشمل تجاوبا مع متطلبات تقليص الفجوات الاجتماعية.

موجز اقتصادي

التضخم المالي في النصف الأول من العام الجاري ٧ر٠٪

قال التقرير الشهري لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، الصادر في الأسبوع الماضي، إن التضخم المالي في شهر حزيران الماضي سجل ارتفاعا بنسبة ٣ر٠٪، وبذلك يكون مجمل التضخم المالي قد ارتفع في النصف الأول من هذا العام بنسبة ٧ر٠٪.

وتعزز معطيات التضخم في الشهر الماضي ثبات معدل التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة في مجال ١٪ إلى ٣٪ للتضخم السنوي، والذي حددته السياسة الاقتصادية المتبعة منذ سنوات. ففي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ارتفع التضخم المالي بنسبة ٥ر٢٪، ولكن إذا ما نظرنا إلى مجمل التضخم في الأشهر العشرة الأخيرة، أي منذ أيلول من العام الماضي- ٢٠٠٩ وحتى الشهر الماضي، سنرى أن التضخم ارتفع بنسبة ٩ر٠٪، وهو أقل من المجال المذكور.

ولا يتوقع أن يسجل التضخم في أشهر الصيف الحالية ارتفاعات حادة، وفي حال لم يحدث أي طارئ اقتصادي محلي أو عالمي، من المتوقع أن يكون مع نهاية العام الجاري ما بين ١٪ إلى ٢٪، وبذا سيكون التضخم المالي، لأول مرّة منذ العام ٢٠٠٥، وفق المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية.

ففي العام ٢٠٠٥ ارتفع التضخم بنسبة ٢ر٢٪، وفي العام ٢٠٠٦ تراجع التضخم بنسبة ١ر٠٪، إلا أنه منذ العام ٢٠٠٧ وحتى العام ٢٠٠٩ سجل التضخم نسبة أعلى من ٣٪، وهي على التوالي ٤ر٣٪ (٢٠٠٧) و٨ر٣٪ (٢٠٠٨) و٩ر٣٪ (٢٠٠٩).

وعلى ضوء هذه المعطيات يقدر المراقبون والمحللون الاقتصاديون أن يبقي بنك إسرائيل المركزي الفائدة البنكية على حالها، بمستوى ٥ر١٪ للشهر الخامس على التوالي، وهذا بعد أن كان البنك قد أعلن في مطلع العام الجاري عزمه على رفع الفائدة البنكية بنسبة ربع بالمائة (٢٥ر٠٪) مرة كل شهرين، إلا أن معدلات التضخم جاءت أقل من المتوقع.

وقالت مصادر في بنك إسرائيل إن التوجه العام هو استخدام الفائدة لتشجيع النمو الاقتصادي وتحفيز حركة السوق المحلية.

الحرب على رفع الحد الأدنى للأجر انتهت بهزيمة

بعد عدة أسابيع من «الحرب» المعلنة بين وزير المالية يوفال شتاينيتس ومساندة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو له من جهة، وبين غالبية الوزراء الذين ساندوا الوزير الأسبق والرئيس الأسبق لاتحاد النقابات عمير بيرتس، من جهة أخرى، حول رفع الحد الأدنى من الأجر، انتهت الحرب لصالح «المنتصر الدائم» في مثل هذه الحروب، وهو وزير المالية وكبار مسؤولي الوزارة من خلفه.

فقد رفضت الحكومة بغالبية الأصوات دعم القانون الذي يقضي برفع الحد الأدنى من الأجر من ٣٨٥٠ شيكلا، أي حوالي ألف دولار اليوم، إلى مستوى ٤٦٠٠ شيكل، وهذا بعد أن كان القانون يحظى بتأييد غالبية الوزراء، وصادقت عليه اللجنة الوزارية لشؤون التشريعات، إلا أن وزير المالية شتاينيتس استأنف على القرار، وبدأ بمساعدة نتنياهو في ممارسة ضغوط على عدد كبير من الوزراء، وتأجل التصويت في الحكومة لأكثر من أسبوعين، إلى حين تم ضمان الأغلبية لإجهاض المبادرة.

وتبع هذا الإجهاض، إجهاض برلماني لا أقل، إذ أصر بيرتس على عرض القانون على الهيئة العامة للكنيست، وفي تلك الجلسة التزم غالبية نواب الائتلاف الحاكم بقرار حكومتهم، إلا أن الملفت للنظر أن بيرتس لم يحصل على الدعم الكامل من حزبه «العمل» الشريك في الحكم، فقد صوت عدد من الوزراء وأعضاء الكنيست من الحزب ضد مشروع القانون.

وفي المقابل، فإن الوزراء الذين عارضوا رفع الحد الأدنى من الأجر صادقوا في اليوم ذاته على رفع رواتبهم الخاصة بقيمة ٣ آلاف شيكل، أي حوالي ٧٧٠ دولار، ليصبح راتبهم غير الصافي وقبل الخصميات حوالي ١٠٦٠٠ دولارا، كما تقرر رفع رواتب أعضاء الكنيست بقيمة ٢٥٥ دولار، ليصبح راتبهم غير الصافي حوالي ٩٧٥٠ دولارا.

ويذكر أن الخصم الضريبي والضمان الاجتماعي ومقابل استخدام السيارة الرسمية يصل إلى حوالي ٤٥٪ من الراتب غير الصافي.

وفي سياق متصل فإن معدل الأجور سجل في شهر نيسان من العام الجاري ارتفاعا آخر ليصل إلى مستوى ٨٢٣٥ شيكلا، وفق ما أعلنه مكتب الإحصاء المركزي في الأسبوع الماضي.

الحكومة تصادق على إدخال شركة هواتف خليوية جديدة

حظيت مبادرة وزير الاتصالات الإسرائيلي موشيه كحلون لإدخال شركة هواتف خليوية جديدة إلى السوق الإسرائيلية ابتداء من العام المقبل، بشبه إجماع في الحكومة، وهذا على الرغم من الضغوط المكثفة التي مارستها الشركات الأربع القائمة، خوفا من المنافسة التي ستفقدها قسطا من أرباحها العملاقة سنويا.

وحتى الآن تعمل في إسرائيل أربع شركات، كانت الشركة الأخيرة منها دخلت إلى سوق الاتصالات في العام ١٩٩٨، والشركة الأولى هي بيليفون وبدأت العمل في نهاية سنوات الثمانين، وهي اليوم تحتكر حوالي ٢٨٪ من سوق الاتصالات، والثانية شركة سيلكوم، التي بدأت العمل في العام ١٩٩٦ وهي تعتبر الأكبر ولها حوالي ٣٥٪ من سوق الاتصالات الخليوية، ثم شركة أورانج، ولها ٣٢٪ من سوق الاتصالات، أما الشركة الرابعة فهي تخدم الاتصالات في الشركات والمصالح التجارية ولها حوالي ٥٪.

وتحتكر شركات الهواتف الخليوية حوالي ٥٣٪ من قطاع الاتصالات، مقابل ١٥٪ للاتصالات الأرضية، وبلغ حجم التداول المالي للاتصالات الخليوية في العام ٢٠٠٨ أكثر من ٣٤ مليار شيكل، وهو ما يعادل تقريبا ٨ر٨٤ مليار دولار.

ومن المفترض أن يكون القرار النهائي بشأن الإعلان عن عطاء لتشغيل شركة خامسة مع إقرار ميزانية الدولة للعام ٢٠١١، أي حتى نهاية العام الجاري.

وبحسب ما هو مخطط، فإن انتشار شبكة الشركة الخاصة سيكون تدريجيا ليكون في السنة الأولى بنسبة ٢٠٪ لتعتمد في الباقي على الشبكات القائمة، وهذه النسبة سترتفع لتكون نسبة الانتشار ١٠٠٪ في غضون ثلاث إلى أربع سنوات.

وفي المقابل فإن المعركة بين وزير الاتصالات والشركات الخليوية على تخفيض أسعار التكلفة لا تزال متواصلة، وتضغط الشركات على مجموعات من أعضاء الكنيست كي تجهض محاولات الوزير، إلا أنه حسب الأجواء فإن أمل الشركات سيكون ضعيفا، وتقول مصادر في وزارة الاتصالات إن أسعار التكلفة للمستهلك قد تنخفض تدريجيا بنسبة ٢٥٪.

في النصف الأول من ٢٠١٠:

السياحة تسجل رقما قياسيا يتجاوز ذروة العام ٢٠٠٨

في الأشهر الستة الأولى من العام الجاري دخل ١ر٦٣ مليون سائح بزيادة ٥ر٣٨٪ عن العام ٢٠٠٩ وبزيادة ٤ر١٠٪ عن العام ٢٠٠٨ * زيادة حادة جدا في سياح اليوم الواحد من دون مبيت * سياحة اليوم الواحد عبر البحر تضاعف نفسها ست مرات عن ٢٠٠٩ وخمس مرات عن ٢٠٠٨ وهي في صعود * النوم في الفنادق تراجع بنسبة ٥٪ * وزير السياحة يحلم بوصول ٣ر٥ مليون سائح حتى نهاية العام

أعلن مكتب الإحصاء المركزي ضمن تقاريره نصف السنوية التي تصدر تباعا في مثل هذه الأيام أن عدد السياح في النصف الأول من العام الجاري سجل ارتفاعا حادا بنسبة ٥ر٣٨٪ مقارنة مع العام الماضي ٢٠٠٩، الذي شهد النصف الأول منه تراجعا حادا بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، وارتفاعا بنسبة ٤ر١٠٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٨ الذي سجل ذروة في السياحة، واجتاز فيه عدد السياح لأول مرة حاجز ٣ ملايين سائح.

وحسب المعطيات، فقد دخل إلى إسرائيل كسياح في النصف الأول من العام الجاري ١ر٦٣٢ مليون سائح، مقابل ١ر١٧٨ مليون في نفس الفترة من العام الماضي، ومقابل ١ر٤٧٨ مليون سائح في العام ٢٠٠٨.

ولكن بعد خصم السياح من الاسرائيليين المقيمين في الخارج الذين يأتون لزيارة البلاد، وبعد خصم السياح ليوم واحد، فإن عدد السياح الذين يبيتون ليلة وأكثر يكون في النصف الأول من هذا العام بلغ ١ر٣٣٨ مليون سائح، بزيادة ٢٨٪ عن العام ٢٠٠٩، الذي كان فيه عدد هؤلاء ١ر٠٤٧ مليون سائح، وبزيادة ٥٪ عن العام ٢٠٠٨، حين كان عدد هؤلاء السياح ١ر٢٧٤ مليون سائح.

وتقول معطيات مكتب الإحصاء المركزي إن السياحة ليوم واحد باتت ظاهرة في تزايد مستمر، ومن بين أسبابها إلغاء التأشيرة بين روسيا وإسرائيل، ولهذا فإن إسرائيل باتت على خارطة السياحة البحرية عبر القوارب السياحية الضخمة، التي تجوب العالم وحوض البحر الأبيض المتوسط، ومن مؤشرات هذا، فالسياح ليوم واحد الذين وصلوا عبر البحر كان عددهم في النصف الأول من هذا العام قرابة ٦٦ ألف سائح، مقابل ٩٤٠٠ سائح في العام الماضي وحوالي ١٣ ألف سائح في العام ٢٠٠٨، وبحسب ما تعلنه وزارة السياحة الإسرائيلية فإن هذا النوع من السياحة سيزداد بشكل كبير حتى نهاية العام الجاري.

ويقول مسؤولون في قطاع السياحة الإسرائيلية إن الاقتصاد لا يربح كثيرا من السياحة ليوم واحد، ولكن معدل صرف السائح منهم في يوم واحد هو ضعف ما يصرفه السائح لأكثر من يوم، ويصل معدل المصروف إلى ٢٢٠ دولار في اليوم، ويعتقد القائمون على قطاع السياحة أن سياح اليوم الواحد، وبعد زيارتهم البلاد، يصبحون شريحة مرشحة بشكل قوي للعودة كسائحين عاديين لعدة أيام.

هذا وبسبب ارتفاع عدد السياح ليوم واحد، وازدياد أعداد السياح الأقارب، أو أولئك الذين يفضلون استئجار بيوت وشقق سياحية، فإنه على الرغم من ارتفاع أعداد السياح بنسبة ٥٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٨، إلا أن أعداد المبيت للسياح الأجانب انخفض بنسبة ٥٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٨.

ويقول وزير السياحة ستاس مساجنيكوف إنه يتوقع أن يصل عدد السياح بشكل عام حتى نهاية العام الجاري إلى ٣ر٥ مليون سائح، وكما يبدو فإنه يعتمد بذلك على موسم الصيف، ليتبعه موسم الأعياد اليهودية، وفي نهاية العام أعياد الميلاد ورأس السنة. ويلمح مساجنيكوف بشكل قوي إلى أن قراره بتغيير طابع تسويق السياحة إلى إسرائيل في العالم كان له أثر كبير في زيادة أعداد السياح، إذ اختار مساجنيكوف أن يسوق البلاد على أنها «الأراضي المقدسة»، وليس كما كان من قبل على أنها بلاد نقاهة ومتعة سياحية.

ويطالب مساجنيكوف بزيادة الميزانية المخصصة للدعاية والتسويق السياحي في العالم بأكثر من ٣٠ مليون دولار.

من أوراق استنتاجات مؤتمر هرتسليا العاشر ٢٠١٠:

الخطوات الأحادية الجانب لن تؤدي إلى حل مشكلات إسرائيل!

***على إسرائيل أن تبلور وتطرح في أسرع وقت مبادرة سياسية إستراتيجية لدفع تحقيق هدف دولتين لشعبين * التحسن الذي طرأ على الاقتصاد الفلسطيني في العام ٢٠٠٩ لا يمكن أن يكون بديلا للتسوية السياسية ***

تعريف:

أصدر مؤتمر هرتسليا العاشر حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي، الذي عقد في بداية العام ٢٠١٠، في شهر تموز الحالي مجموعة من أوراق الاستنتاجات المتعلقة بمحاور المداولات التي شهدها في أثناء انعقاده، وتعد بديلاً من الملخص التنفيذي الذي كان يصدره حول دورات انعقاده السابقة.

وفيما يلي أبرز مقاطع إحدى أوراق الاستنتاجات هذه وهي بعنوان «أبعاد ثنائية، إقليمية، عالمية واقتصادية للعملية السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية».

(المشهد)

اسرائيل: حلول عسكرية لآفاق مغلقة.

توطئة

تنطوي بيئة إسرائيل الإستراتجية في العام ٢٠١٠ على مخاطر وتهديدات قريبة وبعيدة، وتنطوي في الوقت ذاته، على فرص واحتمالات، وهذا ما يخلق صورة مركبة وذات انعكاسات حاسمة بالنسبة لمستقبل إسرائيل ومستقبل النزاع الإسرائيلي- العربي.

إن الهدف المركزي الذي يتعين على إسرائيل السعي إلى تحقيقه يتمثل في التوصل إلى اتفاقيات سلام مع جاراتها العربيات، وفي المقدمة مع الفلسطينيين، وذلك بهدف إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، إلى جانب دولة إسرائيل، ووضع حد للنزاع، وهذا من أجل ضمان بقاء إسرائيل كدولة يهودية، صهيونية وديمقراطية.

إن خطوات إسرائيلية أحادية الجانب لن تؤدي إلى حل مشكلات إسرائيل، بل يمكن أن تكون أكثر سوءا من تسوية متفق عليها من قبل الجانبين، مهما كانت هذه التسوية معقدة وإشكالية. كذلك فإن وضعا تملي فيه الولايات المتحدة، أو المجتمع الدولي، تسوية مفروضة على الطرفين، هو ليس بالوضع المرغوب فيه.

بناء على ذلك، يتعين على إسرائيل أن تبلور وتطرح في أسرع وقت مبادرة سياسية إستراتيجية لدفع تحقيق هدف دولتين لشعبين، إذ إن من شأن هذا التوجه أن يقدم جوابا ملائما تجاه مصالحها الأمنية والقومية الحيوية. إن هذا الهدف مقبول حاليا سواء لدى حكومة إسرائيل مثلما عبر ذلك عن نفسه في خطاب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في جامعة «بار إيلان» في ١٤ حزيران ٢٠٠٩، أو لدى حكومة السلطة الفلسطينية، بزعامة محمود عباس (أبو مازن) وسلام فياض.

إن الحاجة إلى بلورة مثل هذه المبادرة أمست ضرورة لا مفر منها خاصة في ضوء التحديات التي تعيق اليوم التوصل لاتفاق، وهي: سلطة حركة «حماس» في قطاع غزة، وإمكانية أن تسيطر الحركة على الضفة الغربية؛ إمكانية قيام حماس و«حزب الله» وإيران بخطوات عدوانية تؤدي إلى اندلاع دورة عنف جديدة في المنطقة، بالإضافة إلى تهديد المنظمات الإسلامية الراديكالية لإسرائيل والدول العربية المعتدلة. إلى ذلك فإن الاعتبار الديمغرافي يجب أن يشكل أيضا حافزا (لإسرائيل) للتوصل إلى اتفاق يستند إلى حل الدولتين، وذلك حتى لا تجد إسرائيل نفسها، في نهاية المطاف، في دولة ثنائية القومية، يكون اليهود فيها أقلية، الأمر الذي سيؤدي إلى تصفية وإنهاء المشروع الصهيوني.

إن مواجهة التحديات والعوائق الماثلة أمام طرفي النزاع، تتطلب دعما ومساعدة من جانب المجتمع الدولي، وفي المقدمة منه الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، وذلك بما يتيح دفع المفاوضات وصولا إلى تسوية دائمة. فيما عدا المجال السياسي، فقد اتسمت العملية السلمية في الشرق الأوسط أيضا، خلال العقدين الأخيرين، ببعد اقتصادي جلي. ففي أعقاب إبرام معاهدتي السلام مع مصر والأردن، وبالأخص بعد توقيع اتفاق أوسلو، نشأ تعاون اقتصادي مباشر وغير مباشر بين إسرائيل وبين العديد من الدول العربية، وإن كان هذا التعاون في الغالب محدوداً جداً. ويعود ذلك إلى طابع السلام الفاتر مع إسرائيل، والاختلاف بين مميزات الاقتصاد الإسرائيلي المستند إلى صناعة التكنولوجيا المتطورة، وبين سمات الاقتصادات العربية. وعلى الرغم من ذلك فقد طرأت في السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وذلك بفضل اتفاقيات (Qualified Industrial Zones) (مناطق صناعية مؤهلة)، والتي تسعى إسرائيل الآن إلى تبنيها مع السلطة الفلسطينية أيضا، كنموذج يقتدى به.

البعد الثنائي- حل دولتين لشعبين!

إن الهدف المركزي الذي يجب على إسرائيل السعي إليه هو التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين يضع حداً للنزاع والمطالب المتبادلة ويؤدي إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة إلى جانب دولة إسرائيل. وتفرض البدائل على إسرائيل رسم حدود داخل «أرض إسرائيل الانتدابية»، تعيش داخلها أغلبية يهودية ساحقة وراسخة على المدى البعيد، وقيام دولة فلسطينية في الجانب الآخر لهذه الحدود. إن إسرائيل تحتاج إلى ذلك لأن هذه الطريق هي السبيل الوحيد لضمان هويتها وتأمين مستقبل الأجيال المقبلة في البلاد. أما البدائل لهذه السياسة فهي النماذج القائمة في البوسنة وبلفاست. كذلك فإن البديل المتمثل في خطوات إسرائيلية أحادية الجانب سوف تترتب عليه عزلة متزايدة لإسرائيل في الساحة الدولية، فضلا عن أن أية خطوات أحادية الجانب، سواء كانت من جانب إسرائيل أو الفلسطينيين، ستكون أسوأ من أي تسوية متفق عليها بين الجانبين.

حل الدولتين بات مقبولا على إسرائيل، وهو ما عبر عنه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في خطاب «بار إيلان» الذي صرح فيه أن إسرائيل ترى، في رؤيتها، دولة إسرائيل إلى جانب دولة فلسطينية لها علم ونشيد، وتكون قابلة للحياة من نواح سياسية ودبلوماسية واقتصادية. هذا الحل مقبول أيضا لدى الفلسطينيين وفقما صرح رئيس حكومة السلطة الفلسطينية سلام فياض. مع ذلك فإن إسرائيل تواجه تحديات غير بسيطة في الطريق إلى دفع الاتفاق مع الفلسطينيين: فقطاع غزة يخضع الآن لسيطرة «حماس» ولكي يكون للاتفاقيات مع الفلسطينيين مفعول نافذ وقابلية للتطبيق لا بد من أن يتغير الوضع في غزة. وهناك بالإضافة إلى ذلك، تحد جسيم آخر يتمثل في مسألة الأمن. فإسرائيل لا تريد الوصول إلى وضع تجد فيه نفسها - بعد الانسحاب والجلاء عن آخر شبر في نطاق تسوية دائمة مع الفلسطينيين- في ظل الواقع القائم حاليا، في مواجهة «حزب الله» في لبنان و«حماس» في غزة. وعليه ثمة حاجة لترتيبات أمنية وترتيبات إشراف ومراقبة إلى جانب تحقيق تقدم في تطوير منظومة الاعتراض الإسرائيلية (اعتراض الصواريخ) المتعددة الطبقات، وذلك بما يؤدي تدريجيا نحو وصول إسرائيل، حتى نهاية العقد الحالي، إلى واقع مغاير.

توجهات مختلفة لدفع العملية السلمية مع الفلسطينيين

في ضوء الصعوبات والتحديات المذكورة، هناك عدة توجهات بشأن الطريق الأمثل لدفع الاتفاق مع الفلسطينيين:

توجه الTop Down

يقضي هذا التوجه بوجوب دفع الاتفاق مع الفلسطينيين عن طريق خطة مفاوضات ترسم سمات وملامح الاتفاق، أو عن طريق خطة مبلورة للتطبيق. ويقول دعاة هذا التوجه إن فكرة الدولتين لا يمكن أن تتحقق إلا إذا بلورت إسرائيل خطة سياسية تقود العملية السياسية في المنطقة. وتكمن أفضلية مثل هذه الخطة في كونها تعكس الأهداف القومية لإسرائيل، خلافا لخطط تبادر إلى طرحها أطراف أخرى، وتكون إسرائيل مضطرة للرد عليها أو الانجرار خلفها. وفي هذا السياق، طرحت هذا العام الخطة السياسية التي اقترحها عضو الكنيست شاؤول موفاز (من حزب كاديما) والداعية إلى إقامة دولة فلسطينية على مرحلتين: في المرحلة الأولى تقام دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة على نحو ٦٠٪ من مساحة المنطقة مع تواصل جغرافي كامل، وبما يشمل ٩٩٪ من مجموع السكان الفلسطينيين، ولكن من دون إخلاء مستوطنات يهودية في هذه المرحلة.

في المرحلة الثانية تجري مفاوضات حول التسوية الدائمة، وتبحث خلالها القضايا الجوهرية (القدس ومشكلة اللاجئين والحدود الدائمة). في نهاية هذه المرحلة تكون مساحة الدولة الفلسطينية مماثلة لمساحة أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في حدود العام ١٩٦٧، لكن حدودها لا تكون مطابقة لحدود العام ١٩٦٧، وبموجب خطة موفاز فإن الكتل الاستيطانية (معاليه أدوميم، إفرات، غوش عتصيون، أريئيل) والمناطق الواقعة غربي شمال الضفة الغربية، ستبقى تحت سيادة إسرائيل لتمنحها حدوداً قابلة للدفاع عنها.

توجه الBottom Up كمرحلة تحضيرية لـ Top Down

في مقابل التوجه المؤيد للمفاوضات كسبيل وحيد فعال للتوصل إلى اتفاق، ثمة في إسرائيل من يشكك في جدوى إجراء محادثات بين الجانبين، لا سيما وأن الفلسطينيين رفضوا المقترحات الأكثر سخاء من جانب إسرائيل. ويرى أصحاب هذا الرأي أن على إسرائيل تلافي ما حدث من أخطاء في اتفاقيات أوسلو، وخاصة تلك التي ارتكبت في محادثات كامب ديفيد العام ٢٠٠٠، وعليه فإن السبيل الأفضل هو العمل على إرساء الأسس لقيام الدولة الفلسطينية على الأرض. ويدعو هذا التوجه إلى بناء تدريجي للامح الدولة في مناطق السلطة الفلسطينية، كمرحلة تحضيرية لقيام الدولة الفلسطينية فعليا.. ويستند توجه الـ Bottom Up إلى مبرر أمني مؤداه أن على إسرائيل أن تكون حذرة في موضوع استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، وذلك لأن فشلها سيفسر كانتصار للراديكاليين والذي يمكن أن يكون أسوأ من الواقع الذي تواجهه إسرائيل حاليا (أي في فترة توقف المفاوضات). ويستند هذا التوجه إلى تقدير مؤداه أن منظمة التحرير الفلسطينية لن تعترف أبداً بدولة يهودية ولن تتنازل في قضايا مثل القدس واللاجئين. ولذلك يتعين على إسرائيل أن تبدي حذرا في كل ما يتعلق بمسائل الأمن، وان تبذل أقصى الجهد من أجل التفاوض مع العالم العربي بقيادة مصر والسعودية والأردن، وإيجاد السبل الكفيلة باستنفاد إمكانات السلام، وسط التركيز على التحدي الرئيسي المتمثل في إيران. ووفقا للتوجه ذاته: طالما كانت سلطة «حماس» قائمة في غزة، لن تستطيع منظمة التحرير التوقيع على اتفاق مع إسرائيل، وطالما كانت إيران تزداد قوة، فإن أي اتفاق سلام يمكن أن يقود إلى فشل سيكون أسوأ من الواقع السائد حاليا. على هذا الأساس يفضل دعاة هذا التوجه استمرار عملية الـ Bottom Up، التي تبنتها أيضا السلطة الفلسطينية، والتي أسفرت عن تحقيق إنجازات منقطعة النظير في المجال الأمني. ولذلك ينبغي استمرار هذه العملية وسط تعزيز التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى أن يصبح مستوى الأمن في الضفة الغربية منسجما مع المعايير الإسرائيلية.

توجه يدمج بين الBottom Up والTop Down

يمثل هذا التوجه من ناحية عملية سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية، القابلة بمبدأ دولتين لشعبين والتي تتبنى أيضا خارطة الطريق والاتفاقيات الموقعة من جانب حكومات إسرائيل السابقة. ولكن من أجل ضمان تحقيق تقدم في الجانب الفلسطيني أيضا والمساعدة في إقامة الدولة الفلسطينية، تشجع الحكومة الإسرائيلية الحالية عملية الـ Bottom Up، بمعنى أن تعمل أجهزة الأمن الفلسطينية بشكل منهجي في فرض القانون والنظام ومن ضمن ذلك من خلال توسيع أنشطة الشرطة الفلسطينية، وأن تقوم إسرائيل بإزالة حواجز في الضفة الغربية، وأن تعقد مؤتمرات اقتصادية موسعة بمشاركة الجانبين. وقد حققت السلطة الفلسطينية في نطاق هذه العملية إنجازات غير مسبوقة على الصعيد الأمني وكذلك في مجال التنمية الاقتصادية. وفي موازاة عملية الـ Bottom Up، ثمة حاجة لعملية Top Down بمعنى بلورة سياسة تؤدي إلى محادثات جادة مع الفلسطينيين. إن تزامن هاتين العمليتين يمكن أن يخلق واقعا يستطيع الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني، التعايش معه.

والسؤال المطروح :هل توجد لدى الجانبين زعامة قادرة على القيام بذلك؟

على صعيد الحكومة الإسرائيلية ثمة آراء متباينة في موضوع التسوية الدائمة والحدود ومسائل كثيرة أخرى. وهناك اعتقاد أن لحظة اختبار إسرائيل لم تأت بعد، وذلك بالأساس بسبب انعدام القدرة والرغبة لدى الزعامة الفلسطينية. وفي هذه الأثناء يتعين على إسرائيل مواصلة الدمج بصورة إيجابية بين عمليتي الـ Top Down والـ Bottom Up.

هل يجب تغيير النموذج؟!

ثمة تقدير يتردد في إسرائيل مفاده أن الفلسطينيين ليسوا معنيين بإقامة دولة فلسطينية، وأنهم راضون عن الوضع القائم حاليا، في ظل حصولهم على مليارات الدولارات سنويا ويحظون بتعاطف واهتمام العالم. ويقول الإسرائيليون أصحاب هذا الرأي: إذا كان هذا التقدير لا يعكس حقيقة الوضع، فإن من الصعب فهم ما يجعل الفلسطينيين يعيقون تطبيق فكرة الدولتين؟!

في ضوء هذا التقدير طرح مؤخرا اقتراح تتبنى إسرائيل بموجبه توجها مغايرا تماما يستند إلى تغيير النموذج. بمعنى بدلا من التفكير بالحل المناسب للمشكلة الفلسطينية، ربما يكون من الأجدر التفكير كيف يمكن لإسرائيل البقاء دون حل لهذه المشكلة؟ ويسند أصحاب هذا التوجه وجهة نظرهم بالقول إن إسرائيل عاشت دون حل للمشكلة الفلسطينية طوال ١٢٠ عاماً، وإنها بلغت جميع ما حققته من إنجازات بدون وجود سلام مع الفلسطينيين.

وبحسب هذا التوجه، يتعين على إسرائيل أن تبادر إلى خطوات أحادية الجانب، كنتيجة ممكنة لتغيير النموذج. ورغم أن وجهة النظر هذه تعكس رأي أقلية في الخطاب العام السائد حاليا في إسرائيل، إلا إن ثمة من يرى في الانفصال عن قطاع غزة نجاحا كبيرا، خاصة إذا كان النجاح لا يقاس بحجم «الإرهاب» أو مقدار سيطرة وقوة «حماس» في قطاع غزة، وإنما بمدى قوة إسرائيل وقدرة ردعها. إلى ذلك فإن إسرائيل باتت بالفعل أكثر قوة بدون غزة، ومن هنا يمكن القول أيضا إن المجتمع الإسرائيلي سيكون أكثر قوة ومناعة بدون الضفة الغربية والقدس الشرقية. بناء على ذلك يدعو أصحاب هذا التوجه إلى وجوب قيام إسرائيل بالانفصال من جانب واحد عن مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهو ما سيجنبها أيضا إعطاء الفلسطينيين والدول العربية حق الفيتو في شأن ما هو ضروري وحيوي للدولة الإسرائيلية.

البعد الإقليمي: الدول العربية وعملية السلام

تنقسم الآراء في إسرائيل فيما يتعلق بمساهمة الدول العربية في دفع العملية السلمية الإسرائيلية- الفلسطينية. فالمشككون في قدرة واستعداد الدول العربية لدفع العملية يسوقون كمثال فشل جهود الرئيس بيل كلينتون في العام ٢٠٠٠ في الحصول على تأييد الزعماء العرب خلال محادثات قمة كامب ديفيد الثلاثية وأنهم حتى عندما تدخلوا، لم ينجحوا، وربما لم يحاولوا، إقناع (الرئيس) ياسر عرفات بقبول ما عرض عليه من جانب كلينتون ورئيس حكومة إسرائيل في ذلك الوقت، إيهود باراك. كما أنهم لم ينجحوا، فيما بعد، بإقناع الفلسطينيين بقبول العرض السخي الذي قدمه رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت.

وتسعى إدارة الرئيس باراك أوباما إلى إشراك الدول العربية ككتلة واحدة في العملية السلمية على أمل أن تتمكن من المساعدة في إقناع إسرائيل بوقف أنشطة البناء في المستوطنات بصورة تامة، مقابل قيام هذه الدول بخطوات تطبيعية مع إسرائيل. غير أن هذه المحاولات الأميركية لم تنجح حتى الآن، سواء مع الدول العربية أو مع إسرائيل. مع ذلك يجدر مواصلة هذه المحاولات، وفي هذا السياق يتعين على الولايات المتحدة أن تطالب الدول العربية بتقديم مزيد من الدعم المالي للفلسطينيين وكذلك في مجال التدخل السياسي. ويمكن للتدخل العربي أن ينجح فقط إذا ما مورس كجزء من عملية Bottom Up تساهم في بناء مجتمع ومؤسسات الدولة الفلسطينية وتؤدي إلى الاعتراف بهذه الدولة بعد قيامها فعليا على الأرض. ويقول المؤيدون لدمج وإشراك الدول العربية في عملية السلام، إن التاريخ يبرهن على أن الزعماء العرب لا يتخلفون عن الالتحاق بالمسيرة حينما تنضج الظروف، وهذا ما حصل في مؤتمر مدريد وفي المحادثات المتعددة الأطراف المنبثقة عن المؤتمر، حيث شاركوا في أربعة مؤتمرات قمة اقتصادية (عقدت في الدار البيضاء وعمان والقاهرة والدوحة)، كما أن موقفهم تجاه إسرائيل والنزاع شهد تحولا إستراتيجيا عندما صوتوا إلى جانب مبادرة السلام العربية (السعودية) في قمة بيروت في آذار ٢٠٠٢. من هنا يمكن الاستنتاج أن هناك شركاء للسلام مع إسرائيل في الدائرة العربية الرحبة.

ويقول المؤيدون لإشراك الدول العربية، وخاصة الدول الغنية منها، إن ذلك يشكل مصلحة تنطوي على فوائد لكل اللاعبين وفي مقدمتهم إسرائيل، وذلك للأسباب التالية:

في المفاوضات الثنائية إسرائيل هي الطرف القوي والقادر على العطاء، بينما الفلسطينيون هم الطرف المتلقي. ومن هنا فإن توسيع دائرة المشاركين في المفاوضات يتيح لإسرائيل ليس أن تعطي فقط بل أن تأخذ أيضا من العالم العربي المعتدل بطرق وأشكال عديدة، كما أن ذلك يشكل طريقة لإقناع الجمهور الإسرائيلي أن الحديث يدور على صفقة جيدة.

فيما يتعلق بالفلسطينيين، لا يوجد حاليا زعيم قادر على اتخاذ قرار في مسألة «الحوض المقدس» في القدس الشرقية، بدون غطاء من العالم العربي وخاصة الدول ذات العلاقة الدينية بالموضوع مثل السعودية والأردن والمغرب. كذلك لا يوجد زعيم فلسطيني قادر على اتخاذ قرار يتعلق بقضية اللاجئين بدون موافقة وتأييد الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين.

مبادرة السلام العربية تمثل بالدرجة الأولى مصلحة عربية، فالدول العربية تواجه تهديدا لأنظمتها من جانب إيران، أو من الداخل في ضوء تنامي قوة حركة «الأخوان المسلمين»، من هنا فإن السبيل الوحيد الذي يمكن أنظمة الدول العربية المعتدلة من مواجهة المعارضة الداخلية هو الانضمام إلى عملية السلام. إن مبادرة السلام العربية تعبر عن تطور إيجابي وتغيير لا يجوز التغاضي عنهما، على الرغم من أن إسرائيل لا تقبل جميع عناصر هذه المبادرة. من هنا يتعين على إسرائيل بلورة مبادرة من طرفها تشكل رداً وبرنامجا سياسيا- إستراتيجيا ملائمين لتسوية النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني والإسرائيلي- العربي من خلال رؤية تضع مصالح إسرائيل الحيوية على رأس سلم الأولويات القومية.

البعد الاقتصادي: الفوائد الاقتصادية للسلام بين إسرائيل وجاراتها

يمكن القول بصورة عامة إن اتفاقيات السلام بين إسرائيل وكل من مصر والأردن والفلسطينيين أدت إلى قيام تعاون اقتصادي مع هذه الأطراف، وأتاحت لإسرائيل إقامة علاقات اقتصادية غير مباشرة مع الدائرة الثانية من الدول المجاورة. غير أن السلام مع مصر والأردن لم يخلق تغيرا جوهريا في العلاقات التجارية للبلدين مع إسرائيل، وذلك بسبب طابع السلام الفاتر.

مصر: تقيم إسرائيل مع مصر، منذ توقيع معاهدة السلام بين البلدين، ثلاثة مشاريع كبرى، أحدها مشروع QIZ للنسيج الذي فتح إمكانيات تشغيل واسعة في مصر وتبلغ نسبة صادراته ٢٥٪ (مليار دولار سنويا) من مجمل صادرات صناعة المنسوجات المصرية. وقد تم التوقيع في العام ١٩٩٨ على اتفاقية مشابهة مع الأردن وفرت ٤٠ ألف مكان عمل جديد في الأردن، وساهمت بشكل ملموس في زيادة الصادرات الأردنية. أما المشروعان الآخران مع مصر- محطة التكرير «ميدور» ومشروع الغاز EMG- فلهما أهمية من ناحيتين، أولا أن ذلك يشكل رسالة للعالم من مصر بأنها مستعدة لتزويد إسرائيل بالغاز ورسالة من إسرائيل للعالم تقول بأنها مستعدة للاعتماد على مصر. لقد أدت اتفاقيات الطاقة بين إسرائيل ومصر إلى تحسين العلاقات بين البلدين، ومكنت من التنسيق في موضوع الانفصال عن قطاع غزة وتدخل مصر في موضوع الإفراج عن الجندي جلعاد شاليت المحتجز في القطاع.

وفي موضوع التبادل التجاري يتضح أن الأزمة الاقتصادية العالمية لم تؤثر سلبا على مستوى التبادل بين البلدين، وتبين المعطيات الرسمية أن إسرائيل صدرت إلى مصر في العام ٢٠٠٩ بضائع ومنتوجات بقيمة ١٣٥ مليون دولار، واستوردت من مصر بقيمة ٢٧٠ مليون دولار. وبالمقارنة مع العام ٢٠٠٨ فقد انخفضت الصادرات الإسرائيلية لمصر بنسبة ٣٪ تقريبا، بينما ازداد حجم الاستيراد بحوالي ١٥٠٪، هذا علما أن المعطيات الرسمية المعلنة من جانب الدولتين لا تشمل معطيات حول استيراد النفط والغاز الطبيعي من مصر إلى إسرائيل، ويقدر حجم هذا الاستيراد، وفقا لتقارير غير رسمية، بمئات ملايين الدولارات سنويا، وتسود في إسرائيل توجهات مختلفة حيال موضوع استيراد إسرائيل للنفط المصري، إذ يرى البعض أن الاعتماد على مصر ينطوي على خطورة، فيما يرى آخرون في ذلك وسيلة لتعزيز العلاقات السياسية بين البلدين.

الأردن: حافظ الأردن في العام ٢٠٠٩ على ميزان التبادل التجاري مع إسرائيل، حيث بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن، حسب المعطيات الرسمية، ٢٣٠ مليون دولار، وهو ما يشكل انخفاضا بنسبة ٢٠٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٨، فيما بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى إسرائيل حوالي ٧٠ مليون دولار، وهو انخفاض بنسبة ٣٠٪ عن العام ٢٠٠٨. وتشكل اتفاقيات الـ QIZ مثالا على نجاح التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والأردن، إذ أدت هذه الاتفاقيات إلى بلورة وإطلاق عشرات المشاريع المشتركة، وخاصة في مجالات صناعة المنسوجات والأقمشة والصلب.

السلطة الفلسطينية: وفقا لمعطيات رسمية بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى مناطق السلطة الفلسطينية في العام ٢٠٠٩ حوالي ٢٫٨ مليار دولار، ما يشكل انخفاضا بنسبة ١٥٪ عن العام ٢٠٠٨، فيما بلغت قيمة الواردات من السلطة الفلسطينية ٤٠٠ مليون دولار، وهو انخفاض بأكثر من ٣٠٪ مقارنة مع ٢٠٠٨. وعلى صعيد العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية، هناك حوالي ٢٨ ألف فلسطيني يعملون بصورة قانونية داخل الخط الأخضر، وقرابة ٢٥ ألف يعملون داخل إسرائيل بصورة غير قانونية؟، إضافة إلى ٢٥ ألفا يعملون خارج الخط الأخضر (في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية).

وتعتبر مسألة تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية من المسائل المثيرة للخلاف في إسرائيل. وهناك من يقول إن تشغيل العمال الفلسطينيين في أعمال بسيطة واحتكاكهم مع الإسرائيليين، والفجوة في مستوى المعيشة، هي عوامل تضاعف التوتر بين الجانبين، وأن الحل المفضل لهذه المشكلة ربما يكون في توقيع اتفاقية مشابهة لاتفاقية QIZ الموقعة مع كل من مصر والأردن.

تطورات اقتصادية ايجابية: شهد العام ٢٠٠٩ نموا اقتصاديا ملموسا، بلغت نسبته ١١٪، في مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ، وذلك بعد عدة سنوات من التراجع والهبوط الكبيرين، كما ظهرت مجدداً عوامل تساهم في تحسين مستوى الحياة وتشجيع الاعتدال في صفوف الفلسطينيين. وقد كانت هذه التطورات الإيجابية في المجال الاقتصادي تعبيرا عن رؤية ومواقف الزعامة الفلسطينية الحالية برئاسة محمود عباس وسلام فياض، واللذين يعتبران أكثر انفتاحا على المفاوضات والأعمال والرغبة في السلام مع إسرائيل. وتشكل هذه التطورات الإيجابية تحديا للرؤية السائدة بين السياسيين الإسرائيليين، والقائلة بأن إسرائيل تحتاج إلى جيران ضعفاء من أجل سلام دائم.

هناك ثلاثة استنتاجات تمليها الاتجاهات الاقتصادية الإيجابية في الضفة الغربية:

أولا- من الأهمية بمكان أن توجه جميع المساعدات المقدمة للفلسطينيين لتصب في قنوات القطاع الخاص، الذي يشكل ثلثي السكان في الضفة الغربية، والقوة المعتدلة في السياسة الفلسطينية.

ثانيا- لا يجوز لإسرائيل استخدام الاقتصاد كوسيلة ضغط لدفع العملية السلمية، وإنما كأداة لبناء الاعتدال. فاستخدام الاقتصاد كسلاح يساعد المتطرفين.

ثالثا- الازدهار الاقتصادي يحقق الاستقرار لدى جيران إسرائيل ويؤدي إلى سلام مستقر ودائم

توصيات للعمل: تطوير الاقتصاد الفلسطيني كحافز لدفع العملية السياسية

إن تحقيق التقدم في العملية السياسية في الشرق الأوسط يتطلب الدمج بين الجوانب السياسية والإستراتيجية والاقتصادية. غير أن التطلع إلى دفع وتطوير الاقتصاد سيكون دائما نتيجة ثانوية للعملية السياسية، والتي ستبقى الموضوع المركزي الذي يتطلب المعالجة. من هنا فإن التحسن الذي طرأ على الاقتصاد الفلسطيني في العام ٢٠٠٩ لا يمكن أن يكون بديلا للتسوية السياسية، كما لا يمكن أن يتحقق في فراغ سياسي. وبدون العملية السياسية لن يحدث أي تغير حقيقي في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين؛ ومع أنه لا يوجد أي تقدم حقيقي في هذه العملية، فإن حكومة إسرائيل الحالية تولي أهمية لدفع وتطوير التعاون الاقتصادي في المنطقة بأكملها كوسيلة لتحريك العملية السلمية، وهو ما وجد تعبيرا له في خطاب رئيس الحكومة نتنياهو في «بار إيلان» وكذلك في قرار تجديد نشاط وزارة التعاون الإقليمي في الحكومة. ويمكن من خلال التعاون بين إسرائيل والدول العربية تطوير مشاريع حيوية للشرق الأوسط، مثل تحليه المياه، والطاقة الشمسية، وإقامة مضخات مشتركة للنفط والغاز، وطرق مرور تصل بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. من جهة أخرى، سيكون في إمكان إسرائيل، إذا ما بقي الهدوء الأمني النسبي سائداً، القيام بسلسلة من الخطوات لدفع وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، مثل: تنفيذ مشاريع بصورة عرضية وشاملة، ودون أية شروط مسبقة؛ تحديد جدول زمني للتنفيذ للمشاريع الاقتصادية، وانتقاء مشاريع تتحول إلى قصة نجاح على المدى الآني وذلك بهدف تحسين الأجواء وخلق الثقة، وبما يمهد لتنفيذ مشاريع بعيدة الأمد فيما بعد؛ التركيز على تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية كموضوع رئيس، وفي هذا الإطار يجب أن تتعهد إسرائيل بتشغيل ما بين ١٠٠ ألف و١٥٠ ألف عامل فلسطيني على مدى ٥- ١٠ سنوات؛ إقامة مناطق صناعية قرب الخليل وبيت لحم وطولكرم وجنين وأريحا، بتمويل من الدول المانحة؛ تطوير مجالات مثل السياحة، سكك قطارات، استخدام الموانئ، الكهرباء والغاز والنفط وغيرها.

(ترجمة: س. عياش)

«تجنيس الفلسطينيين أفضل من التقسيم»

اليمين الإسرائيلي العقائدي: ''الحل الأسوأ هو على ما يبدو الحل الصحيح: دولة ثنائية القومية تشمل ضمًا كاملاً للضفة الغربية''!

يتخبط اليمين الإسرائيلي، في السنوات الأخيرة، فيما يتعلق بتعاطيه وتعامله مع الحل الأساسي المطروح للصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل، ألا وهو حل الدولتين. وينبع هذا التخبط من رفض اليمين الانسحاب من الضفة الغربية، فيما بات يعتبر قطاع غزة «كيانا منفصلا» لا يدخل ضمن نقاشاته حول الحل. وتجدر الإشارة بداية إلى أن الحديث يدور على اليمين العقائدي، وليس على اليمين المتمثل بحزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة وزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان. وبدأت في الفترة الأخيرة تتعالى أصوات من صفوف قادة اليمين العقائدي، في حزب الليكود والتيار القومي- الديني - الصهيوني، تطرح، إلى جانب رفضها فكرة قيام دولة فلسطينية، فكرة الدولة الواحدة الثنائية القومية بين النهر والبحر.

واستعرض تقرير نشرته صحيفة هآرتس يوم الجمعة الماضي (٢٠١٠/٧/١٦) آراء قياديين في اليمين العقائدي.

ورغم وجود تباين بين هذه الآراء إلا أن ثمة خطوطا تميزها وتجمع فيما بينها وتتمثل فيما يلي: فرض السيادة الإسرائيلية (من خلال سريان القوانين الإسرائيلية) على الضفة الغربية؛ التكرار والتمسك بأفكار منظر اليمين العقائدي الأول، زئيف جابوتنسكي، حول «الدولة اليهودية» التي تضم أقلية عربية (لا يقولون فلسطينية)، خصوصا من جانب قياديين في حزب الليكود؛ حل تأسيس الدولة الواحدة سيستغرق وقتا يتراوح ما بين ١٠ - ٢٥ عاما؛ عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية هو مليون ونصف المليون نسمة، وليس مليونين ونصف المليون مثلما تؤكد الإحصائيات الفلسطينية والإسرائيلية الرسمية.

وفي واقع الحال، فإن هذه الآراء والأفكار، التي يطرحها قياديون في اليمين العقائدي الإسرائيلي، تؤكد على مكنونات أنفسهم، التي تتمثل باختصار شديد في رفض مطلق لانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وإنهاء الاحتلال. وفي الخلاصة فإنهم يطرحون أفكارا لمحاولة تجميل الاحتلال.

وربما أفضل دليل على قصة الفشل المعلن لهذه الأفكار هو الحال المزرية التي تعاني منها القدس الشرقية المحتلة، التي تجري محاولات لتطبيق حل كهذا فيها من خلال فرض القانون الإسرائيلي عليها.

وثمة أمر مثير آخر في أفكار اليمين العقائدي، وهو أنهم، أو بعضهم على الأقل، يعترفون بأنهم محتلون، لكنهم في الوقت ذاته يتحدثون عن «أخلاقيات» و«قيم» المحتل.

تجنيس الفلسطينيين أفضل من التقسيم

رئيس الكنيست، رؤوبين ريفلين، من حزب الليكود الحاكم، هو أرفع مسؤول إسرائيلي وأبرز قيادي في صفوف اليمين العقائدي يصرح علنا بأن الحل يجب أن يكون من خلال تأسيس الدولة الواحدة. فقبل نحو شهرين، وخلال استقباله السفير اليوناني في تل أبيب، تطرق ريفلين إلى حل الصراع وقال: «إنني أفضل أن يصبح الفلسطينيون مواطنين في هذه الدولة على تقسيم البلاد». وأكد ريفلين أن جملته هذه لم تكن زلة لسان، بل إنه عاد وأكدها وتوسع بالحديث حولها، في مقابلة وردت ضمن تقرير هآرتس، في نهاية الأسبوع الماضي.

وقال ريفلين إن «البلاد غير قابلة للتقسيم. واليهود والعرب يعيشون هنا منذ فجر الصهيونية، وحتى قبل ذلك. والاستيطان في الجانب الشرقي للخط الأخضر ليس أكثر أخلاقية من الاستيطان في جانبه الغربي. وبالمناسبة، المطالب الفلسطينية ليست عادلة أو شرعية أقل من تلك اليهودية». أما بالنسبة للحل، فإن ريفلين يرفض فكرة دولة جميع مواطنيها أو دولة ثنائية القومية، ويقترح «سيادة مشتركة» في الضفة تحت سيادة «الدولة اليهودية» وإمكان إقامة نظام «برلمانين»، يهودي وعربي.

ويستدرك رئيس الكنيست قائلا إن «دولة يهودية وديمقراطية لا يمكنها تقديم إعفاءات، ليس حيال كونها يهودية ولا حيال كونها ديمقراطية». وأضاف أنه «عندما يقولون لي أن التهديد الديمغرافي يحتم عليّ الانفصال (عن الفلسطينيين)، فإني أجيب بأن (الحل) الأقل خطرا، أفضل الشرور، هو دولة واحدة تكون فيها مساواة في الحقوق لجميع المواطنين. والواقعية السياسية تلزمنا بتفضيل الخطر الكامن في التهديد الديمغرافي على التهديد الوجودي الكامن في الانفصال».

وأضاف أنه «عموما، عندما أسمع عن التهديد الديمغرافي، فهذا قبل كل شيء يعني أن العرب هم تهديد. وهذا يقود إلى أفكار بأنه يجب طردهم أو قتلهم. وأنا أذهب إلى مدارس، وعندما يجرون فيها انتخابات، يحصل ليبرمان على أربعين بالمائة ويقول الأولاد إنه يجب قتل العرب. ويبدو لي أن الكثير من الحركات العدوانية اليهودية المبنية على الكراهية للعرب، ولا أتحدث عن ليبرمان فقط وإنما عن جهات داخل الليكود أيضا، نمت من داخل توجه الوصاية الاشتراكية التي قالت 'هم هناك ونحن هنا'... وأنا لم أفهم هذا أبدا. فعندما قال جابوتنسكي إن 'صهيون كلها لنا'، قصد رئيس حكومة يهوديا ونائب رئيس حكومة عربيا».

ورفض ريفلين وقف الاستيطان في الضفة ورأى أنه ليس اقل أخلاقية من الاستيطان في أراضي ال٤٨. وقال: ماذا يقول لنا مؤيدو الفصل؟ تخيل أنك تحلق فوق البلاد مع سيسموغراف (أي جهاز قياس الهزات الأرضية) أخلاقي. فوق الساحل كل شيء جيد. تل أبيب جيد. بيت داغان، التي كانت قرية عربية (بيت دجن) جيد أيضا. الرملة واللد والقدس، ما زال جيدا. وفقط عندما تصل إلى أسوار البلدة القديمة يقفز السيسموغراف. لم تعد أخلاقيا. بيت لحم ممنوع. الخليل ممنوع. ما الذي حدث؟ هل الخط الأخضر هو خط أخلاقي؟».

وفيما يتعلق بحل الصراع اعتبر ريفلين أنه «بالإمكان إقامة جهاز مشترك في دولة واحدة تكون فيها يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) خط - دومنيون (أي كما هي الحال في رابطة الشعوب البريطانية). اليهود يصوتون للبرلمان اليهودي والعرب يصوتون للبرلمان العربي، وننشئ جهازا تكون فيه حياة مشتركة. لكن هذه أمور ستستغرق وقتا. ومن يرى أن هناك اختصارا في الطريق فإنه يقول أمورا تافهة. فما دامت السلفية الإسلامية تعتقد أنه ممنوع على اليهود التواجد في الأرض المقدسة، فإننا نواجه مشكلة. وهذا لن يُحل بالاتفاق حتى لو حصلنا على وعد من جميع الدول العربية بأن الأمور ستسير بصورة حسنة». وخلص إلى أن «وصاية» اليسار الصهيوني، التي يمثلها أشخاص مثل الوزير السابق يوسي بيلين، ورئيس حزب ميرتس، حاييم أورون، هي «التي تخلق الكراهية التي تمنع الوصول إلى حل».

«رئيس يهودي ونائب رئيس عربي»

كذلك يعتبر وزير الدفاع والخارجية الإسرائيلي الأسبق، موشيه أرنس، وهو أحد رموز حزب الليكود أيضا، أن لا حل للصراع سوى حل ضم الضفة ومنح الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين. واستغل أرنس الانقسام الفلسطيني الداخلي في هذا السياق. وقال إن «الفائدة من المفاوضات مع (الرئيس الفلسطيني) محمود عباس لا تبدو واعدة. والرئيس أوباما يفكر بشكل آخر طبعا، لكن إذا كان عباس يتحدث باسم أحد ما، فإنه بصعوبة يتحدث باسم نصف الفلسطينيين. واحتمالات أن يخرج شيء جيد من هذا ليست كبيرة. والإمكانية الأخرى هي الأردن. فلو أن الأردن مستعد لاستيعاب المناطق (أي قسم من الضفة) وسكان آخرين، لكان هذا أسهل بكثير وطبيعي. لكن الأردن لا يوافق. لذلك فإني أقول إنه بالإمكان النظر إلى خيار آخر. والخيار هو أن تفرض إسرائيل القانون على يهودا والسامرة، وتجنس بداخلها قرابة مليون ونصف المليون فلسطيني».

ورأى أرنس «لقد أصبحنا دولة ثنائية القومية، وحتى متعددة الثقافات ومتعددة القطاعات. يوجد هنا عشرون بالمائة أقليات، وهذه حقيقة. ولا يمكن مناقشة الحقائق». ويعتبر أن دمج العرب مواطني إسرائيل في المجتمع الإسرائيلي هو شرط مسبق (رغم أن هذا لم يحدث على مدار ٦٣ عاما الماضية)، وفقط بعد تطبيقه سيكون بالإمكان التحدث عن منح الجنسية الإسرائيلية لفلسطيني الضفة. وشدد على أنه «إذا لم نكن قادرين على تنفيذ ذلك، فكيف سنتمكن من منح الجنسية؟».

وقال أرنس إنه تحدث مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، عشرات المرات حول دمج العرب في إسرائيل في المجتمع الإسرائيلي.

وأشار إلى أن البرنامج السياسي لحزب «إسرائيل بيتنا» الذي يدعو إلى تبادل أراض وسكان هو «أمر غبي، ومحاولة للتوجه إلى القاسم المشترك الأدنى في دولة إسرائيل. أين تنفذ الترانسفير؟ هل ستعطي النقب إلى مصر؟ هل ستسلم الجليل إلى الدولة الفلسطينية؟ إنهم (في «إسرائيل بيتنا») يلحقون ضررا بعشرين بالمائة من سكاننا دون أية فائدة. يهينونهم ويقولون إنهم يريدون التخلص منهم، وسحب جنسيتهم الإسرائيلية»، مشيرا إلى أنه «سيكون بالإمكان تجنيس الفلسطينيين من يهودا والسامرة، فقط إذا رأوا أنه جيد للعرب في دولة إسرائيل، وإذا اعتقدوا أن الأمر سيكون جيدا بالنسبة لهم أيضا... ولا يمكن أن يكون هؤلاء الناس حطابين وسقائين فقط، في دولة إسرائيل المتقدمة والمتطورة».

وأضاف أرنس أنه لا يخشى من وصفه بأنه تحالف مع اليساريين اليهود الـ «ما بعد صهيونيين». وتساءل: هل جابوتنسكي كان ما بعد صهيوني؟ لقد تحدث عن دولة يهودية مع أغلبية ٥١ بالمائة. وقال في الكتاب الأخير الذي ألفه إن الرئيس سيكون يهوديا ونائب الرئيس عربيا، وبالعكس أيضا. جابوتنسكي لم يكن ما بعد صهيوني».

ووصف أرنس بـ «الديماغوغية» إجماع رئيس حزب العمل، ايهود باراك، ورئيسة حزب كاديما، تسيبي ليفني، والآن أيضا رئيس حزب الليكود ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، على أن منح الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين في الضفة «خطر» وأن الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين هو الذي سيحافظ على «دولة يهودية وديمقراطية». وقال إنه «إذا كانت الصهيونية تعني 'أقل عرب قدر الإمكان'، فإنني ملزم بالقول إنني لا أوافق على ذلك، وجابوتنسكي لم يوافق على ذلك أيضا. هذه صهيونية ليبرمان. وليفني، التي تقول إنه يجب أن يكون أقل عرب بقدر الإمكان، ليست بعيدة عن ليبرمان».

«لا اعتراف بحقوق قومية للفلسطينيين»

كذلك ترى عضو الكنيست عن الليكود، تسيبي حوطوبيلي، التي تعتبر نجما صاعدا في معسكر اليمين العقائدي، أنه ينبغي وضع أفق سياسي لمنح الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين في الضفة الغربية. لكنها تعتقد أن هذه العملية ستستغرق وقتا، ربما جيلا كاملا، ليستقر الوضع وسيتم خلاله إرساء رموز الدولة وصبغتها في دستور. لكن الغاية يجب أن تكون واضحة، وفقا لحوطوبيلي، وهي: الضم والتجنيس، أو كما تقول هي «إزالة علامة السؤال عن (مستقبل) يهودا والسامرة».

وقالت حوطوبيلي إن «ثمة محركين من وراء وجهة نظري. أولا، إيماني العميق بحقنا على أرض إسرائيل. (مستوطنتا) شيلو وبيت إيل بالنسبة لي هما أرض آبائنا بكل ما في التعبير من معنى. الأمر الثاني هو أني لا أتغاضى عن أنه يوجد فلسطينيون هنا. واليسار واليمين على حد سواء اختارا أن يغضا الطرف عن حقيقة وجود بشر هنا. اليسار اختار القيام بذلك بواسطة إقامة الجدار وباتخاذ قرار يقضي بأننا، بكل بساطة، لا نريد أن نراهم، واليمين قال، بكل بساطة، 'سوف نستمر ونرى ماذا سيحدث'. وقد وصلنا إلى وضع أصبح المشروع الصهيوني كله مهددا، لأن العالم يعترض الآن على شرعية الدفاع عن سديروت وأشكلون (من الصواريخ التي يتم إطلاقها من قطاع غزة)، وليس على الشرعية ببناء بؤرة استيطانية عشوائية».

وأضافت أنه «لم نتلق الشرعية مقابل انسحاباتنا السابقة. والأخطر من ذلك، أن المس بالسكان الفلسطينيين بات بالغا أكثر بكثير. وأصبحت وسائلنا الدفاعية الطائرات والدبابات، وهذا دائما أسوأ من النشاط الشرطي الذي بإمكانك القيام به عندما تسيطر على الأرض... وأصبح واضحا الآن أن ليس كل شيء مسموح به، وأن مبدأ التناسبية يقيد أيدي إسرائيل في غزة، فما الذي سيحدث إذن في يهودا والسامرة؟ وحتى أن هذا أعمق. ويوجد هنا فشل أخلاقي أيضا. فاليسار توقف منذ مدة عن الحديث عن السلام، وبدأ يتحدث حول الانفصال، وهو مقتنع بأن الصراع سيستمر بعد ذلك. والذي يحدث هو حل يخلد الصراع ويحولنا من محتلين إلى جزارين... واليسار حولنا إلى شعب أكثر قسوة، وشكل خطرا على أمن إسرائيل أيضا».

وتابعت حوطوبيلي «نحن نتحدث الآن عن منح التجنيس في يهودا والسامرة فقط، وليس عن غزة. ففي غزة يوجد نظام عدو يرفض إسرائيل. وهي خارج الخطاب السياسي، حتى ذلك المتعلق بالدولتين. ويقطن في يهودا والسامرة مليون ونصف المليون فلسطيني. والفرضية هي أنه سيتم الحفاظ على النسبة معهم، في الجيل المقبل، وفق ٧٠:٣٠ بين اليهود والعرب. وليكن واضحا، أنا لا أعترف بحقوق قومية للفلسطينيين في أرض إسرائيل. أنا أعترف بحقوق الإنسان وحقوق الفرد لهم وبحقوقهم السياسية الفردية، لكن بين البحر والنهر يوجد مكان لدولة واحدة، دولة يهودية».

يشار إلى أن إسرائيل تواجه صعوبة في احتواء أقل من عشرين بالمائة من مواطنيها العرب، والسؤال هنا هو كيف ستتعامل مع أقلية أكبر تصل نسبتها إلى أربعين بالمائة وربما أكثر؟. وتجيب حوطوبيلي على ذلك بالقول: «نحن ندفع ثمنا على جميع الخيارات. ثمة ثمن غال للوضع القائم ولحل الدولتين، كذلك فإن ثمة ثمنا لوجهة النظر التي أطرحها الآن. وللتعامل مع الأقلية العربية ثمن منخفض أكثر من خطر (صواريخ) القسام ومن نزع الشرعية (عن إسرائيل) والعمليات غير الأخلاقية التي سننفذها عندما نواجههم، ومن التنازل عن مناطق من الوطن وبضمن ذلك القدس».

«العالم سئم منا»

من جانبه اعتبر المدير العام السابق لـ «مجلس المستوطنات»، أوري إليتسور، أن «الحل الأسوأ هو، على ما يبدو، الحل الصحيح: دولة ثنائية القومية، ضم كامل، (والفلسطينيون) مواطنون كاملون». وقال إليتسور إنه يطرح هذا الحل بين المستوطنين منذ فترة طويلة، وإنه «في الفترة الأخيرة تزايد عدد الذين يؤيدونني. ويبدو لي أن هذا هو الحل الوحيد القابل للتطبيق». وادعى أن عدم التوصل إلى هذا الحل هو ليس بسبب الإسرائيليين ولا بسبب الفلسطينيين، وإنما «لأن العالم العربي، ببساطة، لا يريد التسوية معنا».

وأضاف إليتسور أن «الوضع القائم عبارة عن طريق مسدود. لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. والمشاكل التي تواجهها إسرائيل في العالم خلال السنوات الخمس الأخيرة تدل على أن العالم سئم. وهو يقول لنا: 'لقد قلتم لنا إن الوضع مؤقت، وها قد مرّت أربعون عاما على الوضع المؤقت. ونحن مستعدون لأن نوافق على عقد آخر، لكننا نريد أن نعلم إلى أين تسير الأمور'. وقد بدأ الإسرائيليون في إدراك هذا الأمر أيضا. وأنا أريد أن أعرف الجانب الآخر من كفة الميزان، ما بين الوضع القائم وبين ضم وتجنيس الفلسطينيين».

وأوضح إليتسور أنه يقصد من وراء ضم الضفة إلى إسرائيل قيام «دولة يهودية، تكون دولة الشعب اليهودي وفيها أقلية عربية كبيرة... ومن وجهة نظري فإن دولة إسرائيل قامت من أجل الحفاظ على حقوق الأقلية اليهودية في الشرق الأوسط، ستة ملايين مقابل ٣٠٠ مليون، وهذا هو دورها الأساسي. وبعد أن تقوم بدورها الأساسي، فإنها ديمقراطية أيضا. ولذلك عليها منح حقوق إنسان لكل واحد، يهودي أو غير يهودي».

من جانبه يرفض حنان بورات، وهو عضو كنيست سابق وأحد أبرز رموز التيار الديني - القومي - الصهيوني، «منح الجنسية بشكل أوتوماتيكي وفقا لما يطرحه أوري (إليتسور)، وهو اقتراح ساذج وقد يؤدي إلى أمور خطيرة». ورغم ذلك فإنه يقترح فرض القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية بصورة تدريجية، تبدأ في المناطق ذات «الأغلبية اليهودية»، أي في الكتل الاستيطانية، وخلال ١٠ - ٢٥ عاما يتم فرضه على الضفة كلها.

واعتبر بورات أنه «يجب أن يكون أمام أي عربي في البلاد ثلاث إمكانيات: الأولى، من يريد دولة عربية ومستعد لتطبيق ذلك بالإرهاب والنضال ضد الدولة، فإنه لا مكان له في أرض إسرائيل. الثانية، من يوافق على مكانته وعلى السيادة اليهودية، لكنه لا يريد أن يكون جزءا من الدولة، بإمكانه أن يكون مقيما ويحصل على حقوق إنسانية كاملة، لكن ليس على تمثيل سياسي في مؤسسات الدولة. وواجباته أيضا، مثل الخدمة العسكرية أو الوطنية، لن تكون كاملة. ثالثا، الشخص الذي يقول إنه مخلص للدولة وقوانينها ومستعد للقيام بواجباته والتصريح بالولاء لها، بإمكانه أن يحصل على مواطنة كاملة». واستطرد قائلا إن «هذا هو المبدأ الأخلاقي والإنساني بنظري: لا يتم فرض المواطنة ولا يتم منح الجنسية عبثا. فقد حاولوا القيام بذلك في شرقي القدس، وحقيقة هي أن هذا قد فشل».

خلاصة تحقيق «طاقم آيلاند» بشأن عملية السيطرة على سفينة «مرمرة»:

''الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠١٠ ما زال شبيها بما كان عليه خلال العام ٢٠٠٦''!

نشر اللواء في الاحتياط، غيورا آيلاند، رئيس طاقم التحقيق العسكري الإسرائيلي في الأحداث الدموية التي رافقت السيطرة على سفينة «مرمرة» التركية التي كانت ضمن أسطول الحرية، يوم الاثنين الماضي، نتائج تحقيقه، وأشار إلى أخطاء مهنية كثيرة ارتكبتها قيادة الجيش، لكنه اعتبر أنه لم يكن في الهجوم خلل أو تقاعس من جانب الجيش.

وقال آيلاند في مؤتمر صحافي عقده إنه «لم يكن هناك خلل أو تقاعس من جانب الجيش، لكن وقعت أخطاء مهنية كثيرة وصدر بعضها عن المستويات العليا وأدت إلى النتيجة التي نعرفها جميعا».

يذكر أن قوات سلاح البحرية الإسرائيلية اعترضت سفن أسطول الحرية الست وهاجم الكوماندوز البحري سفينة «مرمرة» من خلال عملية إنزال أسفرت عن مقتل ٩ نشطاء وإصابة عشرات آخرين بنيران القوات الإسرائيلية.

وامتنع آيلاند عن استخلاص استنتاجات شخصية بحق مسؤولين في الجيش ورغم ذلك فقد وجه انتقادات إلى قيادة الجيش وخصوصا في سلاح البحرية وشعبة العمليات العسكرية.

لكن على ما يبدو فإن تقرير آيلاند تضمن استنتاجات أخطر من تلك التي تم نشرها. وكتب المحلل العسكري في صحيفة هآرتس، عاموس هارئيل، يوم الجمعة الماضي (٢٠١٠/٧/١٦)، أن التقرير الكامل لم ينشر، وأن آيلاند استعرض ملخصه فقط أمام الصحافيين. وأشار المحلل إلى أن آيلاند اعتمد منهجا في التحقيق يتمثل بالتحقيق في الاستعدادات لتنفيذ العملية العسكرية ضد أسطول الحرية منذ بدايتها وصولا إلى نتائج العملية، في نهاية التحقيق، وذلك خلافا لنهج لجان تحقيق سابقة، وخصوصا «لجنة فينوغراد» التي حققت في حرب لبنان الثانية، والتي تعمدت البدء بالتحقيق في نتيجة الحرب ومن ثم العودة إلى الوراء في محاولة لفهم أسباب النتيجة.

وكتب هارئيل أن تقرير آيلاند «تضمن استنتاجات مقلقة بشأن الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠١٠، الذي ما انفك يعدنا بعدم وجود أي شبه بينه وبين الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠٠٦». ويذكر أن «لجنة فينوغراد» والمحللين العسكريين الإسرائيليين اعتبروا أن الجيش الإسرائيلي «فشل» في أدائه خلال تلك الحرب.

ووفقا لهارئيل فإنه برزت في تقرير آيلاند صورة لتفكير جماعي يقف في مركزه امتناع يكاد يكون مقصودا من النظر إلى الوضع الذي ستواجهه القوات، في السفينة «مرمرة»، وقد تعمد قادة الجيش تنفيذ العملية مثلما تم التخطيط لها، وبشكل مشابه لخمس عمليات سابقة تم خلالها إنزال قوات على سفن اعترضتها القوات الإسرائيلية في عرض البحار. ورأى التحقيق أن قادة العملية العسكرية لم يأخذوا في الحسبان الوضع الخاص في أسطول الحرية، من حيث «عدد السفن والمسافرين (أي النشطاء على متنه) وخلفيتهم الأيديولوجية وكون ذلك مختلفا عن كل ما واجهته (قوات البحرية الإسرائيلية) قبل ذلك. وحدث هذا بينما توفر وقت طويل للجيش للاستعداد».

وأضاف المحلل أن العملية العسكرية ضد أسطول الحرية ليست شبيهة بحرب لبنان الثانية، حيث أن هذه العملية الأخيرة كانت غايتها اعتراض الأسطول والسيطرة عليه ومنعه من الوصول إلى شواطئ قطاع غزة «ومنع إلحاق أضرار سياسية» بإسرائيل. رغم ذلك، لاحظ آيلاند أن أخطاء أساسية وقعت، ولا تنحصر فقط بقيادة سلاح البحرية، كما ذكرت وسائل الإعلام وعسكريون في الاحتياط. وبين هذه الأخطاء أن قادة الجيش الإسرائيلي لم يضعوا تعريفا لظروف لا يتم فيها تنفيذ العملية العسكرية وإنما إرجاؤها. وكتب هارئيل أنه «عندما لا يتواجد رئيس هيئة أركان الجيش (غابي أشكنازي) ووزير الدفاع (ايهود باراك) في 'البئر' (أي غرفة قيادة العمليات العسكرية في مقر وزارة الدفاع في تل أبيب) في وقت تنفيذ العملية، وعندما يختار قائد سلاح البحرية (اللواء اليعازر ماروم) التواجد في زورق صغير إلى جانب السفينة («مرمرة»)، فمن سيجرؤ على إيقاف عملية السيطرة؟ هل سيجرؤ على إيقافها قائد وحدة الكوماندوز الذي يوشك جنوده على النزول بواسطة حبل من طائرة مروحية إلى داخل حشد يلوح بالعصي على سطح السفينة؟».

وبحسب هارئيل فإنه كانت هناك مجموعة من الأخطاء التي لم يتحدث عنها آيلاند، لدى استعراضه نتائج التحقيق الذي ترأسه. وتتلخص هذه المشاكل بعدم التنسيق بين الأذرع العسكرية المختلفة. لكن الاستنتاج الأهم الذي يتوصل إليه هارئيل هو ما نقله عن أحد المشاركين في التحقيق العسكري، الذي قال إن «الإخفاق الذي حدث خلال السيطرة على الأسطول ليس شبيها بحرب لبنان الثانية، لكن تقرير آيلاند يدل على أنه على الرغم من جميع العبر التي تم استخلاصها خلال السنوات الأربع الماضية، إلا أن الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠١٠ ما زال يشبه بشكل مقلق الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠٠٦».

اتهام الضحية

ودقق طاقم آيلاند في ثلاثة مستويات أساسية في عملية السيطرة على السفينة «مرمرة» وبينها المستوى الاستخباراتي. وقال تقرير آيلاند إن مستوى استيعاب الأمور كان ناقصا لدى الأجهزة ذات العلاقة وهي الشاباك والموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية ودائرة الاستخبارات التابعة لسلاح البحرية. وأضاف أنه قبل إبحار الأسطول من تركيا باتجاه شواطئ غزة، وعلى ضوء تدهور العلاقات بين إسرائيل وتركيا، وعلى ضوء «حقيقة أن منظمة IHH (منظمة الإغاثة الإنسانية التركية) مرتبطة بالحزب الحاكم في تركيا»، كان يتعين على أجهزة الاستخبارات أن تستنتج أن «الأسطول قد يعمل وفق توجهات الحكومة (التركية) والبحث عن مواجهة، وهو الأمر الذي أدى إلى خطأ في التقييم الاستخباراتي». ورأى التحقيق في هذا السياق أن مستوى التعاون بين دائرة الاستخبارات التابعة لسلاح البحرية وشعبة الاستخبارات العسكرية «لم يكن جيدا وأدى إلى حدوث أخطاء مهنية».

وقال التقرير بشأن عملية السيطرة على السفينة «مرمرة» إن الجيش الإسرائيلي لم يجر أبدا أية مداولات بشأن «نشاط متطرف قد يمارسه نشطاء الأسطول»، وإنما تم التداول فقط في طرق عمل معقولة لمواجهة ذلك. وأضاف أنه كانت هناك تقديرات جزئية حيال قوة المقاومة المتوقعة لهجوم القوة الإسرائيلية ولم يتم الأخذ بالحسبان أن يتجمع على السفينة «آلاف» الأشخاص الذين سيستخدمون السلاح البارد بهدف القتل والاستعداد لأن يقتلوا. وتوصل التحقيق إلى الاستنتاج بأن القوات الإسرائيلية لم تستعد لهذا الاحتمال ولذلك فإنها لم تضع خطة للرد على مثل هذا الاحتمال.

وانتقد التقرير موضوعين أساسيين آخرين كانا تحت مسؤولية سلاح البحرية وشعبة العمليات في الجيش الإسرائيلي ووصفهما بأنهما «خطآن جوهريان». وقال إنه منذ اللحظة التي تلقى فيها قادة سلاح البحرية وقادة العملية العسكرية معلومات تحدثت عن أن مستوى المقاومة على متن السفينة «مرمرة» كان أكبر من المتوقع، كان عليهم أن يدركوا أنه لم تبق هناك ظروف تسمح بتنفيذ خطة العملية العسكرية.

وإلى جانب ذلك يشير التحقيق إلى أن إعداد جنود وحدة الكوماندوز التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلي كان جيدا واعتبر أن تصرف القوات خلال عملية السيطرة كانت «محل تقدير وإعجاب»، رغم سقوط عشرات القتلى والجرحى.

وفيما يتعلق بالتخطيط للعملية العسكرية رأى التحقيق أنه لم يتم أبدا إعداد خطة عسكرية بديلة لاحتمال حدوث تشويش في الخطة الأصلية. وأشار إلى أنه كان بالإمكان مسبقا إعداد وسائل عديدة كان من شأنها أن تخلق الظروف المطلوبة للصعود إلى «مرمرة»، مثلما تم التخطيط له منذ البداية. وقال إنه «بالتأكيد» كان على متن السفينة سلاح ناري واحد على الأقل ولم يكن تابعا لقوات الكوماندوز الإسرائيلية، وأن النشطاء قد استخدموه. واستند طاقم التحقيق إلى حقيقة العثور على عيار ناري تم إخراجه من جسد أحد أفراد الكوماندوز.

وأضاف التقرير أنه حتى لو استعد الجيش الإسرائيلي بصورة أفضل للعملية العسكرية فإنه ربما ما كان بالإمكان منع قتل نشطاء في الأسطول، وذلك على ضوء مقاومتهم واستعدادهم للموت واعتبر أنه «كان بإمكان عملية ناجحة أكثر أن تحافظ بصورة أفضل على أمن جنودنا لكن لم يكن بالإمكان ضمان عدم وقوع إصابات في الجانب الثاني».

ويشار إلى أنه تعالت أصوات من جانب ضباط كبار في الاحتياط في سلاح البحرية الإسرائيلي طالبت قائد سلاح البحرية، اللواء اليعازر ماروم، بالاستقالة وحملته مسؤولية نتائج الهجوم على السفينة «مرمرة»، وخصوصا تدهور العلاقات بين إسرائيل وتركيا في أعقاب ذلك.

السفينة التركية مرمرة. (ا.ف.ب)

مع انتهاء دورة صيفية أخرى للكنيست

العنصرية الإسرائيلية الرسمية تنزلق نحو حضيض أعمق!

باراك يواجه تمردا جديدا وبأسماء أخرى * تسيبي ليفني وشاؤول موفاز يتخوفان من شبح تساحي هنغبي * الحكومة تواصل بث حالة استقرار مثبتة

الكنيست: تقنين العنصرية.

كتب برهوم جرايسي:

يختتم الكنيست الإسرائيلي هذا الأسبوع دورة صيفية أخرى لحكومة بنيامين نتنياهو، وعناوينها المركزية ثلاثة: أولاً، استفحال التشريعات العنصرية المدعومة من الحكومة؛ ثانيا، استفحال الهجمة العنصرية على أعضاء الكنيست العرب؛ ثالثا؛ ظهور بوادر تقلبات حزبية في عدة كتل، سيكون لها أثر داخلي في المستقبل، وبين هذا وذاك، فإن الحكومة مستقرة، واجتيازها حاجز الميزانية الداخلي يؤكد ذلك.

وعلى الرغم من غياب محطات مركزية محورية عن الدورة الصيفية، وكونها باهتة سياسيا بشكل عام، تماما كسابقتها الدورة الشتوية، ومن قبلها الدورة الصيفية الأولى التي كانت لحكومة نتنياهو، إلا إن أحداثا عاصفا سجلت في هذه الدورة، سيذكرها البرلمان الإسرائيلي والحلبة السياسية ككل مستقبلا، وبشكل خاص على مستوى استفحال التعامل العنصري ضد أعضاء الكنيست، ومستوى الكلام السوقي، الذي لا يذكره برلمانيون قدامى، حتى من المعسكر اليميني الأكثر تشددا.

ورأينا أن الائتلاف الحاكم بات أكثر تماسكا، بعد غياب التصدعات الخفيفة التي ظهرت في الدورتين السابقتين، خاصة في حزب «العمل»، وهذا التماسك حاضر، على الرغم من «نرفزات» وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، الذي حرص عند كل موجة غضب يطلقها، على أن هذا لن يقود إلى خروجه من الحكومة، مما أطفأ الأنوار بسرعة عن «تسليات» صحافية تتحدث عن ضم «كاديما» إلى حكومة نتنياهو، فكلاهما لا يريد الآخر.

تشريعات وممارسات عنصرية

لوحظ في الدورتين السابقتين لولاية الكنيست الحالية انخفاض ملحوظ في عدد القوانين العنصرية التي تبحثها الهيئة العامة للكنيست، مقارنة مع ما كان خلال ولاية الكنيست السابقة في ظل حكومة إيهود اولمرت، حين فرضت المعارضة اليمينية المتشددة أجندة قوانين عنصرية مكثفة بشكل غير مسبوق، مستغلة ضعف الحكومة، التي كانت مرارا توافق مباشرة أو بشكل غير مباشر على عدد من هذه القوانين.

إلا أن التراجع في العدد، أبقى كما غير قليل من هذه القوانين على جدول أعمال الكنيست، وهذا التراجع، كما قلنا في حينه، ليس من باب أن الولاية الحالية للكنيست باتت أخف عنصرية من سابقتها، على العكس تماما، فالمتغير بات أشد خطورة، لأن عددا من «رواد» القوانين العنصرية باتوا في موقع دائرة القرار الأولى، ولهذا فإن توجهاتهم العنصرية انعكست في تطبيقهم للسياسة التنفيذية، بمعنى من خلال وزارات، أو حتى رئاسات لجان برلمانية.

فعلى مستوى التشريعات، أقرت الهيئة العامة للكنيست عددا من القوانين ذات الطابع العنصري، وهي الآن قيد التشريع في مراحل مختلفة، فيما أقرت الكنيست بشكل نهائي قانونا موجها ضد الأراضي العربية في صحراء النقب، وهو قانون يعزز أكثر سياسة التمييز والاقتلاع، كما صادقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريعات على مشروع قانون عنصري بادر له حزب «إسرائيل بيتنا» ويقضي بمنح أفضلية في العمل والتعليم لمن خدم في الجيش أو أدى ما يسمى بـ «الخدمة المدنية»، وقد عاد القانون إلى جدول أعمال الحكومة في أعقاب استئناف على القرار تقدم به وزير الرفاه إسحاق هيرتسوغ.

وأقرت الهيئة العامة للكنيست بالقراءة التمهيدية قانونا يقضي بتشديد ظروف اعتقال الأسرى الفلسطينيين، وهو موجه ضد أسرى حماس، على خلفية جندي الاحتلال الأسير في قطاع غزة، كما صادقت الكنيست بدعم الحكومة بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون يسمح للمحاكم بسحب مواطنة كل شخص تمت إدانته بالتجسس أو أدين بتنفيذ عمليات «إرهابية»، وكي يجنب الأمر العناصر اليمينية المتطرفة واليهود ككل، فإن القانون يقول كل من «تجسس أو نفذ أعمالا إرهابية لصالح تنظيم إرهابي»، علما أن القانون الدولي لا يجيز سحب مواطنة من شخص لا توجد مواطنة أخرى لديه.

كما أقرت الهيئة العامة للكنيست بالقراءة التمهيدية قانونا وضعت مواصفاته للتطابق مع حالة عضو الكنيست عزمي بشارة، كي يتم سلب الراتب التقاعدي الذي يتقاضاه من الكنيست، رغم أن القانون يتعارض مع سلسلة قوانين العمل القائمة، التي تؤكد أن الراتب التقاعدي هو حق للعامل المتقاعد وعائلته، وقد طالت القوانين العنصرية حتى ديمقراطيين يهود، مثل القانون الذي أجمعت عليه المعارضة اليمينية وكل الائتلاف، ويفرض غرامات باهظة على كل من يحمل الجنسية الإسرائيلية ويدعو أو يشارك في حملات مقاطعة لمؤسسات أو جهات إسرائيلية في داخل إسرائيل، وهو قانون موجه ضد محاضري جامعات بادروا أو شاركوا في حملات لمقاطعة مؤسسات جامعية إسرائيلية نظرا لممارسات أو نهج عنصري فيها، أو كتلك الكلية الجامعية القائمة في مستوطنة أريئيل.

وعلى المستوى السياسي العام، فقد أعلنت اللجنة الإدارية للكنيست، أو كما تسمى «لجنة الكنيست»، عن انتهائها من تشريع القانون الذي يعرقل إلى درجة المنع الكلي أي انسحاب من «جزء من دولة إسرائيل»، وهو قانون يهدف إلى منع انسحاب الاحتلال من القدس وهضبة الجولان المحتلين، بفعل قانون الضم الاحتلالي لهاتين المنطقتين، وهو ما لا تعترف به أي من دول العالم، إذ يقضي القانون بأن كل اتفاق كهذا يجب أن يحظى بموافقة ٨٠ إلى ٩٠ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، وفي حال وجدت أغلبية بعدد أقل يتم التوجه إلى استفتاء شعبي عام، على أن تكون نسبة التأييد المطلوبة كفيلة بتحييد الفلسطينيين في إسرائيل أو تقليل تأثيرهم في حال شاركوا في الاستفتاء.

وحتى على مستوى عمل لجان الكنيست، فقد برزت أجندة الاقتراحات العنصرية، واستمرار إجهاض الكثير من اقتراحات البحث التي يبادر لها أعضاء كنيست عرب، من الكتل الوطنية الثلاث الناشطة بين الفلسطينيين في إسرائيل، ولكن الجديد في هذا، أن قناة الكنيست التلفزيونية، التي تبث مباشرة أبحاث لجان بشكل انتقائي، كثفت في الأسابيع الأخيرة بث كل بحث في لجان الكنيست ذي خلفية عنصرية.

وإحدى الجلسات الخمس، ولربما أبرزها، هي تلك التي بحثت سحب امتيازات ثانوية لأعضاء الكنيست، من النائبة حنين زعبي، من كتلة التجمع الوطني الديمقراطي، على خلفية مشاركتها في أسطول الحرية، إذ تضمن «خطاب» بعض النواب ألفاظا سوقية، من غير الممكن ذكرها.

وقد تنبه إلى مسألة البث هذه النائب محمد بركة، رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، الذي رصد خمسة أبحاث كهذه خلال أسبوعين، ثلاثة منها تم بثها بشكل متواصل في يوم واحد، وبادر إلى إرسال رسالة لرئيس الكنيست رؤوبين ريفلين يحذره فيها من هذا النهج، وقال إن قناة الكنيست تحولت إلى منبر تحريض بالبث المباشر، إلا أن الأخير بعث برسالة جوابية، يبعد نفسه عن أي مسؤولية مباشرة عن هذا الأمر.

انحطاط خلقي يثير حفيظة بعض المتشددين

لم تكن جلسات الهيئة العامة للكنيست، منذ أن تشكل الكنيست لأول مرة، هادئة وشهدت على الدوام عواصف وجدالات وصدامات، منها أيضا يدوية بشكل محدود، وعرف الكنيست في تاريخه، شخصيات في منتهى التطرف العقائدي الأيديولوجي، ولكن في نفس الوقت، وعلى الرغم من كل العنصرية التي طغت على السياسة خلال ٦٢ عاما، إلا إن ما شهدته الدورة الصيفية المنتهية من انحطاط خلقي في الخطاب والمواجهات، هو أمر غير مسبوق، وهذا ما برز بشكل كبير في ثلاث جلسات اثنتان للهيئة العامة للكنيست، وثالثة في لجنة الكنيست، لدى بحث مشاركة النائبة زعبي في أسطول الحرية، ومسألة سحب الامتيازات الثانوية منها، وهذا المستوى، بما فيه الغجراء الذي تم اتخاذه ضد زعبي، أثار حفيظة حتى نواب ووزراء من أقصى اليمين المتشدد عقائديا.

ونذكر منهم رئيس الكنيست رؤوبين ريفلين، أبرز الشخصيات الداعية لما يسمى «أرض إسرائيل الكاملة» الذي اعترض على الإجراء ضد زعبي، ولم يصوت عليه، ثم عبر عن ندمه في حديث للإذاعة الإسرائيلية عن عدم مشاركته في التصويت معترضا، ومثله فعل الوزير موشيه يعلون، كما غادر الجلسة قبل التصويت، زميل ريفلين في العقلية السياسية الوزير بنيامين بيغن، فيما اختار الوزير دان مريدور التصويت جهارا ضد القرار الذي حصل على أغلبية كبيرة، شارك في صنعها الائتلاف وكاديما من المعارضة.

لكن هذا اليمين المتشدد العقائدي، يفقد قوته لصالح اليمين المتشدد المنفلت في جميع الاتجاهات، وباتت أجواء المستوطنين المتطرفين هي المسيطرة على عمل الكنيست، ولربما المؤشر الأبرز لهذا التدهور، نراه في أنه في مطلع سنوات الثمانين كان الراب العنصري المتطرف مئير كهانا عضو كنيست منبوذا حتى من نواب اليمين المتشدد، وبعد ٢٥ عاما على انتهاء عضويته للكنيست، بعد منعه بقرار من المحكمة العليا من المشاركة في الانتخابات، فإن من يقود الآن الحملة على أعضاء الكنيست العرب، هو من كان مديرا عاما لحركة كهانا، ميخائيل بن آري، وهو ينجح في جميع غالبية برلمانية، تشارك فيها كتلة «كاديما» المعارضة.

«ويطمئن» رئيس اللجنة الإدارية للكنيست ياريف لفين قائلا: إن الإجراء ضد الزعبي هو البداية، لأن على أجندة اللجنة أصلا طلبات لمحاسبة ستة أعضاء كنيست عرب شاركوا في زيارة إلى ليبيا، وهم محمد بركة وعفو إغبارية وجمال زحالقة وحنين الزعبي وأحمد طيبي وطلب الصانع، وقال إن اللجنة اختارت أن يكون البحث تدريجيا.

الساحة الحزبية

على مستوى الكتل البرلمانية، فإن الدورة الصيفية شهدت ثباتا، مع بعض التعديلات على الأوضاع الداخلية لعدد من الأحزاب والكتل البرلمانية، نستعرضها هنا تباعا، ولكن من أبرزها في «كاديما» هدوء «عاصفة ليفني موفاز» ليظهر بدلا منها «شبح تساحي هنغبي»، وبعد هدوء التمرد ضد زعيم حزب «العمل» إيهود باراك، بدأ يظهر تمرد آخر بأسماء أخرى وبأجندة مختلفة، واليمين المتشدد يتحالف ويفض تحالفه في غضون ساعات، أما على مستوى «نرفزات» أفيغدور ليبرمان، فهو نفسه وكما قال، «يطمئن» ببقائه في الحكومة.

ونستعرض في ما يلي أبرز التحركات الداخلية في الكتل المختلفة.

حزب «العمل»

تنفس رئيس حزب «العمل» إيهود باراك الصعداء مع بدء الدورة الصيفية، إذ استقال تباعا من الكنيست اثنان من أبرز المتمردين، أوفير بينيس ويولي تامير، ليدخل اثنان آخران أعلنا ولاءهما مسبقا «لقرار الحزب- باراك» وهما عينات ويلف، وغالب مجادلة، وهذا أمر هدأ من نشاط المتمردين الآخرين، عمير بيرتس وايتان كابل.

إلا أن وضعية الحزب المتهاوي باستمرار في استطلاعات الرأي، ونهج باراك ذاته سياسيا في الحكومة، وبروز الكثير من المواقف لديه التي تتماشى من حيث الجوهر مع مواقف أفيغدور ليبرمان، بعثت من جديد بحالة التململ والغضب في أوساط كوادر في حزب «العمل»، ولكن باراك لم يكن يحلم أن هذا الغضب سيصل إلى أقرب المقربين له، وزير الصناعة والتجارة بنيامين بن إليعازر، ورئيس اتحاد النقابات العامة، عوفر عيني، وهما من أبرز وأقوى عرابي عودة باراك إلى رئاسة الحزب.

ويسود القلق في أوساط حزب «العمل»، بعد أن استقرت معطيات جميع استطلاعات الرأي التي تصدر تباعا منذ ١٦ شهرا وحتى اليوم، على أن الحزب سيتلقى ضربة قاصمة أخرى في أي انتخابات برلمانية مقبلة، فهو اليوم يسيطر على ١٣ مقعدا في الكنيست، ويعتبر الكتلة الرابعة في الكنيست بعد الانتخابات الأخيرة، وهذا لأول مرة، إذ كان يحتل دائما المرتبة الأولى أو الثانية، وكان قد انفرد في حكم إسرائيل في السنوات التسع والعشرين الأولى لها، وتناوب على الحكم عدة مرات حتى العام ٢٠٠١، ومنذ ذلك الحين فإنه يتلقى الضربات تباعا في كل انتخابات برلمانية.

كما يقلق ناشطو الحزب من أن حزب «كاديما» الذي تشكل في خريف ٢٠٠٥، وهو اليوم بزعامة تسيبي ليفني، تثبت أيضا كحزب بديل لحزب الليكود الحاكم، رغم أن غالبية أعضائه الساحقة انسلخت عن الليكود، وخلفيتها السياسية لا أقل يمينية.

فقد أعلن ناشطون ميدانيون في حزب «العمل»، في الأيام الأخيرة، عن تشكيل «طاقم سياسي» في الحزب، يهدف بداية للضغط شخصيا على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو للتوجه إلى مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين، وفي حال عدم تلبيته للتوجهات، سيتحول الضغط على باراك ووزراء الحزب للانسحاب من الحكومة حتى مطلع تشرين الثاني المقبل.

وقال المبادر الأول لهذا الطاقم ديدي سويسا، وهو من كان سابقا مستشارا لباراك، ولرئيس الحزب السابق عمير بيرتس، إنه في الأيام القليلة المقبلة سيشرع الطاقم بحملة إعلامية، تشمل يافطات ضخمة في الشوارع، تحمل شعار «إسرائيل تنهار» والى جانب الشعار صورة نتنياهو، والهدف هو دفع نتنياهو ووزراء حزب «العمل» نحو خوض مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين في اتجاه التوصل إلى حل للصراع.

ويتابع سويسا قائلا إنه في حال لم يتم هذا، فإن الطاقم وضع لنفسه موعد الرابع من تشرين الثاني المقبل، موعد الذكرى الخامسة عشرة لاغتيال رئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين على يد إرهابي يهودي، كموعد أخير لبقاء حزب «العمل» في حكومة نتنياهو.

وتزامن هذا مع تأزم العلاقات بين باراك وبين بن إليعازر وعيني، من بينها على خلفية مواقف سياسية، ولكن بشكل خاص، على خلفية شكل التعامل مع تركيا، إذ دعا بن إليعازر إلى تحسين الأجواء مع تركيا وإنهاء حالة التوتر، فيما ذهب باراك إلى اتخاذ موقف مطابق لموقف وزير ليبرمان، إذ رفض مجرد لقاء بن إليعازر بوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو.

وما «زاد الطين بلة» من ناحية باراك، هو التحول الحاد لدى رئيس اتحاد النقابات «الهستدروت» عوفر عيني، وهو يعتبر الشخص الأقوى في حزب «العمل» من حيث موازين القوى الداخلية، فقد قرر قبل أيام الخروج إلى وسائل الإعلام في انتقاداته الحادة لباراك، إذ قال إنه قلق من وضعية إسرائيل من ناحية سياسية، وقال للقناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي: «في إطار الجدل بين باراك وبين إليعازر، فإنني أصدق ما يقوله الأخير وليس باراك، لأنه لم يكذب عليّ في أي من الأوقات».

وهذا ليس الحراك الأول في داخل حزب «العمل» لدفع الحزب إلى خارج حكومة نتنياهو، فقد كان مثل هذا قبل نحو عام، إلا أن الجديد في هذا الحراك هو اتساع حلقة المعارضين للبقاء في الحكومة، وباتت تطال أيضا مقربين سابقين لإيهود باراك، إلا أن هذا لا يعني حسم الأمور في الحزب في هذا الاتجاه، ويبدو أن اتضاح الصورة يحتاج إلى وقت.

حزب «كاديما»

شهدت الدورة الصيفية هدوءا شبه كلي في العاصفة التي دامت شهورا بين رئيسة الحزب تسيبي ليفني وبين منافسها على رئاسة الحزب شاؤول موفاز، وعلى الأغلب أن هذا هو هدوء مؤقت، فكل واحد منهما يعمل على إعادة ترتيب أوراقه الداخلية في الحزب تمهيدا لمنافسة مفترضة على رئاسة الحزب قد تجري في ربيع أو صيف العام المقبل ٢٠١١.

إلا أن الاثنين قد يكونان الآن شريكين في القلق ذاته من الشخصية البارزة في الحزب تساحي هنغبي، الذي برأته المحكمة من تهمة التوظيف على خلفية حزبية في وزارات كان يتولاها سابقا، ودانته بتهمة شهادة الزور، وهو ينتظر قرارا آخر للمحكمة بشأن ما إذا كانت إدانته بشهادة زور ستعتبر «وصمة عار» تبعده عن مقعده البرلماني ونشاطه السياسي ككل أم لا، وبحسب تقديرات خبراء فإن قرار المحكمة لن يقود إلى فرض «وصمة عار».

وهذه المحاكمة استمرت سنوات ووقفت حاجزا في وجه هنغبي أمام تقدمه السياسي، وحُرم في حكومة أولمرت من منصب وزير بفعل القانون الذي يمنعه من ذلك، وهذا بطبيعة الحال خفض طموحه للمنافسة على زعامة الحزب، ولذا فإن القلق لدى ليفني وموفاز يعود إلى احتمال غياب هذا الحاجز كليا، بعد أن غاب جزئيا، حينها ستكون كل الخيارات أمام هنغبي مفتوحة، بمعنى حتى قرار المنافسة على زعامة الحزب.

وينبع قلق ليفني من أن هنغبي حتى الآن كان أبرز شخصية داعمة لها في الحزب في مواجهة موفاز، وهنغبي هو شخصية مقنعة للجناح اليميني المتشدد في الحزب، نظرا لماضيه في العمل السياسي في حزب الليكود، ولا يزال يتبنى جُلّ هذه المواقف من حيث الجوهر، أما قلق موفاز، فهو نابع من أن هنغبي يميني «ذو رصيد» في الشارع اليميني المتشدد وبين كوادر الحزب اليمينية، ولهذا فإنه في حال منافسة ثلاثية فإن موفاز قد يكون ثالثا.

ولكن هذا أمر يبقى من السابق لأوانه الحسم فيه، ويبقى في إطار فرضيات سيتضح الصحيح منها خلال أشهر قليلة.

أفيغدور ليبرمان

يثبت نهج أفيغدور ليبرمان يوميا أن حزب «إسرائيل بيتنا» الذي أقامه لا وجود له من دونه، فهو الشخص الوحيد صاحب القرار، وهذه حقيقة معروفة بطبيعة الحال، ولكن من المهم تثبيتها دائما، لأنه في حال «غياب قسري»، غير منظور حاليا، لليبرمان عن الساحة السياسية، سيقود حتما إلى غياب حزبه بشكله القائم، وهو غياب قد تفرضه محاكمته بتهم الفساد، إلا أن ليبرمان «طمأن» الجمهور الإسرائيلي في حديث للإذاعة الإسرائيلية بأن المسار القضائي ضده سيكون أطول من سنوات مسار أوسلو الذي ينهي قريبا ١٧ عاما.

في الدورة الصيفية المنتهية عمل ليبرمان على دفع بعض برنامج حزبه السياسي العنصري، الموجه ضد الفلسطينيين في إسرائيل بالأساس، ولكنه في موازاة ذلك، بات يشعر بقلق متعدد الأسباب.

على صعيد قضية الفساد التي يواجهها، فقد نجح من خلال وضع يده على جهازي القضاء وجهات فرض القانون، بتعيين وزيرين واحد من حزبه والآخر مقرب، في أن يسجل المستشار القضائي للحكومة حتى هذه الأيام، رقما قياسيا، من حيث المدة الزمنية التي يستغرقها بحث توصية الشرطة بتقديم ليبرمان للمحاكمة، ففي هذه الأيام تنهي توصية الشرطة شهرها الـ ١١ ولا يوجد أي مؤشر إلى اقتراب اتخاذ قرار يتبنى توصية الشرطة ولو جزئيا.

غير أن قرارا كهذا من المستشار القضائي للحكومة يكون بداية مسار آخر، قد يستغرق أكثر من عام، في حالة ليبرمان، ولكن قد يكون أحد أسباب ليبرمان أنه شعر بأن شيئا ما قد اقترب أو يكاد.

ولكن الأكثر وضوحا من أسباب غضبه هو أنه بات يشعر أنه مغيب من دائرة القرار السياسي أكثر، فقد بدا واضحا منذ الأسابيع الأولى لتسلمه حقيبة الخارجية قبل ١٥ شهرا، أنه سيكون مُحيّدا في الملفات السياسية المركزية، وفي بادئ الأمر كان هذا أمر متفق عليه ضمنا، وليس مكتوبا، فليبرمان دعا إلى التقليل من شأن الملف الفلسطيني وعدم جعله مركزيا في السياسة الخارجية، وحاول فرض أجندة مغايرة للسياسة الخارجية، في صلبها تحييد كامل للشأن الفلسطيني.

ونذكر كيف أن ليبرمان تجوّل في مناطق مختلفة في العالم، يبحث عن «آفاق» جديدة لوزارته، فذهب إلى أفريقيا والى أميركا اللاتينية، وحفز حكومته على رفع مستوى التنسيق والتعاون مع روسيا، حتى على حساب العلاقات مع الولايات المتحدة، ثم فتح فاه يهاجم شرقا وغربا، وكان له باع طويل في تأزيم العلاقات مع عدة دول، وخاصة تركيا والسويد والنرويج والقائمة تطول.

وفي المقابل فإن الملف الفلسطيني الساخن وقع بيد إيهود باراك، ليتحول الأخير إلى شخصية مركزية في هذا الشأن، ليضاف لهذا تفضيل أميركي غير معلن، بالتحاور مع باراك بدلا حتى من نتنياهو.

وهكذا فإنه بعد ١٥ شهرا وجد ليبرمان نفسه مُحيّدا من الدائرة المركزية والأهم في السياسة الخارجية، ولم يعد الأمر يقتصر فقط على الملف الفلسطيني، بل هناك دول لا تريد رؤيته على أرضها، وخاصة في المنطقة ومن ضمنها تركيا، لتضاف لها دول أوروبية، ولكن الأخيرة لا تعلن جهارا عدم رغبتها في استقباله.

وبنظر ليبرمان فإن ما صب الزيت على نار تحييده، كان تجاهله كليا من المشاورات التي سبقت لقاء وزير الصناعة والتجارة بن اليعازر بوزير الخارجية التركي أحمد أوغلو، وعليه ثارت ضجة كبرى، عمل نتنياهو على تهدئتها شخصيا مع ليبرمان.

في الأيام الأخيرة قرر ليبرمان «شد عضلاته» وأمر وزراء حزبه الأربعة وهو خامسهم، بالتصويت ضد مشروع ميزانيتي العامين المقبلين ٢٠١١ و٢٠١٢ ويهدد بمعارضتها في الكنيست، ومن ينظر إلى قائمة طلبات ليبرمان يرى أنها ليست بمستوى يبرر هذه المعارضة، ولهذا فإن هذا الموقف قد يكون وسيلة لبث رسائل لنتنياهو والحكومة ومن بينها: «نحن هنا ولا يمكن تجاهلنا» بمعنى تذكير نتنياهو بقوته البرلمانية، أو أن يكون ليبرمان يسعى للضغط لسن قوانين أشد عنصرية ضد العرب يتضمنها برنامجه السياسي، أو أنه يمهد لحجب الأنظار عن تطور ما في قضية الفساد التي يواجهها، لا يعرفها الجمهور ولا نحن حتى الآن.

لكن ليبرمان يؤكد مرارا أن كل «غضبه» هذا لن يقوده إلى خارج الحكومة، وهذه مصلحة مشتركة له ولنتنياهو أيضا، لكون ليبرمان وحزبه من كتلة نواب الـ ٦٥ اليمينية التي تقف حاجزا منيعا أمام حزب «كاديما» للعودة إلى الحكم خلال ولاية الكنيست الحالية.

كتلتا المستوطنين

في الأسبوعين الماضيين ظهر نبأ في وسائل الإعلام الإسرائيلية تحدث عن أن كتلة «هئيحود هليئومي» المكونة من أربعة نواب، من أربعة أحزاب، تنتشر بين المستوطنين في الضفة الغربية، وهي كتلة «معارضة» ولكنها تتحرك بقوة في فلك الحكومة، وتتعاون معها من خلال التغيب عن جلسات تصويت في الكنيست لتعزيز الأغلبية الائتلافية، قررت إعادة التحالف مع كتلة «هبايت هيهودي»- بالأصل المفدال- الناشطة أساسا هي الأخرى بين المستوطنين، والأخيرة شريكة في الائتلاف، ولها ثلاثة نواب.

ولكن في صباح اليوم التالي نشرت الصحف تصريحات لغالبية نواب الكتلتين يعلنون عدم معرفتهم بهذا القرار، وبلهجة رفض للخطوة.

ولعل هذا يعكس حالة توتر في هاتين الكتلتين نظرا للتهديد الذي يشكله حزب «الليكود» أساسا، على مخزون أصواتهما في المستوطنات.

عطلة صيفية طويلة؟

يخرج الكنيست هذا الأسبوع إلى عطله صيفية تمتد حتى منتصف تشرين الأول المقبل، وهي عطلة تسري أيضا على النزاعات الحزبية الداخلية، والتاريخ الوحيد المعروف إلى الآن والذي سيكون حوله حراك سياسي، خلال العطلة الصيفية، هو ٢٦ أيلول المقبل، موعد انتهاء فترة تجميد البناء الاستيطاني المزعوم في الضفة الغربية المحتلة، رغم تعهد نتنياهو بعدم تمديد هذه الفترة.

هذه القضية قد تكون مناسبة لجلسة استثنائية للكنيست خلال العطلة، أو ربما تكون الموضوع الأبرز مع بدء الدورة الشتوية، التي ستنشغل أيضًا في نصفها الأول في عملية إقرار ميزانيتي العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ بعد المصادقة عليهما في الحكومة.

وفقاً لوثائق في أرشيف الجيش الإسرائيلي

قصة المستوطنات خارج تخوم دولة إسرائيل المقامة في ١٩٤٨ بدأت مباشرة بعد حرب ١٩٥٦!

*** إسرائيل أقامت سرا مستوطنتين في رفح وشرم الشيخ في أثناء العدوان الثلاثي على مصر واضطرت لاحقًا إلى تفكيكهما***

غوش عتصيون جنوب بيت لحم: أولى المستوطنات.

تعريف

ننقل هنا ملخصا لتقرير مطول ظهر في الملحق الأسبوعي لصحيفة «هآرتس» (٢٠١٠/٧/١٠) يتناول بدايات تبلور المشاريع الاستيطانية والتوسعية الإسرائيلية في تفكير الزعماء الصهيونيين، السياسيين والعسكريين، بعد مرور سنوات قليلة على إقامة دولة إسرائيل.

ويكشف كاتب التقرير، وهو الصحافي ميرون رابابورت، مستنداً إلى «وثائق سرية» في أرشيف الجيش الإسرائيلي سمح مؤخرا بالإطلاع على أجزاء منها، عن معطيات ووقائع مثيرة تتحدث عن «قصة مستوطنتين» أقامتهما إسرائيل سرا، فور انتهاء حرب العام ١٩٥٦ (العدوان الثلاثي على مصر) في الأراضي الفلسطينية والمصرية التي احتلتها خلال الحرب، مبينا أن «المستوطنتين الحدوديتين»، إحداهما أقيمت في منطقة رفح جنوبي قطاع غزة والأخرى في منطقة شرم الشيخ على البحر الأحمر، كانتا تندرجان في مخططات وأطماع استعمارية توسعية تأججت في ذلك الوقت في أذهان رئيس هيئة الأركان العامة (في حرب ١٩٥٦) ووزير الدفاع الإسرائيلي (في العام ١٩٦٧) موشيه دايان، ورئيس حكومة إسرائيل الأول دافيد بن غوريون، واللذين حاولا جاهدين، عقب تلك الحرب، إدامة وتكريس الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة والشواطئ الشرقية لشبه جزيرة سيناء وذلك من خلال «فرض وقائع استيطانية يهودية على الأرض»، غير أن هذه المخططات و«الأحلام» سرعان ما تبددت وهي في بداياتها، كما يقول كاتب التقرير، بعدما اصطدمت بإرادة المجتمع الدولي الذي أرغم إسرائيل على الانسحاب الكامل من سيناء وقطاع غزة واضطرها بالتالي إلى تفكيك وإزالة مستوطنتيها في رفح وشرم الشيخ بعد أقل من ثلاثة أشهر على إقامتهما.

(المشهد الاسرائيلي)

ومما جاء في التقرير:

تعتبر «المستوطنات»، وفقا للرأي السائد في صفوف الإسرائيليين، نتاجا للحماس المسياني (الخلاصي) الذي اجتاح دولة إسرائيل بعد الانتصار الكبير في حرب «الأيام الستة» العام ١٩٦٧ (حرب حزيران)، فيما رأى فيها البعض «تجسيدا للفكرة الصهيونية». غير أن تأمل بعض الوثائق في أرشيف الجيش الإسرائيلي، يروي قصة أخرى، مختلفة. فإذا كانت كلمة «استيطان» تعني استيطانا منظما ومخططا في مناطق احتلتها إسرائيل في حرب، فإن قصة (بناء) المستوطنات يجب أن تبدأ، ليس بعد حرب «الأيام الستة» في حزيران ١٩٦٧، وإنما قبل ذلك بعشر سنوات، مباشرة بعد حرب العام ١٩٥٦، تلك الحرب التي استقرت في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية كـ «مجرد عملية عسكرية ليس إلا» («عملية سيناء») تخلو من أبعاد الضم والتوسع.. فقد أقام الجيش الإسرائيلي في المناطق التي احتلها خلال تلك الحرب مستوطنتين، إحداهما في منطقة رفح (جنوبي قطاع غزة) والثانية في شرم الشيخ (في الأراضي المصرية)، وخطط لإقامة المزيد من المستوطنات، غير أن انسحاب القوات الإسرائيلية، تحت الضغوط الدولية، أوقف تلك الخطط الاستيطانية، وأدى بالتالي إلى تفكيك المستوطنتين بعد فترة قصيرة (شهرين أو ثلاثة أشهر فقط) على إقامتهما، ولعل ذلك يفسر عدم وجود أي ذكر لهما تقريبا في الرواية الإسرائيلية. غير أن النهاية السريعة لتلك المستوطنتين لا تلغي الغاية الكامنة في بدايتهما، أو الأهداف الحقيقية القابعة وراء إقامتهما، فالوثائق في أرشيف الجيش الإسرائيلي تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن إسرائيل توجهت لإقامة هاتين المستوطنتين الحدوديتين بنفس التصميم والجدية اللذين توجهت بهما نحو إقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ذلك بعشر سنوات (أي بعد العام ١٩٦٧)، حيث خصصت أراضي وميزانيات وأعدت الخطط واتخذت الإجراءات اللازمة، وهذا ما تؤكده الوثائق المذكورة وشهادات أشخاص كانوا شركاء، أو كانوا قريبين من دوائر صنع القرار المتعلق ببدايات المشروع الاستيطاني الجديد.

عقيدة «فرض الأمر الواقع»

وفي هذا السياق، يقول مردخاي بار- أون، وهو مؤرخ عمل في ذلك الوقت (من العام ١٩٥٦) مديرا لمكتب رئيس هيئة الأركان العامة (الجنرال) موشيه دايان:

«كان لدينا اعتقاد وإيمان بأننا سننجح في إبقاء قطاع غزة وشرم الشيخ تحت سيطرتنا... لقد آمن دايان بأن قطاع غزة سيبقى إسرائيليا، خاصة وأن بن غوريون (رئيس الحكومة في ذلك الوقت) هو الذي رسم الأمور بنفسه». وأضاف بار- أون أن «إقامة المستوطنتين في شرم الشيخ ورفح كانت بمثابة إعلان نوايا للعالم بأننا جادون وأننا لن ننسحب».

سؤال: هل تعاطيتم مع هاتين المستوطنتين بصورة جادة، وأنهما ستتحولان إلى مستوطنتين دائمتين؟

بار- أون: «من الصعب الإجابة حول مدى جدية ذلك.. إذ لم يكن هناك حديث على أن رفح أو شرم الشيخ هما جزء من أرض إسرائيل التاريخية، كالحديث الذي دار بعد حرب الأيام الستة. ولكن إسرائيل انطلقت من فهم مؤداه أن الاستيطان هو جزء من التشبث بالأرض وفرض السيطرة والسيادة. تلك هي الرؤية الصهيونية السائدة منذ أيام (حملة) «سور وبرج» (حملة استيطانية مكثفة أقامت الحركة الصهيونية في نطاقها عشرات المستوطنات في أنحاء مختلفة من فلسطين في عهد الانتداب البريطاني)».

ويضيف رابابورت في تقريره:

إن هذه «الرؤية» وجدت تعبيرا لها في جلسة هيئة الأركان العامة بتاريخ ١٠ شباط ١٩٥٧. وقد كان من المقرر أن تستكمل إسرائيل، في التاسع من آذار من نفس العام، انسحابها من كامل سيناء وقطاع غزة، غير أن هذا المستقبل القريب جداً لم يكن له أي حضور في جلسة هيئة الأركان العامة المنعقدة قبل ذلك بشهر واحد. على العكس، فقد تطلع رئيس هيئة الأركان موشيه دايان إلى الأمام، إلى مستقبل جلي كالشمس، يغدو فيه قطاع غزة إسرائيليا، وتقوم على أرضه مستوطنات وحياة إسرائيلية. وجاء على لسان دايان قوله في تلك الجلسة: «بالنسبة لقطاع غزة القرار السياسي بسيط: طالما كانت للجيش الإسرائيلي صلة بالموضوع فإن القطاع هو جزء من دولة إسرائيل». لكن الشيء الذي لم يكن واضحا لدايان في ذلك الوقت هو أين يقع بالضبط خط الحدود.. لذلك كان دايان ورئيس الحكومة دافيد بن غوريون قد أوعزا بإقامة مستوطنة حدودية أولى في رفح، داخل معسكر مهجور للجيش المصري، خصصت لها مساحة ١٠٠٠ دونم، باشر سكان المستوطنة (جنود من لواء «ناحل») بحرثها وزراعتها. لكن دايان لم يكتف بهذه المستوطنة الحدودية، بل تطلع إلى إقامة سلسلة من المستوطنات اليهودية تمتد حتى شاطئ البحر، تطوق قطاع غزة من الجنوب وتعزله عن سيناء، وقد كانت لديه خريطة جاهزة في رأسه لهذا المشروع. غير أن الخطة الاستيطانية التي وضعها دايان وعدد من كبار معاونيه، لم تر النور في نهاية المطاف، إذ أجبرت حكومة بن غوريون، نتيجة للضغوط الدولية وقرارات الأمم المتحدة، على الانسحاب من قطاع غزة وصحراء سيناء، واضطرت بالتالي إلى إخلاء المستوطنتين الحدوديتين بعد أقل من شهرين على إقامتهما في منطقتي رفح وشرم الشيخ.

خطط استيطانية ومطالب إقليمية

أقيمت المستوطنة الأولى في شرم الشيخ. ففي ١٤ كانون الأول ١٩٥٦، بعد أكثر من شهرين بقليل من توقف القتال، ونحو عشرة أيام من شروع الجيش الإسرائيلي في الانسحاب من سيناء بناء على قرار الأمم المتحدة، أصدر المقدم موشيه غات، نائب قائد لواء «ناحل»، وثيقة بعنوان «أمر بشأن إقامة مستوطنة ناحل (أوفير) في خليج شلومو» (شرم الشيخ). وجاء في ما تضمنته الوثيقة، التي صنفت كـ «وثيقة سرية»: «بهدف تأمين ممر حر لأسطول إسرائيل في خليج إيلات، تقام مستوطنة ناحل في خليج شلومو.. وتعمل هذه المستوطنة في فرع صيد السمك في خليج إيلات والبحر الأحمر، وتزود لهذا الغرض بسفن صيد ليتمكن أعضاء المستوطنة بواسطتها من الصيد وتطوير الفرع». في نفس اليوم أرسل الرائد يسرائيل شراغا، وهو ضابط ركن من قسم العمليات، «رسالة سرية» إلى مكتب رئيس هيئة الأركان العامة بشأن «مستوطنة ناحل (الصيادين) في خليج شلومو» والتي كان من المقرر تدشينها بعد يومين، في ١٦ كانون الأول (١٩٥٦). ومما جاء في تفاصيل هذه الرسالة: ستخصص قيادة لواء «ناحل» حوالي ٥٠ عنصراً، سيتولى سلاح الجو نقلهم إلى شرم الشيخ، وستتولى الوكالة اليهودية تمويل إقامة المستوطنة، فيما يقوم سلاح البحرية بنقل وتأمين المعدات والتجهيزات اللازمة للمستوطنة.

ويسوق رابابورت في تقريره قصصا وشهادات عن «بداية الحياة» في المستوطنة العسكرية الأولى في شرم الشيخ، والتي سميت «أوفير» وأحيانا «ترشيش»، ويذكر أن رئيس الحكومة دافيد بن غوريون قام برفقة زوجته بزيارة للمستوطنة وتحدث مع أعضائها من جنود ومجندات لواء «ناحل» مؤكداً على «حلمه» وتطلعه نحو تحولها إلى مستوطنة دائمة، مما أوحى لمستمعيه أن إسرائيل عازمة على إبقاء المنطقة تحت سيطرتها، وقد ساد مثل هذا التفكير في الحكومة وفي الجيش الإسرائيلي على حد سواء. ولكن هذه «الأحلام» سرعان ما تبددت. فقد اضطر بن غوريون مرغما إلى القبول بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في السابع من تشرين الثاني ١٩٥٦ والقاضي بوجوب انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية. وفي أوائل الشهر التالي (كانون الأول) انسحب الجيش الإسرائيلي إلى مسافة ٥٠ كيلومترا من قناة السويس، وفي ٢٢ كانون الثاني (١٩٥٧) أكملت إسرائيل سحب قواتها من كامل شبه جزيرة سيناء تقريبا، باستثناء شريط على شاطئ البحر الأحمر يمتد بين إيلات وشرم الشيخ، ومع ذلك واصلت التصرف كما لو أن سيطرتها في «شرم الشيخ» ستبقى إلى الأبد..

يقول بن تسيون إيلان، مدير قسم الشبيبة في لواء «ناحل»، في رسالة كتبها في كانون الثاني ١٩٥٧، إلى شمعون بيريس مدير عام وزارة الدفاع في حينه: «لقد تعاطينا مع المستوطنة في خليج شلومو ليس كتظاهرة سياسية، وإنما كمحاولة جادة وملموسة لوضع أسس لمستوطنة تساهم في صراعنا على حرية الملاحة في مضائق إيلات. وتتحول أيضا إلى مستوطنة دائمة إذا ما توفرت المعطيات والظروف الملائمة».

ويقول البروفسور موطي غولاني من جامعة حيفا إن شرم الشيخ كانت ضمن خطط بن غوريون قبل خروج إسرائيل إلى الحرب (حرب ١٩٥٦). ويضيف غولاني، الذي كتب كثيرا عن تلك الحرب: «دايان تحدث مع بن غوريون عن ترشيش ويوتفاتا قبل توجهه إلى المحادثات السرية مع الفرنسيين» والتي أسفرت عن توقيع الاتفاق الإسرائيلي- الفرنسي الذي مهد الطريق للعدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦)، مشيرا إلى أن «السيطرة على الشاطئ الشرقي لشبه جزيرة سيناء، على الخط بين إيلات وشرم الشيخ، كانت أحد مطالب إسرائيل الإقليمية قبل الحرب».

المطلب الإقليمي الإسرائيلي الثاني كان يتعلق بقطاع غزة. وكانت الذريعة القانونية لهذا المطلب مشابهة للذريعة التي تستخدمها إسرائيل حتى الآن فيما يتعلق بالضفة الغربية. وبحسب ما ادعته إسرائيل في ذلك الوقت، فإن قطاع غزة لم يكن في أي وقت جزءا من مصر، ولذلك ليس لمصر أي حق باستعادة القطاع. يقول (مردخاي) بار- أون: «كان ثمة شعور بأن قطاع غزة سيبقى إسرائيليا.. كان التفكير هو أن تتولى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) مسؤولية الاهتمام بشؤون السكان، وأن تبقى السيادة (على قطاع غزة) إسرائيلية». لم تكن هذه النوايا سرية، بل موقف رسمي طرحه أبا إيبان (سفير إسرائيل في الأمم المتحدة) في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٧، كما أن الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي صادق وقتئذ على قرار يقضي بعدم الانسحاب من قطاع غزة. وقرار البقاء في غزة وجد ترجمة له على الأرض على غرار ما حدث مباشرة بعد حرب حزيران ١٩٦٧. فقد أصدر القائد العسكري الإسرائيلي في منطقة غزة، المقدم حاييم غاؤون، أمرا نشر قبل استكمال الجيش الإسرائيلي بسط سيطرته على القطاع، أعلن فيه حل جهاز الشرطة المحلية اعتبارا من ١٩٥٦/١١/٢ وطلب من أفراد الجهاز تسليم كل ما في حوزتهم من سلاح وعتاد وبزات شرطية.. وفي بداية كانون الثاني ١٩٥٧، ذكرت صحيفة «دافار» في خبر لها أن السلطات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة فصلت جميع المدرسين غير الموثوق بهم من عملهم في مدارس القطاع، وحذفت بعض الكتب من منهاج التعليم المعمول به هناك. وفي خبر آخر أفادت الصحيفة ذاتها، في نهاية شهر كانون الثاني، أن الحكومة الإسرائيلية «صادقت على خطط لتطوير منطقة غزة» وأنه سيتم في القريب «ربط أراضي دير البلح بأنبوب مياه اليركون - النقب».

محاولات تكريس السيطرة الإسرائيلية في القطاع طالت أيضا جوانب رمزية كإزالة آثار ورموز من فترة التواجد المصري وتم في نطاق ذلك أيضا (في ١٣ كانون الأول ١٩٥٦) هدم وإزالة نصب تذكارية لتخليد ذكرى شهداء الجيش المصري و«الفدائيون» ونصب «الجندي المجهول» المقام وسط مدينة غزة. في ضوء كل ذلك فإن قرار إقامة المستوطنة العسكرية - الحدودية- في رفح بدا منطقيا. يقول البروفسور غولاني «مارس دايان ضغطا شديدا للسيطرة على المنطقة التي عرفت فيما بعد بـ «حزام يميت» الاستيطاني، وإن هذا القرار لم يكن قرارا سريا اتخذه دايان بمفرده، بل كان بن غوريون شريكا كاملا فيه».

وفي هذا السياق نقلت صحيفة «هتسوفيه» عن بن غوريون قوله أمام قادة عسكريين في كانون الثاني ١٩٥٧: «إن مهمة التطوير هذه ذات صلة عالية للمدى البعيد (...) دولة إسرائيل لا تريد العودة إلى الوضع الخانق الذي عانت منه قبل عملية سيناء، ولذلك فإنها لا تنوي الانسحاب من غزة والمضائق»..

مستوطنة رفح

في هذه المرة أيضا جرى اختيار معسكر مصري، استخدم كمستشفى قبل الحرب، ليكون موقعا للمستوطنة الحدودية في رفح، وكان الهدف واضحا، كما لخصه المقدم أهارون خارصينا، رئيس شعبة الاستيطان في قسم العمليات: «خلق وقائع فلاحة أراض وإقامة استيطان زراعي في قطاع غزة». وفي جلسة إجمال النقاش، التي عقدت في ٣١ كانون الأول ١٩٥٦، تمهيدا لتدشين المستوطنة على الأرض لخص نائب قائد لواء «ناحل» موشيه غات قائلا: «ستعمل المستوطنة في الزراعة، ولهذا الغرض ستقوم الوكالة اليهودية بتوفير المعدات الزراعية وثروة حيوانية بما يتيح فلاحة ١٠٠٠ دونم زراعة بعلية، و٢٥٠ دونما بالري»، وتقرر إرسال أعضاء ثلاث أنوية استيطانية من لواء «ناحل» للعمل في إقامة المستوطنة، مع تعليمات تحظر عليهم الظهور في الموقع بالزي العسكري: «يحظر على أعضاء المستوطنة ارتداء ملابس الجيش ويكون ظهورهم كمدنيين».

يقول رؤوفين روزنفلت، أحد جنود النواة الاستيطانية التي أمرت بالانتقال من المستوطنة العسكرية في «كيرم شالوم» (كرم أبو سالم سابقا) إلى موقع المستوطنة الحدودية في رفح: «أبلغنا بأنه تقرر بأمر مباشر من دافيد بن غوريون انتقال المستوطنة الحدودية إلى داخل قطاع غزة، نظرا لأن رئيس الحكومة ورئيس هيئة الأركان العامة يعتقدان أن قطاع غزة سيبقى تحت السيطرة الإسرائيلية حتى لو اضطرت إسرائيل إلى الانسحاب من سيناء».

سؤال: ولكن ألم يبد لكم غريبا إقامة مستوطنة في منطقة احتلت للتو؟!

روزنفلت: «كلا، لم يبد لنا ذلك شيئا غريبا، فقد كنا مجموعة تتمتع بوعي ودوافع استيطانية عالية.. وقد تصرفنا هناك كمستوطنة بكل ما تعنيه الكلمة».

قبل تدشين المستوطنة على الأرض كانت السلطات الإسرائيلية قد اتخذت كافة الإجراءات اللازمة للاستيلاء على الأراضي بصورة منظمة (مثلما فعلت بعد حرب العام ١٩٦٧) ومن ضمن ذلك أراض زراعية فلحها فلسطينيون من سكان مدينة رفح. وفي جلسة لهيئة الأركان العامة عقدت في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٧، بعد عشرة أيام من تدشين المستوطنة الحدودية في رفح، أبلغ المقدم يشعياهو غبيش، رئيس شعبة العمليات في هيئة الأركان العامة، عن «الانتهاء من إقامة جدار شائك حول الأراضي المحيطة برفح، وأن المنطقة أعلنت كمنطقة عسكرية مغلقة، خالية من السكان (العرب)». وتابع غبيش موضحا «نفذت عملية طرد وإخلاء للبدو في المنطقة وتم نقلهم مع ممتلكاتهم إلى ما وراء الحدود».

في ورقة موقف عرضها أبا أيبان في الأمم المتحدة في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٧، ذكر أن إسرائيل لا تعتزم ضم قطاع غزة، لكنها ستحتفظ بإدارة إسرائيلية في المنطقة وأن «القانون والنظام يسودان في غزة.. (وأنه) تتطور في القطاع إدارة ذاتية محلية.. (وأن) المنطقة ستجني فوائد اقتصادية جمة من خلال دمجها في الحياة الاقتصادية الإسرائيلية».

في المقابل كانت هيئة الأركان العامة تستعد لمواجهة انتفاضة محتملة من جانب السكان الفلسطينيين في قطاع غزة. «قررنا تغيير قواعد السلوك في قطاع غزة... سوف نتبع قبضة قوية أكثر»- هذا ما أعلنه الجنرال مئير عميت في جلسة هيئة الأركان العامة في ١٠ شباط ١٩٥٧ مضيفا «هذا يعني أننا سنرد بقوة على أي حادث تمرد أو أحداث عنف، والتي وجدت تعبيرا متزايدا في القطاع خلال الفترة الأخيرة. سنغلق القطاع أيضا في وجه مختلف أنواع الزائرين من الخارج، مثل الصحافيين.. علينا أن نتعاطى مع القطاع كمنطقة محتلة».

كذلك نقل عن رئيس هيئة الأركان العامة، موشيه دايان، قوله في نفس الجلسة: «يجب أن نكون مستعدين لمواجهة احتمال أن لا يبقى القطاع سلبيا، وأن سكانه سيسعون للمشاركة في الأعمال المناوئة لضم القطاع إلى دولة إسرائيل». وأضاف دايان في الجلسة ذاتها: يجب إغلاق القطاع من الجنوب، ولذلك من الضروري أن نعمل على إقامة المزيد من المستوطنات الحدودية (بالإضافة للمستوطنة التي أقيمت في منطقة رفح) وصولا إلى شاطئ البحر، وشق طرق من «نير إسحاق» حتى الشاطئ. لم تكن لدى دايان أيضا رغبة أو تفكير بالتخلي عن شرم الشيخ، حيث أوعز بالعمل بسرعة على شق طريق يربط بين إيلات وشرم الشيخ، لضمان بقاء المنطقة تحت سيطرة إسرائيل. لكن «أحلام» دايان وبن غوريون التوسعية والاستيطانية اصطدمت بإرادة المجتمع الدولي، وفي مقدمته الولايات المتحدة، والذي تبنى موقفا حازما يدعو إلى وجوب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٥٦، ومن ضمن ذلك شرم الشيخ وقطاع غزة.

تذكير
المستوطنات الأولى بعد حرب ١٩٦٧

تموز ١٩٦٧- إقامة مستوطنة (كيبوتس) مروم غولان في هضبة الجولان.

أيلول ١٩٦٧- إقامة مستوطنة (كيبوتس) كفار عتصيون جنوبي بيت لحم.

شباط ١٩٦٨- إقامة مستوطنة «محولا» شمالي غور الأردن.

نيسان ١٩٦٨- إنشاء أول بؤرة استيطانية في قلب مدينة الخليل.

تشرين الأول ١٩٧٠- إقامة مستوطنة عسكرية (كفار دروم لاحقا) جنوبي مدينة غزة.

حزيران ١٩٧٤- محاولة إقامة نواة استيطانية (ألون موريه) جنوبي نابلس.

نيسان ١٩٧٥- إقامة مستوطنة عوفرا قرب رام الله.

(ترجمة وإعداد: سعيد عياش)

ما تبقى من مستوطنات غزة: ركام.

المشهد الاسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)
رام الله – المصيون – عمارة ابن خلدون
ص.ب : 1959
هاتف: 00970 -2- 2966201
فاكس: 00970 -2- 2966205
البريد الإلكتروني لـ "مدار":
e-mail: madar@madarcenter.org
موقع "مدار" الألكتروني:
http://www.madarcenter.org
موقع "المشهد الاسرائيلي":
http://almash-had.madarcenter.org
البريد الإلكتروني للمشهد:
e-mail: almash-had@madarcenter.org